جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

مذكّرة لنيل شهادة الماستر

تخصّص: علم الاجتماع الجريمة والانحراف.

عمالة الأطفال وعلاقتها بالبيئة الاجتماعية والمدرسية

(دراسة ميدانية بمدينة خميس مليانة)

من إعداد:

- **توايمي نجوة.**
- **بن علوان رميساء.**

تحت إشراف:

- **بن عودة محمد.**

السنة الجامعية.

2019-2018

اهداء

منّي إليكم أهديكم كلمات كتبتها إليكم

لكل مناسبة تحيّة ولكل فرد قضية ولكل طالب أمنية ولكل أستاذ مسؤولية ولكل واحد منّا حاجة يقضيها في الشّهر والسّنة سويّا.

فهذه هي رسالة علمي إليكم بعد خمس سنوات من الإلتزام والمثابرة الجديّة.

أهديها إلى نجمين في السّماء العليا، نجمين كان لهما الفضل عليّ في الحب والتّضحية لم يبخلا عليّ، وفي التّربية ربّياني أحسن تربية.

إليك: أمّي بذرة عملي، وأتمنّى أن تكون ثمرة جهودك طوال سهرك، وإلى من رافق خطواتي الأولى وعرّفني على المدرسة أبي الغالي.....

إلى جدّتي الغالية التي لطالما دعت لي. وإلى إبنة عمّي مليكة التي كانت لي نعم الأخت.

كما لا أنسى تحية أقدّمها إلى خالاتي "نعيمة، نبيلة، مزوري" و إلى أخوالي "محمد و مروان"

إلى خطيبي حمزة الذي ساندني لآخر لحظة من أجل الوصول والنّجاح وإلى عائلته التي هي عائلتي الثانية.

إلى جميع إخوتي: عبد الرؤوف، عبد النّور، وآخر العنقود عزيزيتي شريفة.

إلى صديقاتي اللّاتي كن نعم الصّداقة: صفاء، أحلام، روميساء، صارة.

وإلى عمّاتي وأعمامي إلى كل عائلتي.

وإلى كل طلبة قسم علم الإجتماع.

وتحيّة خاصّة إلى مثلي الأعلى وأستاذي ومشرفي «**محمد بن عودة**" كنت لي أحسن مشرف وأحسن موجّه جزاك الله خيرًا ووفّقك في تبليغ رسالة علمك، كنت لي أحسن مثال.

كما لا أنسى تحية أزفّها إلى كل من رافقني في مشواري هذا وتقاسم معي لذّة الحياة ومرّها، إلى كل من دعمني بحرف علم وساندني لآخر لحظة.

كما لا أنسى أن أشكر الأستاذ **حطابي الصّادق** وإلى كل أساتذة قسم علم الإجتماع.

نجوى

اهداء

إلى من قال فيهما الرحمان الرحيم و قضى ربّك أن لا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا.

أهدي عملي هذا عربون المحبة و التقدير إلى أغلى ما في الوجود إلى أحلى و أرق و أعذب قلب، إلى من ربتني و سهرت الليالي ترعاني إلى من ضحّت لأجلي، و تواضعت لترفع من شأني إلى روحي و حياتي "أمي حبيبتي".

إلى الشمعة التي احترقت لكي تنير دربي إلى من اشتعل به الشيب لشيب مشواري الدراسي، إلى المنظر الذي بفضله استبصرت طريقي فهديت بنوره إلى من لم يتردد في البذل و العطاء في سبيل تعلمي "أبي الغالي".

إلى زوجي قرة عيني و سندي في الحياة و كل عائلته.

إلى من يربطني بهم رباط مقدّس رباط الأخوة و الاعتزاز أختاي "بشرى و رحاب" إلى إخوتي "عبد الجليل و إسلام" إلى العصفور ابن أختي "مؤيد" و زوجها "حمادة".

إلى جدّتي أطال في عمرها.

إلى صديقتي التي ساعدتني بالكثير الكثير في إنجاز هذا العمل "نجوة" حفضها الله.

إلى كل من عائلة أبي "بن علوان" و عائلة أمي "قطاف".

إلى كل من الطلبة الذين تعرفت عليهم في مشواري الدراسي، إلى كل من تمنى لي النّجاح في مشواري الدراسي.

إلى أستاذي المشرف في هذا العمل "بن عودة محمد" حفظه الله و رعاه.

إلى جميع أساتذة القسم.

روميساء

شكر وتقدير

قال الله تعالى:

(وَ إذ **تَأَذَّنَ رَبُّكُم لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَ لَئن كَفَرتم إنَّ عَذَابيَ لَشَديدٌ**)

سورة إبراهيم الآية **[07]**

الحمد والثّناء لله عزّ وجلّ صاحب النّعمة والفضل

الذي وفّقنا لإتمام هذا العمل، ثمّ نتوجّه بشكرنا الجزيل إلى أستاذنا الذي تفضّل بالإشراف على هذا البحث "**أ. محمد بن عودة**" ولم يبخل علينا لا بوقته ولا بأفكاره ولا بتوجيهاته السّديدة لإثراء هذه الدّراسة. كما نتقدّم بالشّكر إلى رئيس تخصّص علم الإجتماع الجريمة والإنحراف الأستاذ "حطابي الصّادق" وإلى كل أساتذة قسم علم الإجتماع.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز عملنا هذا.

ملخص الدّراسة.

ظاهرة عمالة الأطفال في العالم عامة و في الجزائر خاصة أخذت منحنيات خطيرة في السّنوات الأخيرة، فصرنا نجد الأطفال في سنّ مبكّرة تخلّو عن مقاعد الدّراسة و يعملون من أجل إعالة أسرهم، أصبحت الظّاهرة في كل مكان دون مراعاة السنّ القانوني و لا معرفة ما تشكّله الظّاهرة من خطر على الحالة النّفسية والبنية الجسمية للطّفل، و على ذلك لا يمكننا فهم هذه الأخيرة إلّا إذا تقرّبنا أكثر من الأطفال و قمنا بدراسة دقيقة لظاهرة عمالة الأطفال.

ومن هنا جاءت هذه الدّراسة لتتناول أهم الأسباب والعوامل الدّافعة بالأطفال إلى العمالة انطلاقًا من الفرضيات الآتية:

1-تلعب الظّروف الأسرية والاجتماعية المحيطة دور في إقبال الأطفال على العمالة.

2-للتسرّب المدرسي دور في إقبال الأطفال على العمالة.

وانطلاقًا من هنا قمنا بتقسيم هذه الدّراسة إلى جانبين، الجانب الأوّل وهو الجانب النّظري والذي يظمّ 03 فصول وهي كالتّالي:

الفصل الأوّل: والذي خصّصناه للبناء المنهجي للدّراسة وهو ينظم أسباب اختيار الموضوع الذّاتية والموضوعية، و الأهمية، والأهداف، و الإشكالية والفرضيات، تحديد أهم المفاهيم المتعلّقة بالدّراسة، والدّراسات السّابقة، المقاربة السوسيولوجية، وفي الأخير صعوبات الدّراسة.

الفصل الثّاني: والذي يعتبر كمدخل للدّراسة وتناولنا فيه الجانب السوسيولوجي لدراسة الطّفل الذي تمثّل في مفهوم الطّفولة ومفهوم الطّفل وحاجاته، وكذلك أهم مشكلات الطّفولة وفي الأخير حقوق الطّفل في التّشريعات.

الفصل الثالث: قمنا فيه بدراسة الظّاهرة والتي هي عمالة الأطفال من خلال مفهومها وعوامل انتشارها وكذلك عمالة الأطفال في ظل التّشريعات.

أمّا في الجانب الثاني والذي تمثّل في الجانب التطبيقي للدّراسة والذي تضمن فصل واحد وهو الفصل **الرّابع** فتطرّقنا فيه إلى تحليل ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري وأهم الدّوافع التي تدفع بالطّفل للتخلّي عن حقّه في التّعليم والاتجاه إلى العمالة.

وقد اعتمدنا في هذه الدّراسة على المنهج الكيفي الذي رأينا بأنّه المنهج الملائم لدراستنا، حيث اعتمدنا على أداة المقابلة والملاحظة من أجل جمع البيانات على عيّنة اشتملت على 08 مبحوثين من الأطفال العاملين والذي رأينا بأنّها تتوفّر فيهم شروط العيّنة بحيث أن

يتراوح أعمارهم بين 10-14 سنة، وأن يكون قد انقطعوا عن الدّراسة بصفة نهائية، وبهذا تمّت الدّراسة بأسواق خميس مليانة.

وبعد عرض المقابلات وتحليلها تحليلًا سوسيولوجيًا حسب ما جاءت به الفرضيّات توصّلنا في الأخير إلى النتائج العامة للدّراسة وكانت كالتّالي:

حيث توصّلنا من خلال الدّراسة أنّ الظّروف الأسرية و الاجتماعية تلعب دورًا كبيرًا و مباشرًا في اتّجاه الأطفال إلى العمالة و التخلّي عن الدّراسة، بحيث من أصل 08 أطفال عاملين وجدنا 06 أطفال دفعتهم الظّروف الأسرية من فقر و تدنّي في الحالة الاقتصادية للأسرة بالاتجاه للعمالة و كذلك عنف الأولياء على الأبناء من أجل الحاجة للمال كان سببًا في خوف الأطفال و اتّجاههم للعمالة.

أمّا العامل الثّاني الذي طرحناه في الفرضية الثانية للدّراسة و المتمثّل في أنّ للتسرّب المدرسي دور في إقبال الأطفال على العمالة فقد وجدنا من خلال الجانب النّظري و من خلال الدّراسات الخاصّة بدور المدرسة التي تساهم في تسرّب الأطفال و هذا يتمثّل في عدم قيام المؤسّسة التّربوية بدورها من أجل رعاية و تنشئة الطّفل و كذلك عجز النّظام التّربوي في التكيّف مع الحياة الاجتماعية بحيث أصبحت المدرسة غير عملية و برستيجًا لا يسمن و لا يغني من جوع، حيث توصّلت الدّراسة الميدانية أنّ هناك 03 أطفال من أصل 08 حالات كان للتسرّب المدرسي دور فعّال في إقبالهم على العمالة، و بالتّالي استنتجنا أنّ التسرّب المدرسي ليس عاملًا مؤثّرًا في اتّجاه الأطفال إلى العمالة و منه فإنّ الفرضية الثانية لم تتحقّق و بالتّالي قمنا بنفي الفرضية القائلة: للتسرّب المدرسي دور في إقبال الأطفال على العمالة.

فهرس

الفهرس.

العنوان	الصّفحة
الإهداء.	
الشّكر.	
ملخّص الدّراسة.	
الفهرس.	
المقدّمة.	أ
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة.	**04**
أولًا: أسباب اختيار الموضوع.	**05**
ثانيًا: أهمية الدراسة.	**06**
ثالثًا: أهداف الدراسة.	**07**
رابعًا: الإشكالية.	**08**
خامسًا: الفرضيات.	**09**
سادسًا: مفاهيم الدراسة.	**10**
سابعًا: المقاربة السوسيولوجية.	**15**
ثامنًا: الدراسات السابقة.	**18**
تاسعًا: الصعوبات.	**25**
الفصل الثاني : الجانب السوسيولوجي لدراسة الطفل و الطفولة.	**26**
تمهيد للفصل.	**27**
المطلب الأول: مفهوم الطفولة.	**28**
المطلب الثاني: مفهوم الطفل و حاجاته.	**29**
المطلب الثالث: مشكلات الطفولة.	**33**
المطلب الرابع: حقوق الطفل في التشريعات.	**37**
خلاصة الفصل.	**40**
الفصل الثالث : عمالة الأطفال.	**42**

تمهيد للفصل.	**43**
المطلب الأول: مفهوم عمالة الأطفال.	**43**
المطلب الثاني: عوامل انتشار عمالة الأطفال.	**44**
المطلب الثالث: عمالة الأطفال في ظل التشريعات الوطنية و الدولية.	**50**
خلاصة الفصل.	**55**
الفصل الرابع : الجانب التّطبيقي للدّراسة.	**57**
المطلب الأول: المنهج المستعمل في الدّراسة.	**58**
المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات.	**59**
المطلب الثالث: العيّنة و كيفية اختيارها.	**59**
المطلب الرابع: مجالات الدّراسة.	**60**
المطلب الخامس: عرض المقابلات و تحليلها.	**62**
المطلب السادس: عرض النتائج حسب الفرضيات.	**82**
خاتمة.	**88**
المراجع.	**90**
الملاحق.	**93**

مقدمة

مقدّمة:

يعتبر الإهتمام بالأطفال من مقوّمات النّهوض لأي أمّة فتيّة في سبيل الوصول إلى مستقبل أفضل فالأطفال يشكّلون جيل الغد، و الإهتمام بهم و إعدادهم لتحمّل أعباء الحياة من أساسيات التنمية الشاملة، و رعاية الطّفولة أمر لا يخصّ دولة دون أخرى بل هو قضيّة تخص كل المجتمعات سواء المتقدّمة منها أو النّامية، فالإهتمام بالطّفولة أمر أقرّته الشّرائع السّماوية و الإتّفاقيات الدّولية و التّشريعات المحلية من حقوق بهدف حماية الطّفل و رعايته في مرحلة يتم فيه تشكيل و بناء بنيته الجسمية و إدراكه و شخصيته ليكون قادرًا على تحمّل مسؤولياته اتّجاه مجتمعه.

ومهما تحدّثنا عن حقوق الطّفل وناضلنا من أجل إشباع حاجاته فإنّنا نبقيه رهينة لعالم الرّاشدين، أسيرًا له فالمرور من الجنين إلى الرّضيع فالطّفولة بدت حلقات مسار بيولوجي.

فبذلك تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال من بين الظّواهر الإجتماعية التي أخذت أبعادًا كثيرة في الوقت الرّاهن، نظرًا للنّتائج الوخيمة النّاتجة عن عمل الأطفال منذ سن مبكّرة بغضّ النّظر عن القوانين الصّارمة التي تحد من هذه الظّاهرة والأسباب التي تدفع بالأولياء إلى ترك أطفالهم في خطر الشّوارع منذ سن مبكرة.

وإن كانت الكثير من العوامل تتضافر وتشترك في إفراز هذه الظّاهرة فإنّ بروز أحدها على حساب الآخر يرجع إلى طبيعة المجتمع الذي تتواجد فيه.

وقد جاءت هذه الدّراسة محاولة منّا لكشف بعض جوانب الظّاهرة وما يتعلّق بها، فجاءت الدّراسة في قسمين القسم النّظري والقسم التّطبيقي.

تكوّن القسم النّظري من ثلاثة فصول:

تناولنا في الفصل الأوّل أسباب اختيار الموضوع وأهمية الدّراسة وأهداف الدّراسة ثم تطرّقنا إلى الإشكالية وطرح أهم التساؤلات والفرضيات التي تبين مسار دراستنا ومن ثمّ وصلنا إلى مفاهيم الدّراسة ومن ثم المقاربة السوسيولوجية لتحديد البعد النّظري لدراستنا وبعدها الدّراسات السّابقة ثم الوصول إلى أهم الصّعوبات التي واجهناها خلال القيام بدراستنا.

أمّا في الفصل الثّاني تحت عنوان الجانب السوسيولوجي لدراسة الطّفل والطّفولة احتوى على مفهوم الطّفولة في الجزء الأوّل منه وثانيّا مفهوم الطّفل وأهم حاجاته التي صنّفت في هرم الحاجات عند ماسلو وثالثّا أهم المشكلات التي تواجهها الطّفولة ورابعًا حقوق الطّفل في التّشريعات.

أمّا في الفصل الثّالث من الجانب النّظري تحت عنوان عمالة الأطفال فتطرّقنا في الجزء الأوّل إلى تعريف الظّاهرة المدروسة والتي هي عمالة الأطفال وفي الجزء الثّاني أهم عوامل انتشار هذه الظّاهرة أمّا في الجزء الثّالث فتطرّقنا إلى عمالة الأطفال في ظل التشريعات الوطنية والدّولية.

أما في الجانب التّطبيقي فاحتوى على فصل واحد تطرّقنا من خلاله إلى إسقاط الظاهرة المدروسة على أرض الواقع من خلال استعمال الملاحظة والمقابلة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

1- أسباب اختيار الموضوع.
2- أهمية الدراسة.
3- أهداف الدراسة.
4- الإشكالية.
5- الفرضيات.
6- مفاهيم الدراسة.
7- المقاربة السوسيولوجية.
8- الدراسات السابقة.
9- الصعوبات.

أولا: أسباب إختيار الموضوع:

أ- الأسباب الذاتية:

1- تعد عمالة الأطفال ظاهرة نلاحظها يوميا في الأسواق والشارع ومحطات القطار والحافلات وحتى في ورش البناء، هذا ما أثار اهتمامنا بدراسة هذا الموضوع.

2- من أسباب اختيارنا للموضوع المدروس هو ملاحظة ما يحدث في المجتمع من إهمال لفئة الأطفال والسماح لهم بالعمالة الخطيرة والشاقة التي تهدد أمنهم وسلامتهم الصحية والعقلية دون الحد منها.

ب-**الأسباب الموضوعية:**

3- السبب الرئيسي في اختيار هذا الموضوع هو تفشي ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمعات وخاصة منها دول العالم الثالث، وبالأخص في المجتمع الجزائري.

4- تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال ظاهرة خطيرة لأنها تمس وتنتهك حرية وحقوق الطفل.

5- نظرا للتقدم الإجتماعي الملحوظ والإزدهار العقلي والفكري في العالم، إلا أن ظاهرة عمالة الأطفال دون السن القانوني سادت في المجتمع ولم يعرف لها حد.

6- تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال ظاهرة اجتماعية حساسة تسلب للطفل حقوقه وطفولته، وهي تعتبر جريمة في حق الطفولة إذ أنها تندرج ضمن تخصصنا علم الإجتماع جريمة والإنحراف.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع المدروس تحت عنوان "عمالة الأطفال وعلاقتها بالبيئة الإجتماعية والمدرسية".

إذ يعتبر الطفل أهم شريحة في المجتمع وفي هذه المرحلة يعتمد على البيئة المحيطة به باعتباره كائن ضعيف لا يستطيع الإعتماد على نفسه، فهذا الموضوع يمثل ظاهرة إجتماعية عميقة وخطيرة لأنها تمس أهم مرحلة في حياة الفرد وهي مرحلة الطفولة والتي تعتبر ورقة بيضاء ومشروع المستقبل.

ثالثا: أهداف الدراسة:

لكل دراسة علمية أهداف معينة وتتمثل أهداف دراستنا في:

- الإطلاع على حجم الظاهرة في المجتمع الجزائري.
- التعرف على العوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال.
- الوقوف على أهم المشكلات التي تعاني منها الطفولة والتي تؤدي بهم إلى العمالة.
- الإحتكاك بالأطفال الذين يزاولون العمالة للتعرف على أوضاعهم ومعاناتهم.
- الوصول إلى حلول موضوعية يمكن أن تحد من ظاهرة عمالة الأطفال.
- تنمية الوعي بخطورة الظاهرة المدروسة.

رابعا: الإشكالية:

تعد ظاهرة عمالة الأطفال من أخطر الظواهر التي تهدد مجتمعات العالم، والمجتمع الجزائري بالخصوص. وهي ظاهرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتاريخ المجتمعات السابقة، وقد ارتبطت مظاهر عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري بالتطوّرات الاجتماعية التي مسّت هذا الأخير. ففي فترة الاستعمار ارتبطت الظاهرة بالظروف القاسية للمجتمع من ضغط على الأفراد والفوارق بين المستعمر الفرنسي ومختلف فئات المجتمع الجزائري.

ففي فترة الاستعمار توجّه الأطفال إلى العمالة بدل مقاعد الدّراسة حيث كانوا يعملون في الحقول عند المعمّرين الفرنسيين لساعات طويلة وبأجر زهيد دون مراعاة أدنى شروط السّلامة ومراعاة حقوق الطّفولة، أما في المدينة لا يوجد اختلاف في الظروف المحيطة بعمالة الأطفال، غير أن الاختلاف يكمن في نوعية العمل فالأطفال المقيمين في المدن ارتبطت نشاطاتهم بطبيعة المدينة المختلفة عن الريف، كمسح الأحذية وبيع الجرائد ونقل مشتريات المستعمر من الأسواق إلى بيوتهم.

وفي السنوات الأخيرة تغيّرت عمالة الأطفال عما كانت عليه فأصبحت العمالة في الأسواق والمحطات والطرقات فقد شهد العالم تغيرات اجتماعية كبيرة ومتسارعة ومستمرة، مما أثر على البيئة الاجتماعية بشكل كبير هذا ما ساهم في تطوّر عمالة الأطفال، وقد أثر هذا التغير في الأدوار والوظائف التي تقوم بها الأنساق الإجتماعية والتي يعد النسق التربوي جزء منها حيث ينظم مؤسسات التنشئة الإجتماعية من المدرسة والقانون وجماعة الرفاق والأسرة التي تأثرت بهذا التغير الإجتماعي.

و بطبيعة الحال يعتبر المجتمع الجزائري جزء من هذا العالم و مسته التغيرات الإجتماعية التي أثرت على الأنساق الفرعية للمجتمع الذي أدى إلى فقدان الدور الذي يقوم به كل نسق من المجتمع أو بروز مشاكل إجتماعية خاصة في الوسط الأسري، فعدم قيام الأسرة بدورها في التربية و التنشئة و تلبية الحاجيات و متطلبات الطفل يساهم في اتجاه الطفل نحو العمالة قصد تلبية حاجياته و المساهمة في دعم أسرته، و هذا ما يرفضه القانون و الشريعة و يتنافى مع رغبة المجتمع، إذ بدوره يساهم في انحراف الطفل و الانقطاع عن الدّراسة منذ سن مبكرة و أيضًا ممارسة الآفات الاجتماعية من تدخين و الاحتكاك برفقاء السوء، إذ تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر الاجتماعية التي تشكل مشكلة لمختلف

المجمعات، و يعتبر من معوقات التقدم الاجتماعي لما تشكله من خطر على أفراد المجتمع بصفة عامة و على الأطفال الذين ينتقلون إلى سوق العمل في سن مبكرة دون مراعاة شروط الوقاية و الحماية بصفة خاصة.

ومن هنا نصل إلى طرح مجموعة من التساؤلات حول إشكالية الدراسة:

- **التساؤل العام:** هل للبيئة الاجتماعية والمدرسية دور في إقبال الأطفال على العمالة؟

- **التساؤلات الفرعية:**

- هل للبيئة الاجتماعية دور في إقبال الأطفال على العمالة؟

- هل للبيئة المدرسية دور في إقبال الأطفال على العمالة؟

خامسًا: الفرضيات:

- **الفرضية العامة:** للبيئة الاجتماعية والمدرسية دور في إقبال الأطفال على العمالة.

- **الفرضيات الجزئية:**

- تلعب الظروف الأسرية والاجتماعية المحيطة دورًا هاما في إقبال الأطفال على العمالة.

- للتسرب المدرسي دور في إقبال الأطفال على العمالة.

سادسا: مفاهيم الدراسة:

ولنقترب أكثر فأكثر من موضوع دراستنا لا بد لنا من تحديد بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع دراستنا والتي هي كالآتي:

عمالة الأطفال:

اصطلاحا : عرفه مانيير على أنه جملة الأنشطة التي يقوم بها الطفل لمساعدة العائلة و التي يعتبر عملية تحضيرية للاندماج الاجتماعي، و لا تدخل هذه الفئة لا تحت الاستغلال و لا تحت الاستعباد، كما أن هذه الأنشطة تمنعهم من متابعة دراستهم.[1]

وجاء في تعريف منظمة العمل الدولية لعمالة الأطفال أنه العمل بأجر أو بدون أجر، والقيام بالنشاطات التي تؤثر على الأطفال جسديا وعقليا واجتماعيا وتحرمهم من حقهم في التعليم وتكون خطيرة عليهم، وهو العمل الذي يستغل عمالة الأطفال كعمالة رخيصة بديلة عن عمل الكبار.

أما تعريف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، فهو استعمال الأحداث في الأعمال المختلفة قبل أن يتم نموهم، و يترتب على تشغيلهم في سن مبكرة أو في أعمال شاقة إعاقة نموهم الجسماني.[2]

إجرائيا: هي كل الأعمال أو النشاطات الشاقة التي تسلب للطفل حريته وطفولته وتهدد سلامته الجسمية والنفسية وتمنعه من التعليم واستغلال أهم مرحلة في حياة الفرد وذلك من أجل المنفعة الإقتصادية، وهو العمل الذي يحمل الطفل المسؤولية قبل وقتها.

الأطفال:

اصطلاحا: في الشريعة الإسلامية من يعتبر طفلا هو الصبي الصغير السن الذي لم يبلغ بعد ولا تتوفر له الأهلية.

فيستخدم مفهوم الطفل للإشارة إلى الصغير الذي لم يكمل نموه النفسي والاجتماعي ولم يصل إلى النضج وهو بذلك لا يكون حرا في تصرفاته وأي فعل يقوم به يتحمله والديه

---

[1] عائشة زيتوني، **عوامل عمالة الأطفال في الشارع الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية،العدد الأول، 31ديسمبر2017، عنابة(الجزائر)، ص500

[2] محمد بن عودة، **عمالة الأطفال و التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري**، الملتقى الدولي الأول لعمالة الأطفال بين الواقع و المأمول، جامعة لونيسي علي بالبليدة، ص03

باعتباره قاصرا قانونيا، ويعيش في كنف الأسرة ترعاه، وهي المسؤولة عن تربيته وتنشئته اجتماعيا. و من ناحية السن فإن الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره.[1]

إجرائيا: الطفل هو من الفئة الضعيفة في المجتمع والذي يتميز بالضعف الجسدي والعقلي وعدم القدرة على الدفاع عن نفسه أو تحمل المسؤولية، وفي هذه المرحلة يكون اعتماده الكلي على أسرته وأفراد مجتمعه في تلبية حاجياته، ويتراوح عمره بين 05 إلى 14 سنة.

التسرب المدرسي:

اصطلاحا: عرفته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بأنه صورة من صور الفقر التربوي في المجال التعليمي، وترك الطالب الدراسة في إحدى مراحلها المختلفة، وبمعنى شامل هو كل طالب يترك المدرسة لأي سبب من الأسباب قبل نهاية المرحلة التعليمية مما يمثل هدرا لطاقات المجتمع المستقبلية.

و عرفه عمر عبد الرحيم نصر الله على أنه انقطاع الطالب عن المدرسة انقطاعا نهائيا قبل أن يتم المرحلة الإلزامية و عليه فالمتسرب هو الطالب أو المتعلم الذي يترك المدرسة أو الدراسة لسبب من الأسباب الكثيرة و خصوصا تدني التحصيل[2] الدراسي الذي من الممكن أن يصطدم بها خلال المرحلة التعليمية و قبل نهاية هذه المرحلة.

إجرائيا: التسرب المدرسي يعني تخلي التلميذ عن الدراسة والهروب من المدرسة بسبب تدني الرصيد العلمي له أو حصوله على نتائج ضعيفة وقد يكون بسبب إهمال الأساتذة له أو من كثرة توبيخه، فيكره الدراسة ويصبح غير مهتم بها فيتهرب منها إلى أن ينقطع عنها نهائيا ويبحث عن بديل فيتجه نحو الحياة العملية أو ما يؤدي به إلى الانحراف.

البيئة الأسرية:

اصطلاحا : هي المحيط الأكثر تأثيرا في حياة الأطفال و هي تتكون من شخصيات أفراد الأسرة و القيم التي يحملونها، و نوعية العلاقات القائمة بينهم بالإضافة إلى أسلوب الحياة داخل الأسرة و وضعية المنزل و مواصفاته، فالأطفال الذين ينشئون في بيئة مسلمة

---

[1] بوفولة بوخميس، **الأسرة و دورها في إنتشار الجريمة**، الطبعة الأولى، جامعة باجي مختار عنابة، دار الكتب و الوثائق القومية، 2013، ص 26

[2] رابح بن عيسى، **عمالة الأطفال و علاقتها بالتسرب المدرسي**، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الإجتماع، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2016، ص18

يكونون مسلمين[1]، و الأم التي تقوم بمفردها بعملية التنشئة داخل الأسرة ينعكس ذلك بالسلب على شخصية الطفل بسبب عدم توازنها، في حين الأطفال الذين يشترك في تربيتهم الأم و الأب معا يتمتعون بقدرات أفضل في الدراسة مقارنة بالأطفال الذين نشئوا في كنف الأم.[2]

إجرائيا: البيئة الأسرية تعني كل الظروف المحيطة بالأسرة منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والعقلية بما فيها المشاكل الأسرية أو الاستقرار الأسري، التي تكون شخصية الفرد وتساهم في بنائها أو هدمها والتي تؤثر بدورها على حياة كل فرد من أفراد الأسرة.

التفكك الأسري:

اصطلاحا: يعني فشل العلاقات الأسرية وانحلالها، ويظهر ذلك واضحا في اضطراب العلاقة بين الزوجين واختلاف ثقافة وفكر وميول وقيم كل منهما عن الآخر، وتباين المستوى التعليمي بينهما مما يحدث رغبات متصارعة ومتضاربة بين أطراف الأسرة.

و يظهر التفكك الأسري في اضطراب العلاقة بين الوالدين و الأبناء لسبب أو لآخر أو ازدياد عدد الأطفال مع قلة الإمكانيات، و عدم فهم الأدوار و صراعها و كذلك تعدد الزوجات و الهجر و الوفاة.[3]

إجرائيا: يعني التفكك الأسري بعد أفراد العائلة الواحدة عن بعضهم البعض وعدم ارتباطهم بالأحاسيس والأفعال والمشاعر وانقطاع التواصل بين أفراد الأسرة، فيصبح كل فرد من أفراد الأسرة مهتم بنفسه وينقطع عن التواصل مع الأسرة وانعدام الجلوس في طاولة واحدة ومناقشة أو الحديث على ما يحدث في حياة كل فرد من أفراد العائلة من أجل تقاسم مشاكل الحياة.

تدنّي المستوى المعيشي:

اصطلاحا : يتمثّل في الفقر، و الذي ينظر إليه البعض على أنّه عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية و البيولوجية و يبدو الفقر في حالة البطالة، أو قلة الدخل بما لا يكفي حاجات الإنسان، و تدنّي المستوى المعيشي له تأثير حتمي على العلاقات الأسرية،

---

[1] عبد الكريم بكار، **القواعد العشر "أهم القواعد في تربية الأبناء"**، الطبعة الرابعة، المملكة العربية السعودية، دار وجوه للنشر والتوزيع، 2011، ص23

[2] نفس المرجع، ص24

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأسرة و المجتمع (دراسة في علم الإجتماع الأسرة)**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مؤسّسة شباب الجامعة للنّشر، ص99.

فمن خلاله يسوء التصرّف في الدّخل و ينخفض المستوى الاقتصادي للأسرة، و تسود أمراض سوء التغذية، و الضعف العام و يولد عجزًا [1]

اجتماعيا وسيكولوجيًا فتنتشر بينهم الانحرافات، وجرائم الأحداث، ويرتفع معدل الوفيات، ويعدُ سوء الأحوال الاقتصادية عاملًا محوريًا من عوامل انهيار الزّواج.

إجرائيًا: يعني الحاجة الماسّة لمتطلبات الحياة الأساسية وعدم قدرة أفراد المجتمع على توفير احتياجاتهم واحتياجات أبنائهم بسبب البطالة أو مرض رب العائلة مما يسبب له عجز عن العمل وإشباع الحاجيات الأساسية له ولأفراد أسرته.

العنف الأسري:

إصطلاحًا: يقصد به سوء معاملة شخص لشخص آخر تربطه به علاقة وثيقة مثل العلاقة بين الزّوج والزّوجة وبين الآباء والأبناء وبين الإخوة، وبين الأقرباء بوجه عام. وتقع أعمال العنف الأسري غالبًا من الأزواج ضدّ زوجاتهم، وإن كان من غير المستبعد أن تمارس بعض أعمال العنف من الزّوجات ضد أزواجهن، أم {ا الأطفال فعادةً ما تقع عليهم ممارسات العنف من الأب والأم، أم ممّن يقوم بدورهما في حالة غياب أحدهما أو كليهما.

و يمارس العنف داخل الأسرة أيضًا ضدّ كبار السنّ من الأجداد و الجدّات و إنّ الأطفال قد يوجّهون العنف إلى ذويهم في شكل أعمال إنتقامية ترمي إلى التخريب و الإيذاء.[2]

إجرائيًا: يقصد به العدوان أو استخدام القوّة من طرف الزّوج على الزّوجة أو من طرف الأب على الأبناء، أو من طرف الأم على الأولاد، أو من طرف الأب والأم معًا على الأولاد، أو من طرف الإخوة على بعضهم البعض وفي بعض الحالات من الأولاد اتجاه الأولياء. ويقصد به توجيه الكلام الجارح من فرد على أفراد العائلة وهذا ما يسمى بالعنف اللّفظي.

[1] مرجع سابق، ص105.
[2] نفس المرجع، ص148.

انحراف الوالدين:

اصطلاحا : الانحراف هو عدم مسايرة المعايير الاجتماعية و هو ظاهرة توجد في حياة كل كائن إنساني.[1]

و غالبًا ما يمثّل الانحراف امتثالا أو مسايرة لمعايير إحدى الجماعات الفرعية، أكثر من معايير الجماعة الاجتماعية، و ليس بالضّرورة أن يتضمّن الانحراف مرضًا نفسيّا أو عقليّا، و الشخص المنحرف من وجهة نظر مجتمع معيّن أو نسق اجتماعي ينظر إليه باعتباره ممثلًا أو مسايرًا، فإنّ الانحراف ليس مسألة نظرية تظهر في السلوك الإنساني و الاتجاهات، بل أنّه ظاهرة للتّفاعل الإنساني في وضع معياري معيّن.[2]

إجرائيا: يعرف انحراف الوالدين على أنه خروج عن القيم والمعايير الاجتماعية وهو خروج عن قيم الأسرة، وهو أي سلوك معادي ومخالف للقوانين العامّة للجماعة والمساس بالأخلاق العامة للمجتمع.

الإهمال الأسري:

اصطلاحا : يعني أنّ بعض الآباء مشغولون بتأمين لقمة العيش لأبنائهم فلم يجدوا الوقت للتّواصل معهم، و بعض النّاس مشغولون بتثمير أموالهم فهم في أسفار شبه دائمة، و فريق ثالث مشغول بنفسه و متعه و أهوائه، و هناك فريق رابع ليس هنا و لا هناك، إنّه حاضر غائب، موجود و ليس موجود فهو بين أولاده و أسرته لكن التّواصل معهم معدوم، فلا يعرف عن أولاده إلّا أقل القليل و هذا ما يواجه أبنائهم فشل في الدّراسة أو انحرافهم عن الطّريق السويّ.[3]

إجرائيّا: إهمال الوالدين يعني اللامبالاة وغياب الاهتمام من أفراد الأسرة على بعضهم البعض فلا الأولياء مهتمون بأبنائهم ولا الأبناء مبالون ببعضهم البعض وهو صورة من صور غياب الحوار والتواصل بين أفراد الأسرة، وهذا يعني عدم الاكتراث لما يحصل في الأسرة.

---

[1] عدنان أبو مصلح، **معجم علم الإجتماع**، الطبعة الأولى، عمان ، دار أسامة المشرف الثّقافي، 2006، ص39.

[2] نفس المرجع، ص40.

[3] عبد الكريم بكار، مرجع سابق، ص60.

سابعًا: المقاربة السوسيولوجية:

تعد المقاربة السوسيولوجية أهم مرحلة في البحث، إذ أنّ الباحث لا ينطلق في دراسته دون إطار نظري، ذلك أنّ أي نظرية سوسيولوجية يستخدمها الباحث في دراسته تنطوي على إطار نظري يحدد الهوية العلمية للدّراسة ومنطلقاتها الفكرية والمبدئية.

ولقد تمّ في دراستنا لموضوع "**البيئة الاجتماعية والمدرسية ودورها في إقبال الأطفال على العمالة**" الإعتماد على المقاربات التالية:

النظرية البنائية الوظيفية:

يعد "**إميل دور كايم**" الرّائد الأول للاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع، فهم الجريمة بما فيها عمالة الأطفال (التي تعد جريمة في حق الطفولة) بوصفها تؤدّي وظائف إيجابية تتمثّل في تدعيم و تقوية النّظام الأخلاقي و الضّمير الجمعي، و ذلك حين تضطرنا إلى إدراك أهمية القوانين و القواعد التي تمّ انتهاكها و تضطرنا في في أحيان أخرى إلى توضيح و تحديد و تفصيل القوانين الأخلاقية و النّظم المعيارية، و يميّز بين الوظائف الكامنة و الوظائف الظاهرة، فالممارسات و الإستخدامات الاجتماعية قد لا تكون دائمًا واضحة الأهداف محددة المقاصد، أمّا الوظائف الظاهرة فهي الأنشطة و الممارسات التي تلعب أدوارًا معروفة و تستهدف أهدافًا واضحة، في حين يشير مفهوم الوظيفة الكامنة أو الخفية إلى الأهداف التي قد تكون لا شعورية أو غير معروفة أو غير مقصودة بالنّسبة لأولئك الذين يمارسون نشاطًا معيّنًا.[1]

حيث قدّم "**تالكوت بارسونز**" إضافات للنّظرية البنائية الوظيفية و التي ظهرت في مؤلفيه "النّسق الاجتماعي" و "نحو نظرية عامة للحدث" درَس الأنساق الثلاثة (الثّقافة، و الشخصية، و النظام الإجتماعي) و أكّد على ظرورة التّكامل بين هذه الأنساق.[2]

والبنيوية الوظيفية عند بارسونز تكمن في النّسق أو النّظام الاجتماعي، فأشار إلى ظرورة إيجاد نظرية بنيوية وظيفية تخدم ثلاثة أفراض رئيسية هي:

1- تحديد الضرورات الوظيفية للنّظام الاجتماعي والتي هي:

[1] محمود عودة، **أسس علم الإجتماع**، الطبعة الأولى، بيروت، دار النهضة العربية للطّباعة و النّشر، ص 90.

[2] حسان محمد حسن، **النّظريات الإجتماعية المتقدمة**، الطبعة الثانية، الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع، 2010، ص52.

أ- قابلية النظام على تكييف نفسه للأنظمة الأخرى.

ب- تحقيق الأهداف الرئيسية للنّظام.

ت- قابلية النظام على تحقيق الوحدة بين أعضائه.

ث- قدرته على المحافظة على الاستقرار والانسجام.

2- تحديد المتطلّبات الوظيفية للنّظام فهي:

أ- تحقيق وتهيئة الظروف الأساسية التي تساعد النّسق الاجتماعي على البقاء والاستمرار والتّطور (تنشئة الأطفال وتزويدهم بالمهارات).

ب- وجود لغة مشتركة تساعد على التّفاهم والاتصال بين الأفراد.

ت- طريقة توزيع الأدوار الاجتماعية على أبناء المجتمع.

ث- توزيع الامتيازات والمكافآت والحقوق على الأفراد بطريقة تعتمد على طبيعة الواجبات التي يقومون بها.

3- تحليل المجتمع إلى عناصره الأوّلية وفق نظرية تكامل الأنساق الثلاثة.[1]

يرى بارسونز أنّ لكافّة النّظم الاجتماعية وظائف اجتماعية مهمّة تساعد النّظام على تحقيق أهدافه، علما أن النّظرية البنيويّة الوظيفية التي درسها بارسونز و طوّرها هي منهج لتفسير الظّواهر الاجتماعية و السّياسية.[2]

فيمكن دراسة ظاهرة عمالة الأطفال عن طريق تفسيرات النّظرية البنائية الوظيفية، فهذه الدّراسة تنطلق من عوامل بنيوية داخلية وعوامل بنيوية خارجية محيطة بالأطفال العاملين.

فتتمثّل العوامل البنيويّة الدّاخلية التي تدفع بالأطفال إلى العمالة في خلل في البناء الاجتماعي للأطفال وتراجع أو تخلف قيمهم الاجتماعية أو انحراف أحد الوالدين أو تدني المستوى المعيشي للوالدين، فهذه العوامل وغيرها من العوامل الأخرى التي تتعلّق بالمحيط الداخلي للطّفل العامل قد تكون سببا في لجوء الأطفال إلى العمالة بسبب عدم قيام الأسرة بوظائفها الاجتماعية.

أمّا العوامل البنيوية الخارجية لعمالة الأطفال تتمثّل في سوء الحالة الاقتصادية للمجتمع المحيط به وجماعة الرّفاق الذي يختلطون معها وبالخصوص المدرسة ومستواهم

[1] مرجع سابق، ص53.

[2] نفس المرجع، ص54.

الدّراسي وأيضًا الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها، إضافةً إلى ضعف وسائل الضّبط الاجتماعي، وضعف القوانين الرّادعة للحد من عمالة الأطفال وغياب دور منظمة حماية الطّفل أو بصفة عامة عدم قيام الأنساق الاجتماعية بوظائفها.

نظرية اتخاذ القرار:

تطوّر مصطلح اتخاذ القرار في العلوم الاجتماعية حديثًا، حينما تبنّى عدد من علماء السياسة ذلك الاتجاه الذي يوصف بأنّه سلوكي، والافتراض الأساسي الذي ينهض عليه استخدام هذا المفهوم في نطاق السّلوكية، هو أنّ الأفعال التي يؤدّيها التّنظيم ترجع إلى سلوك وقرارات مجموعة من الأفراد يشغلون أوضاعًا رئيسية داخل البناء الاجتماعي. [1]

وتمثّل أعمال **مارش J. March** و**سيمون H. Simon** إسهامًا رائدًا في تطبيق نظرية اتخاذ القرارات في دراسة التّنظيمات المختلفة الأنماط والمتعدّدة الأهداف.

و قد ساعدت أعمالها على وضع الأساس الإمبريقي الذي يربط بين المعرفة المستمدّة من علم النّفس و علم الاجتماع، و الإدارة و كشف القيود العديدة التي تواجه عملية الاختيار بين البدائل، و فحص المقدّمات الواقعية و القيميّة و التي يبنى عليها اتخاذ القرارت.[2]

وبإسقاط نظريّة اتخاذ القرار على موضوع دراستنا نجد بأنّ الأسرة والمدرسة والقانون يقومون باتّخاذ القرار نيابةً عن الطّفل، فالأسرة عندما تكون في حاجة إلى الدّخل بسبب نقص الدّخل أو انعدامه أو عجز الأب والأم على توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة بسبب المرض أو كبر السّن أو غياب أحد الوالدين فتتخذ القرار نيابةً عن الطفل وتحوّله إلى العمالة بدلًا من المدرسة فيقوم بالتّوجّه إلى السّوق وبيع الخبز والأعشاب وغير ذلك.

والمدرسة عندما ترى الطّفل يعيد السّنة مرارًا وتكرارًا، ومستواه الدّراسي في تنازل دون صعود تقوم بفصله عن الدّراسة وتوجّهه إلى الحياة المهنية في سن مبكّرة دون مراعاة سنّه الغير قانوني، وهنا يظهر مفهوم اتخاذ القرار في أنّ عمالة الأطفال بأنّه قرار غير شخصي خاص بالطّفل، وإنّما يرجع إلى قرارات مجموعة من الأفراد في المجتمع يشغلون أوضاعًا غير رئيسية داخل البناء الاجتماعي.

---

[1] عدنان أبو مصلح، مرجع سابق، ص38.

[2] نفس المرجع، ص40.

ثامنًا: الدّراسات السّابقة:

أ- دراسات جزائرية:

أوّلًا: دراسة **سوالمية فريدة** من إشراف الأستاذة الدكتورة رواق عبلة، تحت عنوان "**مساهمة في دراسة العوامل النّفسية والاجتماعية لعمل الأطفال**" قدمت هذه الدّراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم النّفس العيادي بجامعة الإخوة منتوري بقسنطينة للسّنة الدّراسية 2006-2007.

هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة العوامل التي تساهم في خروج الأطفال إلى العمل إذا ما كانت عوامل اقتصادية، أسريّة أو عوامل تربويّة أسريّة أو عوامل تربوية مدرسية ومعرفة مصير الطّفل الذي يخرج للعمل ومدى تعرّضه للخطر.

توصّلت الباحثة من خلا الجانب النّظري إلى نتائج تمثّلت في:

أنّ عمل الأطفال يأتي نتيجة لتضافر العديد من العوامل إبتداءًا من الفرديّة النّفسية ومرورًا بالاجتماعية.

ونظرًا لتطوّر المجتمعات والمميّزات التي تتطلّبها من الأفراد فإنّه يمكن اعتبار عمل الطّفل والشّروط التي يتمّ فيها من حيث من حيث سحب الطّفل وإبعاده عن المحيط العائلي، من بين الأخطار التي تتربّص بالطّفولة لأنّها تؤثّر على نموّها وتحرمها من الكثير من حقوقها التي تنصّ عليها القوانين التشريعية والقوانين الإنسانية.

قامت الباحثة بدراسة ميدانية في مدينة قسنطينة على مجموعة من الأطفال العاملين والتي قدّرت ب 222 طفل عامل تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 16 سنة والذين شكّلوا مجتمع الدّراسة، باستعمال إستمارة بحث قامت ببنائها، ز كان ذلك الشّق الكمّي من الدّراسة، وبعد الحصول على النتائج من تفريغ ومناقشة وتفسير نتائج الإستمارة لجأت إلى الشق الكيفي من الدّراسة والمتمثّل في إجراء مقابلات مع 10 أطفال عاملين واعتمدت على تحليل محتوى المقابلات بهدف التّعمّق في بعض النّتائج التي توصّلت إليها الدّراسة الكميّة.

وتوصّلت في الأخير إلى نتائج تمثلت فيما يلي:

- الخصائص الفردية للأطفال العاملين والمتمثّلة في السّن بحيث أشارت نسبة معتبرة من الأطفال الذين شملتهم الدّراسة أنّهم بدأو العمل بين 6 إلى 11 سنة، والجنس التي

تبيّن أنّه تفوّقت نسبة الجنس الذّكري فيما يخصّ القيام بالأنشطة الاقتصادية التي تمارس في الخارج إلى درجة سجّل غياب شبه كلّي للجنس الأنثوي.

- طبيعة العمل، وهنا ظهر طغيان أنماط معينة على أنماط أخرى وأنّ جل أطفال العيّنة يعملون في القطاع الغير المهيكل مع ميل خاص للأنشطة الحرّة التي تمارس في الشارع.

- توصّلت إلى أنّ هناك عوامل لعمل الأطفال والتي تمثّلت في عوامل اقتصادية التي يندرج ضمنها الوضع الاقتصادي العائلي والوضع الاقتصادي العام للبلد، وعوامل تربوية مدرسية المتمثّلة في الفشل الدّراسي وعجز النّظام التّربوي وعدم تكيّفه مع الواقع وعدم قدرته على استقطاب اهتمام الأطفال وهذا من شأنه أن يشكّل عاملًا من عوامل تفسير الفشل التّربوي، وأيضًا الموقف السّلبي للطّفل العامل اتجاه المدرسة. وعوامل أسرية المتمثّلة في موقف الأم والأب من المدرسة، إذ أنّها تلعب دور في بناء شخصية الطّفل وأيضًا تأثير مهنة الأب على خروج الطّفل للعمل وذلك من خلال تقمّص أولائهم ويميلون إلى بناء هويتهم وفقًا لنموذج الرّاشد الذي يمثّل الصورة الأبويّة وأيضًا المستوى التّعليمي للأبوين يساهم في خروج الطّفل للعمل.

- التّفكّك الأسري يساهم في خروج الطّفل للعمالة.

- تساهم العوامل النّفسية بما فيها عامل التقليد والحاجة إلى تحقيق الذات في خروج الطّفل إلى العمالة.

- وأيضًا توصّلت إلى الأخطار التي يتعرّض لها الأطفال العاملين من أخطار جسديّة وأخطار نفسيّة واجتماعية.

ثانيًا: دراسة **لبن زينب أم السّعد** تحت إشراف الأستاذ الدّكتور بوتفنوشات مصطفى تحت عنوان "**واقع عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري**"، قدّمت هذه المذكّرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع العائلة والسكان، بجامعة الجزائر، أجريت الدّراسة الميدانية بمدينة البليدة لسنة 2007-2008.

هدفت هذه الدّراسة للتّعرّف على الأسباب التي تدفع بالطّفل إلى العمل في سن مبكّرة والتعرّف على الظّروف المعيشية للطّفل العامل في أسرته وفي ميدان العمل، وأيضًا تحليل خصائص الأطفال العاملين من حيث الجنس، السنّ، مكان الإقامة.

ومن أسباب اختيار الباحثة لموضوع دراستها هو تفشّي ظاهرة عمل الأطفال بشكل ملفت للإنتباه في الأسواق ومحطّات الحافلات وحتى في أماكن جمع النفايات، في ظروف سيّئة لا تليق بأعمارهم خلال كل أيام السّنة، وكذلك اهتمام وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المكتوبة والمسموعة والمرئية بالظاهرة، وأيضًا كون هذه الظّاهرة غير طبيعية في المجتمع لأنّ مكان العمل ليس المكان الطّبيعي للطّفل.

استخدمت الباحثة في معالجة الموضوع التي قامت بدراسته المنهج الوصفي التّحليلي لأنّه يهتم بوصف الظاهرة وصفًا دقيقًا ويعبّر عنها كيفيًا وكمّيًا، ولأنه يساعد على فحص العوامل المختلفة المؤثّرة في تنظيم الظّاهرة المدروسة وفي وظائفها، وأيضًا المنهج الإحصائي الذي يهتم بالجانب الكمّي الذي هو عبارة عن مجموعة من الأساليب والتقنيّات المتنوعة التي تستعمل لجمع المعطيات الإحصائية وذلك بتحويل المعطيات الكيفيّة إلى معطيات كمية ذات دلالة إحصائية.

بلغ حجم العيّنة 160 مبحوثًا تضم الأطفال العاملين من كلا الجنسين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية (10-15)، واعتمدت على الاستمارة وأجريت الدّراسة الميدانية في مدينة البليدة خلال الفترة الزمنية التي تراوحت بين شهر مارس وشهر أفريل من سنة 2007.

تمثّلت أدوات جمع البيانات في الملاحظة والاستمارة التي احتوت على 52 سؤال وقد تمّ تطبيق هذه الأخيرة بالمقابلة.

بعد الفرز والتحليل للمعطيات والنتائج توصّلت الباحثة إلى مجموعة من النّتائج تمثّلت في:

- سبب اتجاه المبحوثين نحو ممارسة العمل في سن مبكّرة هو رغبتهم في مساعدة أسرهم.
- وأيضًا يمكن إرجاع اتّجاه بعض الأطفال نحو ممارسة العمل في سن مبكّرة إلى تعرّضهم للتّسرب المدرسي ونتيجة للفراغ الذي أحدثته المدرسة في حياتهم كان سبب اتجاه أغلبهم إلى ممارسة العمل.

- يمكن إرجاع اتجاه بعض المبحوثين نحو ممارسة العمل في سن مبكّرة كونهم نشئوا في بيئة أسريّة تشجّع على العمل أكثر من تشجيعها على التّحصيل الدّراسي، وكذلك لكون أغلب أبويهم لهم مستوى تعليمي منخفض.
- تساهم البيئة التي نشئوا فيها في اتجاههم إلى ممارسة العمل في سن مبكّرة، سواء مستوى الأسرة أو مستوى جماعة الرّفاق.
- يساهم انخفاض المستوى التّعليمي للأبوين في اتّجاه الطّفل نحو ممارسة العمل في سن مبكّرة.
- التقليد للآباء فالأبناء الذين يعمل أبائهم في مجال التّجارة يمارسون نشاطات في ذات المجال.

وبالتّالي يمكن القول أنّ عمل الأطفال في المجتمع الجزائري واقع جد معقّد تتضامن عدّة عوامل لإحداثه (اقتصادية، تعليمية، اجتماعية.....) سواء داخل الأسرة أو خارجها.

ب- **الدّراسات العربيّة:**

أوّلًا: دراسة للدّكتور **أيمن بشير حنتولة** والدّكتور معين **نصراوين** تحت عنوان "**عمالة الأطفال في الأردن**" تمّ إعداد هذه الدّراسة بدعم من الإتّحاد الأوروبي، هدفت هذه الدّراسة إلى رصد عمالة الأطفال في الأردن، واعتمدت على منهج البحث الكمّي المسحي(الإستبانة) ومنهج البحث النّوعي (المقابلة والملاحظة). وقد تكوّن مجتمع الدّراسة من جميع الأطفال العاملين في المدن الصناعيّة في محافظة العاصمة عمان، بلغ عددهم 395 طفل.

و قد أظهرت النّتائج أنّ الآثار الاجتماعية و الاقتصادية قد تراوحت ما بين الدّرجة المرتفعة و المتوسّطة و المنخفضة حيث أنّ المشاكل الاجتماعية و أهمّها مشكلة التفكك الأسري و العدد الكبير من أفراد العائلة، و تواضع المستوى الثّقافي للأسرة، كما جاء السبب الاقتصادي بين الدّرجتين المرتفعة و المتوسّطة من الفقر و تدنّي مستوى المعيشة، و لهذا فإنّ الأطفال يتّجهون غلى سوق العمل رغبة في زيادة دخل الأسرة أو بسبب عجز الأهل على الإنفاق على الطّفل و خاصّة في الأوضاع الاقتصادية الحالية، كما أنّ الآثار الصحيّة جاءت ما بين مرتفعة و متوسّطة حيث يتعرّض الطّفل

العامل لكثير من المخاطر الصحيّة و أمراض المهنة و حوادث العمل مثل المخاطر الميكانيكية و حودث و إصابات العمل.

و أظهرت النّتائج أنّ هناك دورًا لوزارة العمل في مكافحة عمالة الأطفال بدرجة كبيرة، لأنّ فرق وزارة العمل تقوم بزيارات تفتيشية دورية من منطلق حماية الأطفال التي دفعت بهم ظروفهم الاقتصادية و الاجتماعية إلى ترك مقاعد الدّراسة مبكرًا، و أظهرت النتائج أنّ من أهم الآليات المقترحة للحد من ظاهرة عمالة الأطفال توسيع الحماية التّشريعية للأطفال العاملين، و توسيع شبكات الضّمان الاجتماعي بحيث تشمل معظم الأسر الفقيرة التي تضطر إلى دفع أطفالها إلى أسواق العمل لتوفير الدّخل اللّازم لها، و توسيع المظلّة التأمينية لتشمل جميع الأطفال العاملين دون التقيّد بالسن، و توفير المساعدة القانونية المجانيّة للأطفال، و تدريب المسئولين القائمين على تنفيذ القانون، و إيجاد قاعدة معلومات حول عمالة الأطفال.

ثانيًا: دراسة ل**وسام على الطواشي** من إشراف سامي علي أبو الرّوس تحت عنوان "**عمالة الأطفال في قطاع غزّة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة**" قدمت هذه الدّراسة استكمالا لمتطلّبات الحصول على درجة ماجستير بالجامعة الإسلامية بغزّة لسنة 2015م.

هدفت هذه الدّراسة إلى التعرّف على واقع عمالة الأطفال في قطاع غزّة، و توضيح أثر هذا الواقع على المستقبل المهني للأجيال القادمة، و توضيح الجوانب المتعلقة بهذه الظّاهرة من حيث الآثار السّلبية النّاتجة عنها، و مدى تأثير هذه الظّاهرة على ضعف قدرة الموارد البشريّة في فلسطين على تحقيق التنميّة المنشودة على المدى الطّويل و ما يصاحبها من آثار سلبية تعود عليهم و على القوى العاملة و التي تؤدّي إلى تقصير فترة إنتاجيتهم المفترضة، و يضعف قدرتهم على العطاء و العمل في سن متقدّمة، كما هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأبعاد الخطيرة لعمل الطّفل على المجتمع و التّنمية كونه يضعف الإمكانيات و القدرات لجيل المستقبل، و يؤثّر سلبًا على تنمية الموارد البشريّة و قدراتها التنمويّة.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التّحليلي، وتكوّن مجتمع الدّراسة من 225 موظّف يعملون في مجال حماية الطّفل في المؤسّسات الحكوميّة وغير الحكومية

والمؤسّسات الدّولية، وتكوّنت عيّنة الدّراسة من 161 موظّف، واستخدمت الباحثة الإستبانة كأداة لجمع البيانات.

ولقد توصّلت الباحثة في دراستها إلى عدّة نتائج أهمّها أنّ عمالة الأطفال هي مشكلة لها وجود حقيقي في المجتمع الفلسطيني، ووجود أثر سلبي واضح لعمالة الأطفال على المستقبل المهني للأجيال القادمة في قطاع غزّة، كذلك أظهرت النتائج وجود أثر سلبي واضح لعمالة الأطفال على تدنّي مستوى التطوّر المعرفي للأطفال العاملين، وأنّ هناك أسباب مختلفة تقف وراء عمالة الأطفال، وتدنّي فرص توفّر وظائف مستقبلة أفضل لهؤلاء الأطفال.

ج- **دراسات أجنبية:**

ورقة عمل رقم 79 **لكريستوفر هادي Christopher Heady** تحت عنوان **ما هو تأثير عمل الأطفال على الإنجاز؟ دليل من غانا**، بجامعة باث ومنظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية بباريس، قسم الاقتصاد والتّنمية الدّوليّة.

تمثّلت الأهداف الرئيسية للدّراسة في تحسين الفهم الدّولي للقضايا المتعلّقة بحقوق الطّفل والمساعدة في تسيير التّنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتّحدة لحقوق الطّفل في كل من البلدان الصّناعية والنّامية، نشرت من أجل تحفيز المزيد من الحوار بشأن حقوق الطّفل.

الغرض من هذه الورقة هو تحليل تأثير النّشاط الاقتصادي للأطفال على مستوى تحصيلهم العلمي، و تتمثّل أهميّتها الخاصّة في أنّها تذهب إلى أبعد من التّحليل الشائع إلى حد ما لتأثير عمل الأطفال على الالتحاق بالمدارس أو حضورها باستخدام مقاييس المهارات التي تعلّمها الأطفال في القراءة و الرياضيّات، و قد أصبح هذا ممكنًا من خلال إدارة الإختبارات لقياس إنجاز القراءة و الإنجاز الرياضي لنحو نصف الأفراد الذين شملهم الاستطلاع كجزء من الموجة الثانية من مسرح معايير المعيشة في غانا، و قياس آثار عمل الأطفال بشكل مباشر على ما يستطيع الأطفال القيام به، لأنّ استخدام الحضور المدرسي كمقياس للإنجاز التعليمي ليس مثاليًا لتقدير الضّرر الذي يسبّبه عمل الأطفال قد يكون من المبالغة في تقدير الضّرر الذي يلحق بعمل الأطفال.

أجريت الدّراسة على 4552 أسرة أطفالها يمارسون العمالة، فوجد أنّ الأعمال المنزليّة مهمّة بشكل كبير، ويشمل ذلك مهام مثل جلب الحطب أو الماء أو الطّهي أو التنظيف والغسيل والتسوّق ورعاية الأطفال، والعمالة خارج الوحدة الأسرية غير شائعة حيث لا يشمل سوى 9 ذكور و7 إناث دون سن 15 عامًا في العيّنة، مع وجود عدد كبير من الفتيات الملتحقين بالمدارس والموظفين في المزارع المنزليّة، وعدد أكبر نسبيًا من البنات اللّواتي يعملن في مؤسّسة منزليّة أو يعملن في أعمال منزليّة.

توصّل الباحث من خلال الدّراسة إلى أنّ الأطفال الذين يعملون ويذهبون إلى المدرسة قد يجدون أنفسهم أقلّ قدرة على التعلّم نتيجة للإرهاق أو عدم كفاية الوقت لإكمال الواجبات المنزليّة.

العمل له تأثير كبير على التّحصيل العلمي في المجالات الرئيسية للقراءة والرياضيات، تؤكّد النتائج الحكمة المقبولة للآثار السلبية للعمل على التّعليم، وتتمثّل التّأثيرات المباشرة للعمالة على الحضور المدرسي في الرّوابط المباشرة بسبب الإرهاق، أو بسبب تحويل الانتباه على الاهتمامات الأكاديمية فالأطفال العاملين هم الأقل اهتماما بالتّحصيل الدّراسي.

العمالة لها آثار ضارّة كالضّرر بالصحّة والنمو النّفسي.

التعليم مرتبط بمشاركة القوى العاملة وساعات العمل.

تاسعًا: صعوبات الدّراسة:

لا يخلو أي بحث من الصّعوبات سواء على الجانب النّظري أو على الجانب التطبيقي، وتتمثّل صعوبات دراستنا فيما يلي:

- واجهنا على المستوى النّظري نقص في المراجع التي تخدم دراستنا.
- أمّا على المستوى التّطبيقي فوجدنا صعوبة في كسب ثقة المبحوثين لأنّهم من فئة الأطفال.
- خوف المبحوثين من الإجابة عن الأسئلة ضنًّا منهم أن المعلومات تخصّ الشّرطة.

الفصل الثانـي

الجانب السوسيولوجي لدراسة الطفل

الفصل الثّاني: الجانب السوسيولوجي لدراسة الطّفل.

مقدمة الفصل.

أوّلًا: مفهوم الطّفولة.

ثانيًا: مفهوم الطّفل وحاجاته.

ثالثًا: مشكلات الطّفولة.

رابعًا: حقوق الطفل في التّشريعات.

خاتمة الفصل.

مقدّمة الفصل:

في هذا الفصل تطرّقنا إلى الجانب السوسيولوجي لدراسة الطّفل بحيث تضمن أربعة اتجاهات لدراسة الطّفل.

تناولنا في الاتجاه الأوّل مفهوم الطفولة بصفة عامّة، في الاتجاه الثّاني تناولنا مفهوم الطفل بصفة عامّة ثم مفهوم الطّفل في العهد القديم ثمّ في الإسلام وبعد ذلك مفهوم الطفل في المسيحيّة، ثم تطرّقنا إلى حاجات الطّفل التي أشار إليها ماسلو Maslow، وفي الاتجاه الثالث درسنا مشكلات الطفولة النّفسيّة والاجتماعية، أمّا رابعًا وأخيرًا فتطرّقنا إلى حقوق الطّفل في التّشريعات الإسلامية والقانونية.

أوّلًا: مفهوم الطّفولة.

يعرف باركر Barkerمرحلة الطّفولة Childhood بأنّها المرحلة المبكّرة في دورة حياة الإنسان والتي تتميّز بنمو جسمي سريع للطّفل، وسعي لتشكيل الأطفال لإعدادهم لأدوار البالغين ومسؤولياتهم من خلال وسائل اللّعب والتّعليم الرّسمي غالبًا.

وأيضًا يشير مفهوم الطّفولة إلى المرحلة المبكّرة من حياة الإنسان التي يعتمد فيها على الآخرين المحيطين به، ويكون الطّفل في هذه المرحلة هو الطّرف المستجيب لعمليّات التّفاعل الاجتماعي من حوله، والذي يزوّد عن طريقها بالعادات والتّقاليد والقيم والمعايير وأساليب التّفكير وأنماط السّلوك التي تؤثّر في شخصيته واستيعابه للواجبات والالتزامات المرتبطة بتوقّعات الأدوار في المستقبل، وبالتّالي تحدد مستوى تكامله مع المجتمع على المستوى الثّقافي والاجتماعي والوظيفي والمعياري والشّخصي.

ويحدّد العيسوي مرحلة الطّفولة بأنّها المرحلة المعبّرة عن الفترة من الميلاد وحق البلوغ، كما أنّها تستخدم في بعض الأحيان للإشارة إلى الفترة الزّمنية الواقعة ما بين مرحلة المهد وحتى المراهقة.

هناك مجموعة من علماء النّفس حدّدوا هذه المرحلة بأنّها المرحلة التي تحدث بعد المرحلة الأولى للطّفولة Infancy و حتى البلوغ Puberty[1] (أي من 18-24 شهرًا) و

[1] منيرة بنت عبد الرّحمان آل سعود، **إيذاء الأطفال (أنواعه وأسبابه وخصائص المتعرّضين له)**، الطّبعة الأولى، الريّاض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيّة، 2005، ص42.

حتى (12–14 سنة) أو حتى سن الرّشد (أي من 18–21 سنة) بحيث حدّد المتخصّصين مراحل هذه الفئة العمريّة و هي تنقسم إلى :

1- مرحلة المهد وهي التي تمتد من الولادة وحتى نهاية السنة الثانية.

2- مرحلة الطّفولة البكّرة وهي التي تمتد من السنة الثانية إلى السنة السّادسة ويطلق عليها أحيانًا مرحلة ما قبل المدرسة.

3- مرحلة الطّفولة المتأخّرة، و هي المرحلة التي تمتد من السنة السّادسة إلى الثانية عشرة، و يطلق عليها المربّون مرحلة المدرسة الإبتدائية.[1]

ثانيًا: مفهوم الطّفل وحاجاته.

مفهوم الطّفل:

لغةً يطلق لفظ الطّفل على الصّغير في كلّ شيء، والمولود ما دام ناعمًا، والولد في سنّ البلوغ وقد يستوي فيه المذكّر والمؤنّث لجمع الأطفال.

أمّا **اصطلاحًا** فقد يعرّف الطّفل بالإشارة إلى السنّ الزّمني، و لكن بعض المجتمعات المختلفة لا تعتبر السنّ أساسًا كافيًا لتعريف الطّفل، بل قد يمثّل أداء الطقوس الاجتماعية و المسؤوليات التقليدية متطلّبات ضرورية لتعريف وضع الإنسان كبالغ، أو طفل، و في [2]

مجتمعات أخرى قد يبدأ دخول الطّفل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية مبكّرًا، و قد تحوّله من الطّفولة للنّضوج بشكل ميسّر تدريجيًا بحيث يصبح من الصّعب تحديد المراحل المختلفة للحياة بشكل واضح، و من هنا لا بدّ أن نعترف بأنّنا نتعامل مع مفهوم قد يعني أشياء مختلفة و في مراحل زمنيّة مختلفة كما يعرف الطّفل بأنّه إنسان يحتاج لحماية من أجل نموّه البدني و النّفسي و الفكري حتّى يصبح بمقدوره الإنظمام لعالم البالغين.[3]

مفهوم الطّفل في العهد القديم:

مفهوم الطّفل في سياقه الحالي حديث النّشأة نسبيًا، فقد دلّت الآثار القديمة في المقابر والتّماثيل أنّ مفهوم الطّفل كفرد منفصل ومتميّز كان موجودًا، ولكن لوحظت هذه الآثار عند قدماء المصريين ثمّ عند الإغريق لتختفي عند الغرب في العصور الوسطى.

---

[1] مرجع سابق، ص 43.

[2] عائشة زيتوني، مرجع سابق، ص499.

[3] نفس المرجع، ص499.

لقد اعتبر الطّفل عند الشّعوب البدائية هبة من الطّبيعة و ضمانًا للاستمرارية، و عادة ما كان يعطى إسم الجد للإبن البكر و هذا ما كان يعرف ب (الإبن الجد)، و لم يكن الطّفل يحمل قيمة في حدّ ذاته و لكن اعتباره الضّمان الوحيد للاستمرارية كان يستدعي الاهتمام به و رعايته و تعليمه كل ما من شأنه أن يحفظ عادات و تقاليد القبيلة.

مفهوم الطّفل في الإسلام:

لقد اهتم الإسلام اهتماما كبيرًا بعالم الطّفل ولم يترك شأنًا من شؤونه إلّا وتطرّق إليه من مرحلة الحمل إلى الرّضاعة والفطام فمرحلة الصّبا إلى مرحلة الفتوّة كلّها مراحل حدّد الإسلام خصائص الطّفل فيها وحثّ على معاملة تتماشى وهذه الخصائص.

إنّ مفهوم الطّفل في الإسلام مرتبط بمباهج الحياة إذ يقول اللّه تعالى في القرآن الكريم "**المَالُ والبَنُونَ زينَةُ الحَيَاةُ الدُّنيَا**".

وهو أيضًا مرتبط بمفاهيم الضُّعف وعدم النّضج والقابلية الكبيرة للتّعلّم والاكتساب وعلى الوالدين مراعاة ذلك والحرص على تأديب الأبناء وتعليمهم ما يتماشى مع طبيعتهم وقدراتهم.[1]

مفهوم الطّفل في المسيحية:

مع ظهور المسيحية عرف مفهوم الطّفل تغيّرًا كبيرًا على غرار التغيّر الكبير الذي أحدثته هذه الدّيانة الجديدة في حياة العامّة للنّاس، فقد أصبح هذا المفهوم مشبعًا بالتّعاليم الدّينية.

تعتبر المسيحيّة الطّفل فردًا متميّزًا و ملكًا للرب و لا يمثّل الآباء إلّا وكلاء على الأطفال يربّونهم و ينقلون لهم تعاليم الدّين و على الأبناء طاعة أولياءهم و احترامهم و الامتثال لنصائحهم.[2]

حاجات الطّفل عند ماسلو Maslow:

لم يحاول **ماسلو Maslow** على غرار موراي وضع قائمة للحاجات الإنسانية لأنّه كان يعتقد أنّ دوافع الإنسان معقدة و متداخلة جدًا، في حين أنّ سلوكه محدد تمامًا، و يعطي مثلًا عن الأكل باعتباره حاجة بيولوجية أولية، لكنّه قد يكون بدافع مجاملة

[1] فريدة سوالمية، **مساهمة في دراسة العوامل النّفسية و الاجتماعية لعمل الأطفال**، دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم النّفس العيادي، قسنطينة، جامعة الإخوة منتوري، 2007، ص17.

[2] نفس المرجع، ص18.

شخص ما و ليس بدافع الجوع أو قد يكون بهدف التسلية لا غير، و بالتّالي ينحرف عن الحاجة الأساسية و التي كانت في الأصل بيولوجية، لذلك فضّل **ماسلو Maslow** إعداد نموذجًا هرميًا للدّوافع و الحاجات يشمل مستويات من الحاجات لا يتم العبور إلى المستوى الأعلى من الحاجات إلّا بعد أن يتمّ إشباع المستويات الدّنيا، كما أنّ **ماسلو Maslow** يرى بأنّ إشباع الحاجات لا يكون تامًّا بل جزئيًا.

وتتمثّل الحاجات حسب هرم **ماسلو Maslow** كالآتي:

1- الحاجات الفسيولوجية:

هي الحاجة التي ترمي إلى حفظ النّفس و بقاء النّوع و تتمثّل في الحاجة للغذاء و الماء و الأوكسجين و الإخراج و الجنس، النّوم و غيرها و تعتبر حاجات أساسية و ضرورية لبقاء الفرد، إلّا أنّ إشباع هذه الحاجات لا يكون نهائيًا و بمجرّد إشباعها الجزئي تفسح المجال أمام ظهور حاجات أعلى منها. يدعي ماسلو أنّ الحاجات نفسها فطرية نظرًا لما تنطوي عليه من شدّة وإلحاح عند الكائن الإنسان، ولكن التساؤل هنا هل اليتيم تتوفّر له هذه الحاجات بمعناها الصحّي وهل فعلًا يتلقّى الرّعاية التي تجنّبه الألم وتوفّر له الراحة، هل طريقة التّغذية الصحية والنّفسية من رضاعة طبيعية وغيرها متوفّرة له؟ كل هذه الأمور وبلا شك تشكّل عاملًا رئيسيًا في التأثير على شخصية الطّفل فالأم الحقيقية توفّر النّوم وتتفقّد حاجاته وتلبّي له متطلّباته دون طلب أو بكاء، فلذلك نرى بأنّ التبنّي والرّضاعة الطّبيعية من الأم البديلة لها أكبر الأثر في التّخفيف من معاناة اليتيم في طفولته.[1]

2-حاجات الأمان:

عندما يتمّ إشباع الحاجات الفسيولوجية بدرجة مناسبة، فإنّ المستوى الثّاني من التّرتيب الهرمي للحاجات ينبثق تدريجيًا وهو ما يعرف بحاجة الأمان وتشمل على البحث عن الطمأنينة والحماية من الأخطار المهدّدة كالمرض، الخوف، القلق.

[1] مرجع سابق، ص 68.

فالطّفل يشبع حاجته للأمن عن طريق الأسرة أو الزّواج أو الثّروة أو الممتلكات إلى غير ذلك من الأساليب التي يرى فيها الإنسان ما يحقّق له الأمن و الطّمأنينة من تهديد في الحاضر أو المستقبل.[1]

3-حاجات الحب والانتماء:

تتمثّل في حاجة الفرد لتحقيق علاقات اجتماعية تتميّز بالحب والإخلاص ويرى ماسلو **Maslow** أنّ عدم إشباع هذه الحاجات عند الأفراد يؤدي إلى تصادم الجماعات فيما بينها.

وهنا عرف الإنسان بأنه كائن اجتماعي وحياة الفرد بصورة عامة لا تنفك عن الجماعة، فهو يمارس هذه الحاجة عن طريق اندماجه في حب الجماعة أو الأسرة أو الرفاق وتتّسع دائرة الانتماء في الرّشد ليتّضح حب الوطن والأهل.

4-حاجات التّقدير:

يرى **ماسلو Maslow** أنّ الفرد يكافح من أجل السّيادة والثّقة بالنّفس وللحصول على التّقدير والاهتمام من طرف الآخرين من خلال العمل والإنجاز والقوّة والكفاءة. الحاجة تعمل كدافع للفرد بتحريك النّشاط الإنساني مثل ما يسمّيه ماسلو بتحقيق الإنسانية المتكاملة أو بتحقيق الذات إلى أن يكون الفرد قد قام بالدّور الاجتماعي والإنساني الذي يريده لنفسه، إنّ تحقيق إشباع هذه الحاجة يحقّق للفرد الشّعور بالطّمأنينة والرّضا عن النّفس.

5-الحاجة لتحقيق الذّات:

تمثّل الحاجة لتحقيق الذّات قمّة التّرتيب الهرمي للحاجات لأنّه يعتقد الفرد لا يستطيع تحقيق ذلك إلّا في مرحلة متقدّمة من مرحلة الشّباب و تتضمّن كل من الاكتشاف، و الاستغلال الأمثل لما يتمتّع به الفرد من طاقات و إمكانيات فطرية و وجّهها نحو أهداف تخدم هذه الحاجات.[2]

وإنّ تحقيق الإنسانية الكاملة لا يمكن إشباعها وتحقيقها إلّا في مرحلة الشّباب أو الرّشد، لأن تحقيق الإنسانية الكاملة كان يعني به هو أن يؤمن الفرد بعقيدة معيّنة و

[1] حاتم فالح العجرس، **حاجات الطّفل الأساسية**، شبكة جامعة بابل، 30-05-2011، ص01.
[2] نفس المرجع، ص 69.

قيم و مثل عليا و أن يضعها موضع التّطبيق في حياته. [1]

ثالثًا: مشكلات الطّفولة:

أ- مشكلات نفسيّة:

1-الكذب : تعد هذه المشكلة من أكبر المشكلات التي يقع فيها الأطفال، و يزداد الخوف حين ينتشر الكذب بين الكبار، لأنّه يشبه الوباء حين ينتشر بين الأطباء، حين تصبح طموحات النّاس أكثر دنيوية، و حين تسوء الظّروف الاقتصادية فيصبح الحصول على لقمة العيش عسيرًا فإنّ لنا أن نتوقّع اتساع رقعة الكذب و تكاثر المبتلين به، و هذا ما نشاهده اليوم و من هنا فإنّ تحجيم مساحة الكذب في المجتمع سيظل مرتبطًا بما يمكن أن نحدثه من تقدّم حضاري حقيقي و شامل، فحين نتحدّث عن كذب الأطفال فإننا نقصد مخالفة كلام الإنسان لما يعتقده بقصد التّضليل و إخفاء الحقيقة[2] فالكذب ليس صفة فطرية أو وراثية لدى الطّفل، أي أنّها صفة مكتسبة تتكوّن لدى الطّفل عن طريق التّعليم و التّقليد و تراكم الخبرة.[3]

يمكن أن نقول أنّ الطّفل يمكن أن يكون أكثر إستعدادًا لممارسة الكذب في حالتين:

1-القدرة اللّغويّة أي طلاقة اللّسان والمهارة في صياغة الجمل تدفع بالطّفل إلى أن ينطق بالمزيد من الكلمات من غير التأكّد من مدى مطابقة ما يقوله للواقع، وهذا قد يستمر مع بعض الأطفال إلى مرحلة الشّباب والكهولة.

2-خصوبة الخيال و نشاطه و هذا واضح جدًّا لدى الأطفال.[4]

2-ضعف الرّغبة في الدّراسة : لو عدنا مئة سنة إلى الوراء لوجدنا أنّ علاقة التحصيل العلمي المرموق بكسب الرّزق لمتكن واضحة بالقدر الكافي، بسبب شيوع الأمية و ضعف مساهمة المعرفة في المنتجات المختلفة، أمّا اليوم فأصبح التزوّد بالمزيد من المعارف و الخبرات و اكتساب المزيد من المهارات هو المدخل الوحيد لرقي الأفراد و الأسر و الشّعوب، و من هنا فإنّ عدم إمتلاك الطّفل لدافع قوي إلى

---

[1] حاتم فالح العجرس، مرجع سابق، ص01.

[2] عبد الكريم بكار، **مشكلات الأطفال "تشخيص وعلاج لأهم عشر مشكلات"**، الطّبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، دار السلام للطّباعة والنّشر، 2010، ص 11.

[3] نفس المرجع، ص13.

[4] نفس المرجع، ص14.

تحصيل علمي جيّد، هو عبارة عن مشكلة كبرى لأسرته، و مغادرة الطّفل في الصّف الخامس إبتدائي للمدرسة و الدّراسة يلحق به الأذى و الإضرار بمستقبله.[1]

3-**النّشاط الحركي الزّائد** : النشاط الحركي الزائد أو ما يسمى أحيانًا ب (فرط الحركة) مثار شكوى كثير من الأولياء، فهو حركات جسميّة تفوق الحد الطّبيعي أو المعتاد، فالطّفل المصاب بفرط الحركة يعاني من صعوبة الاستقرار في مكان واحد مدّة طويلة، كما يعاني من الفشل في إتمام المهمّات التي يكلّف بها على الرّغم من كثرة نشاطه، و أيضًا يعاني من تشتّت الانتباه و ضعف القدرة على التّركيز بالإضافة إلى الاندفاع في أعمال فيها شيء من الخطورة من علامات الإصابة بفرط الحركة، و لا بد من أن يكون ضعف القدرة على التّركيز و تشتّت الإنتباه ظاهرًا في سلوك الطّفل في البيئة الاجتماعية (المنزل) و في البيئة الأكاديمية (المدرسة) معًا، و إلّا كان العيب في البيئة نفسها و ليس في الطّفل.[2] فقد أظهرت الدّراسات أنّ النّشاط الزّائد ينتشر بين الذّكور أكثر من انتشاره بين الإناث، كما أنّ نسبة انتشاره لدى أطفال الأسر الفقيرة أكبر من نسبة انتشاره لدى أطفال الأسر الثريّة.[3]

4-**الشعور بالدّونية:** الشّعور بالدّونية أو ما يسمى بتدنّي اعتبار الذّات وأحيانًا بضعف الثّقة بالنّفس. إنّ هذا الشّعور يشكّل واحدة من أهم المشكلات التي يعاني منها الأطفال في معظم الدّول العربية والإسلامية، وله تأثير بالغ في نوعية الاتجاهات والدّوافع التي تأخذ في التّكون لدى الأفراد في مرحلة مبكّرة من العمر، إنّ الشعور بالدّونية هو مجموعة الصّور السلبية التي يختزنها الطّفل في ذاكرته عن ذاته، شكله، ذكائه، إنجازه، خلقه، لباقته، إمكاناته، نقاط ضعفه، مكانته في أسرته، ومدى تقبّل محيطه له..... هذه الصّورة ترتسم في خيال الطّفل من خلال تجاربه و محاولاته الكثيرة في التّخلّص من الضّعف الذي ولد فيه[4]، إن الطّفل يشعر بالدّونية و الضّعف حين يقيس نفسه على من هم في مثل سنّه، و يجد أنّ نتيجة ذلك القياس ليس في مصلحته، و كثيرًا ما تتجلّى نتائج ذلك القياس بوضوح في الأنشطة و الألعاب الجماعيّة، و هناك أعداد لا تكاد تحصى من الأطفال الّذين

[1] مرجع سابق، ص 21.
[2] نفس المرجع، ص 32.
[3] نفس المرجع، ص 33.
[4] نفس المرجع، ص 57.

يشعرون بالخذلان و الضّعف الشّديد بسبب رفض زملائهم و رفقائهم انضمامهم إليهم في لعب كرة الطائرة أو القدم أو شد الحبل... و ذلك لما يعتقدون من ضعفهم و تدنّي مهاراتهم، و هناك ما لا يحصى من الأطفال الّذين يشعرون بالخذلان نتيجة رسوبهم المتكرّر في جميع المواد أو بعضها.

5-**العدوانية** : يشكو الكثير من الأسر من أنّ لدى أبنائهم نزعة قويّة إلى العدوانيّة على الآخرين، يولد الطّفل و هو ناقص إنسانية فهو لا يملك اللّغة و لا المشاعر و لا معايير الخطأ و الصّواب، و هو يتعلّم كل ذلك من المجتمع الذي يعيش فيه، و من ثمّ فإنّه يمكن القول إنّ الطّفل حين تشبع حاجاته بطريقة جيّدة،[1] و يعيش في أسرة جيّدة و هادئة فإنّه من المتوقّع له أن يكون أكثر انضباطًا و أكثر احترامًا لحقوق الآخرين و أكثر احترامًا لمشاعرهم، لكن لا بدّ مع هذا من القول إنّ الطّفل قد يتعلّم السّلوك العدواني من بعض زملائه في المدرسة و بعض رفقائه و جيرانه خارج المدرسة، إضافة إلى هذا العدوانية لدى الطّفل قد تكون موروثة عن بعض آباءه و أجداده، و قد تكون بسبب اعتلال عصبي.[2]

6-**الطّفل العنيد** : مشكلة عناد الأطفال من أكثر المشكلات حضورًا في حياة كثير من الأسر العربيّة[3] فمن مظاهر العناد أن يظهر الطّفل رفضا لأوامر و النّواهي الصّادرة عن أبويه أو أحد إخوته الكبار، و التأخّر في أداء المهام و التلكؤ في تنفيذ ما يطلب منه و ممارسة سلوكيات غير لائقة و الغضب لأتفه الأسباب،[4] و تعدّي الطّفل عن الآخرين و تجاوز حدوده، و رفض التّفاوض و التّنازل عن أيّ شيء يعتقده، و رفض المصالحة مع إخوته و غيرهم، إنّ الطّفل العنيد يكون صاحب مواقف جدّية و نهائية.[5]

ب- مشكلات اجتماعية:

يتعرّض الكثير من الأطفال لبعض المشكلات التي قد تؤثّر بصور وبدرجات مختلفة عليهم. ويمكن التطرّق للمشكلات الاجتماعية في النّقاط التّالية:

---

[1] مرجع سابق، ص58

[2] نفس المرجع، ص74.

[3] نفس المرجع، ص92.

[4] نفس المرجع، ص93.

[5] نفس المرجع، ص94.

1- انحـلال الأسـرة : مثل الهجر أو الطّلاق أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما و استمرار الخلافات الزّوجية، قد يستخدم أحد الزّوجين حجّة الانشغال الكثير ليبقى بعيدًا عن البيت لأطول فترة ممكنة، و ترى بعض الدّراسات أنّ أكثر المتضرّرين من الانحلال الأسري هم الأطفال لأنّهم سوف يعيشون في بيئة اجتماعية غير سويّة مما يجعلهم يواجهون صعوبات و مشكلات عديدة تؤثّر على توافقهم الاجتماعي، و من أهم هذه الصعوبات الخلافات الزّوجية المستمرّة و عدم قدرة الطّفل على التّعامل مع والديه بحريّة، و الصّعوبات الماديّة التي تواجه الأم الحاضنة للطّفل، و بالتّالي تقل القدرة على إشباع حاجات الطّفل الأساسية.

و**فقر** البيئة الاجتماعية من النّاحية الثّقافية والتّعليمية والحضارية له آثار ضارّة ويخلق مشاكل اجتماعية لدى الطّفل خاصةً، حيث أنّ قلّة المؤثّرات التي تحفّز طاقات الطّفل ضئيلة فيصبح الطّفل بطيء النّمو من حيث المهارات الاجتماعية. [1]

2- جنــوح الأطفــال : و ينتج عن العديد من العوامل الذّاتية و الأسريّة و الاجتماعية المرتبطة بالجوانب الجسمية و النّفسيّة، كما يرتبط بالعوامل البيئية الخارجية و مؤثّراتها السّلبية على الأطفال، التي تؤدّي بها إلى ارتكاب السّلوك الإنحرافي كتناول المخدّرات و السّرقة و الإعتداء على الممتلكات العامّة أو الخاصّة. وتزداد نسبة الجنوح في المدن حيث تزداد نسبة الأميّة والبطالة ويعاني السكّان من الجهل والمرض وغياب التّخطيط.

3- عمالة الأطفال : هي واحدة من أشد المشكلات التي تعاني منها الطّفولة حيث تجبرهم الظّروف القاسية للأسرة و المجتمع بصفة عامة على اقتحام عالم العمل و التّخلّي عن طفولتهم سعيًا وراء لقمة العيش، حيث يمارس الأطفال أعمال الكبار بشروط السوق و يتعرّضون إلى العنف و الاستغلال من طرف الكبار.[2]

---

[1] صليحة غنام، **عمالة الأطفال و علاقتها بظروف الأسرة**، مذكّرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، باتنة، جامعة الحاج لخظر، 2010، ص 77.

[2] نفس المرجع، ص78.

رابعًا: حقوق الطّفل في التّشريعات:

في ظل القانون الرّوماني كان ينظر لحقوق الطّفل كحقوق للكبار على الصّغار وكسلطة أبويّة، إذا بالآية تنعكس في القرن الماضي فينظر للصّغار على أنّهم محل للتّربية لا للسّلطة، وعلى أنّهم المستحقون أكثر للحقوق على الكبار، على أنّ الحضانة واجبات والتزامات لا مجرّد حقوق، ويبدو أنّ هذه النّظرة في طريقها إلى التّعميم بعد أن صاغت هيئة الأمم المتّحدة مجموعة من المواثيق بشأن حقوق الطّفل، فصادقت عليها دول عديدة متبنية بذلك الصّيغة الحديثة لحقوق الإنسان.

فإنظمام الدّول الإسلامية إلى المجتمع الدّولي فرض عليها احترام الحقوق التي كرّستها جل القوانين والمواثيق الدّولية، فيتّضح فيما يلي حقوق الطّفل من منظور الشّرع والقانون الوضعي.

1- الحق في الحياة والمجيء إليها:

الشّرع والقانون يحميان الطّفل حتى وهو جنين، فنقول إنّ الجنين يتمتّع بحقّ المجيء إلى للحياة، وهذه الحماية تتمثّل في تجريم جل الدّول للإجهاض، والموضوع يأخذ أحيانًا طابعًا سياسيًا، إنّما المهم في الأمر أنّ حق الجنين في المجيء للحياة موجود ومعترف به ويتقوى كلّما زاد عمره.

وقد تولّى الشّرع الإسلامي حماية حياة الجنين بشتى الوسائل، واعترف له بالذمّة المالية وجازى الاعتداء عليه بعقاب والديه والكفّارة.

فالمصدر الشّرعي لحماية الجنين آيات و أحاديث حرّمت القتل بغير حق، و على ضوء ذلك بذل العلماء جهودًا للتّعرّف على بدء حياة الجنين و تطوّرها، فحرّم البعض الإجهاض مطلقًا أيًّا كان عمر الجنين، فيما تدرّج البعض الآخر في التّعامل معه"[1] و أساس الاختلاف تعدّد مراحل التّخليف و تعدّد الآيات و الأحاديث في الموضوع، أما بعد نفخ الرّوح فالكلّ يجمع على التّحريم، ما لم يكن الإجهاض ضروريًا لإنقاض الأم.

ويتجلّى موقف الفقه في الحديث "إذَا مَرَّ بالنُّطفَة اثنَتَان وأَربَعُونَ لَيلَةً بَعَثَ اللَّه مَلكًا فَصَوّرَهَا وخَلَقَ سَمعَهَا وجلدَهَا ولَحمَهَا وعضَامَهَا، ثُمَّ يَقُولُ أيْ رَبّي أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضي رَبُّكَ ما يَشَاءُ ويَكْتُب الملك." رواه البخاري.

[1] د. رجاء ناجي، **الأطفال المهمّشون قضاياهم و حقوقهم**، إيسيسكو، منشورات المنظّمة الإسلامية للتّربية و العلوم الثّقافية، 1999م، ص08.

2-حق الطّفل في الحريّة:

حصل إجماع من القانون و الاتفاقيات الدّوليّة(اتفاقية 1989) على تجريم كل اعتقال للأطفال أو الحد من حريّاتهم لأي سبب كان و لو في زمن الحرب و السّلم.[1]

لمّا جاء الإسلام كان نظام العبوديّة نظامًا سائدًا، فسلك سياسة متدرّجة حكيمة للقضاء عليها، فيما كان بعده المستقبلي هو استئصال الظّاهرة من أساسها، ومن أجل ذلك وظّفت وسائل عديدة لتحرير الرّقاب في زمن السّلم والحرب معًا.

وبالمقابل وضَع الشّرع سياسة متناسقة لنزع فرقة الاسترقاق من الأذهان إطلاقًا واستبدالها بنظام الحريّة والتّساوي فيها بين جميع البشر، وفي نفس الوقت إعادة الاعتبار للعبيد المحرّرين.

فقد أفلح النّظام الشّرعي في تحرير الرّقاب وإحلال مبادئ الحريّة محلّ العبوديّة، فتلاشت مع توالي السّنين عادات أسواق العبيد والغلمان وبنيت أواصر الحق في الحريّة، فأضحى حقًّا مكرّسًا ومحميًّا، لا يجوز الاعتداء عليه وأقيمت قواعد التنشئة والتّربية على أساس التساوي بين البشر. ورد في الحديث الصّحيح والتّدريج اعترف للطّفل بحقّه التّام في الحريّة تولد كاملة مع ولادته فتوّج ذلك بمقولة عمر بن الخطّاب رضي اللّه عنه الشّهيرة: "متى استعبدتم النّاس وقد ولدتهم أمّهاتهم أحرارًا."

3-حق الوضعية القانونية للطّفل:

يتميّز الطّفل عن باقي المخلوقات في أنّه لا يعيش طبيعيًا، يحتاج لهوية قانونية ومكوّناتها الأساسية هي: الإسم، النّسب، الجنسيّة، وقد ألزمت جل القوانين الأبوين بتسجيل هوية الطّفل في سجل رسمي معتبرة كل تحريف في الهوية فعلًا مجرّمًا.

و الإسلام كان أسبق من غيره لحماية و حفظ هوية الطّفل، إذ حثّ على منحه إسمًا محبّبًا للنّفس، و منع الإسم الفسوق و التّنابز بالألقاب.[2]

[1] مرجع سابق، ص09.
[2] نفس المرجع، ص11.

4-الحق في الهوية الثّقافية العقائدية:

إنّ اتفاقية 1989م بشأن حقوق الطّفل تعتبر عهدًا جديدًا لحرصها على حماية حقوق الطّفل عندما تختلف هويته العقائدية والثّقافية عن ثقافة الدّولة المضيفة أو عن عقيدة الوالدين أو أحدهما خصوصًا عند انفصالهما، لذلك حثّت على تكييف برامج التّعليم مع هوية المتمدرس ومعتقده، وإغنائها بمواد تزرع فيه روح التّعاون والتّسامح مع الجنس الآخر ومع الشّعوب والأمم الأخرى.

واستلزمت كذلك احترام الأقلّيات المقيمة بالوطن ونبذت كل تمييز بين الأطفال على أي أساس كان، والإسلام كان الأسبق لإقامة مبادئ على أساس احترام باقي الدّيانات والتّعايش معها **لقوله تعالى** " وإِنْ جَنَحُوا للسّلم فَاجْنَحْ لَهَا وتَوَكَّلْ عَلَى اللّه." (سورة الأنفال، الآية 61.)[1]

5-حقوق الطّفل على الأسرة:

الحق في الانتساب لا يتوقّف مداه عند حمل إسمها، وإنّما يتعدّاه إلى مجموعة حقوق يكتسبها الطّفل بمجرّد ولادته ويتحمّلها الأبوان، وعلى رأسها حقّه في الأبوّة والأمومة. فحق الأسرة في حضانة الطّفل واجب ومسؤولية أكثر منه حقًّا.

ذلك أنّ اتّجاه القانون والأوفاق الدّولية سائر نحو تحميل الأسرة بواجبات الرّعاية والحضانة والتّربية والإنفاق والتّدريس والتّحسيس بالأمان والدفئ بهدف تحقيق نفسيّة سويّة للطّفل.

6-حقوق الطّفل على الدّولة:

أضحى دور الحكومات أكثر فعالية من السّابق فبدأت تترسّخ في الأذهان وسياسات عديدة من الدّول فكرة أنّه: قبل أن تكون للدّولة حقوق على مواطنيها و قبل أن تأمل في أن يكون لها مواطنون صالحون، تلزم بتوفير الظّروف الكفيلة بتكوين أطفال أسوياء، من ثمّ أقرّت غالبية الدّول حق الطّفل في التّربية و التّعليم، في الصحّة و في إغنائه عن العمل.[2]

[1] مرجع سابق، ص 12.
[2] نفس المرجع، ص 13.

خلاصة الفصل:

وخلاصة القول إنّ الطّفل يعتبر أهم شريحة في المجتمع ومرحلة الطّفولة تعتبر مرحلة حسّاسة في حياة الفرد لذلك لا بدّ من توفير الحقوق المقرّرة له وتوفير الحماية الاجتماعية والنّفسية له والسّهر على أمنه وسلامته وراحته من أجل ضمان نمو سليم له لأنّه يعتبر مشروع لبناء المستقبل فالإسلام والقانون يحفظان للطّفل حقوقه في السّلم والحرب.

الفصل الثالث

عمالة الأطفال

الفصل الثالث: عمالة الأطفال.

مقدّمة الفصل.

أوّلاً: مفهوم العمالة.

ثانيًا: عوامل انتشار عمالة الأطفال.

ثالثًا: عمالة الأطفال في ظل التّشريعات الوطنية والدّولية.

خاتمة الفصل.

مقدّمة الفصل.

تطرّقنا في هذا الفصل إلى دراسة الظّاهرة الأساسية المدروسة والتي هي عمالة الأطفال بحيث تضمّن ثلاثة اتّجاهات أساسية لدراسة الظّاهرة.

تناولنا في الاتجاه الأوّل مفهوم الظّاهرة المدروسة والتي هي عمالة الأطفال، وفي الاتجاه الثّاني درسنا أهم العوامل المساهمة في انتشار عمالة الأطفال، بحيث في الاتجاه الثّالث تطرّقنا للنّظر إلى عمالة الأطفال في التّشريعات الوطنية والدّولية.

أوّلًا: مفهوم عمالة الأطفال:

تعدّ ظاهرة عمالة الأطفال واحدة من المشكلات الخطيرة التي تواجه المجتمعات الإنسانية في الكثير من بلدان العالم وفي مقدّمتها دول العالم الثّالث التي برزت في معظمها ظاهرة عمالة الأطفال وتفاقمت بشكل غير عادي وبالذّات منذ أواخر القرن المنصرم تقريبًا، لتصل إلى درجة يمكن القول إنّها باتت تمثّل مصدر قلق وتحدّ كبير بالنّسبة للأنظمة والحكومات.

فيقصد بعمالة الأطفال دخول الأطفال إلى سوق العمل بل و العمل الشّاق إبّان فترة طفولتهم بشكل يضرّ بصحّتهم البدنيّة و النفسيّة و الاجتماعية و يحرمهم من إشباع حاجات الطّفولة.[1]

إذ يعتبر مفهوم عمالة الأطفال من المفاهيم المستحدثة إذ لم تعرف استعماله الشّعوب القديمة رغم تواجده كموضوع، بمعنى أنّ عدم وجود المفهوم لا ينفي ممارسة الأطفال للأنشطة، لقد عرف هذا المفهوم استعمالاته الأولى مع بداية القرن 19 تحت تأثير الثّورة الصّناعية و [2] الانتشار الكبير لاستغلال الأطفال في المناجم والمصانع وتحت تأثير التيارات النّفسية وكل العلوم التي عكفت على دراسة الطّفل وتطوّره.

إذن عمالة الأطفال تمثّل وجهًا من أوجه الاستغلال، عندما يعمل الأطفال في مهن خطيرة و لا تناسب عمرهم الجسدي و العقلي، و لساعات طويلة و بأجور زهيدة و بها يحرم الطّفل من حقّه في الرّعاية و التعلّم، و لا يعتبر مساعدة الأطفال أسرهم في أشغال مختلفة أو حتى في الحقل مع الوالدين عمالة، لأنها لا تمثّل صورة من صور الاستغلال لأنّ حقوق الطّفل فيها محفوظة فهو يعمل خارج أوقات الدّراسة و في أشغال غير خطرة و لساعات قصيرة لا

[1] سميرة عبد الحسن كاظم، **عمالة الأطفال في العراق" الأسباب و الحلول "**، مجلة البحوث التّربوية و النّفسية، العدد الثلاثون، بغداد، ص155.

[2] فريدة سوالمية، مرجع سابق، ص75.

تتجاوز نصف اليوم إضافةً إلى وجود الوالدين أو أحد أفراد الأسرة يضمن الرّعاية و المراقبة، كما أنّ غالبًا ما يساعد الإبن الوالدين طواعية و بدون مقابل.[1]

فبصفة عامة عمالة الأطفال هي العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطّفل و يهدّد أمنه و سلامته و صحّته و رفاهيته، و يستفيد من ضعف الطّفل و عدم قدرته في الدّفاع عن حقوقه، و هو العمل الذي يستغل عمالة الأطفال كعمالة رخيصة و بديلة عن عمل الكبار، و هو العمل الذي يستخدم و يستغل وجود الأطفال و لا يساهم في تنميتهم و يعيق تعليم الطّفل و تدريبه و يغيّر حياته و مستقبله و له دور كبير في انحراف الطّفل من حيث ممارسته للآفات الاجتماعية فبمجرّد تخلّي الطّفل عن الدّراسة و الاتجاه إلى سوق العمل دون رقابة أسريّة هذا ما يسهّل و يفتح الطّريق للطّفل نحو الانحراف.

ثانيًا: عوامل انتشار عمالة الأطفال:

إنّ ظاهرة عمالة الأطفال من أخطر الظّواهر التي تهدّد الملايين من أطفال العالم وتعرّضهم إلى الكثير من الأخطار، واضعة بذلك مستقبل العديد من الدّول على المحك، ويشهد العالم اليوم وعيًا من طرف المنظّمات العالمية والدّولية التي جنّدت كل القوى من أجل مواجهة هذا الخطر، ومن بين الإستراتيجيات محاولة معرفة أسباب الظّاهرة ورصد أبعادها من أجل اتخاذ الإجراءات الوقائية للحد من انتشارها وتفاقمها فبذلك يمكن إرجاع عمل الأطفال للعوامل التالية:

1- عوامل اقتصادية:

لعلّ أهم سبب لعمالة الأطفال والذي لا يختلف فيه اثنان هو الفقر، إذ يعتبر الفقر من أهم المشاكل التي ألقت بظلالها على غالبية سكان المعمورة وأصبحت مصدر تهديد كبير، لأنّ الفقر يتواجد في أصل الكثير من الآفات الاجتماعية والنّفسية، فما إن يطرق الفقر باب مجتمع ما إلّا وكان ذلك بداية لمشاكل لا نهاية لها.

يعرّف مانيير Manier (1999) الفقر بكونه البحث الدّائم و المتواصل عن العوامل الأساسية الدّنيا للبقاء و ضمان الحياة و هو الطّعام، فالفقير هو ذلك الفرد الذي يسخّر كل

[1] محمد بن عودة، مرجع سابق، ص03.

طاقته و جهده من أجل إطعام نفسه و عائلته، و يصرف كل ما يتحصّل عليه أو جزئه من أجل الحد الأدنى من التّغذية.[1]

1-1- الاقتصاد العالمي وعمالة الأطفال:

يشهد استغلال الأطفال في الوقت الحالي نفس الصورة التي شهدها العالم إبان القرن 19 و يتدخّل الاقتصاد العالمي و الدّولي بشكل مباشر في ازدياد فقر الدّول و انحطاط مستواها المعيشي و سحق طبقات اجتماعية بأكملها، فمن الاقتصاد الرأسمالي إلى تحرير السّوق و عولمتها، ضاعت الكثير من الدّول و سحقتها عجلة التطوّر الاقتصادي، يرتبط مفهوم الاقتصاد الحديث بمفهوم الاستغلال، بمعنى تحكّم بعض الدّول في مستقبل الغير و التدخّل في رسم معالم تواجدهم، و لا يختلف معنى الاستغلال سواء كان بين الدّول أو بين الطّبقات الاجتماعية من نفس المجتمع و يعرّفه Meillassaux " هو علاقة بين الفئات الاجتماعية، تمتلك إحداها وسائل[2] الإنتاج و تتحكّم فيه و تقوم بتوزيعه و تجني جهد الفئة التي لا تمتلك إلّا جهدها و تقوم بالعمل" . و عادة ما يقع الاستغلال على أضعف حلقة في السّلسلة الاجتماعية و التي تنتهي بالأطفال.[3]

1-2- اقتصاد دول العالم الثّالث وعمل الأطفال:

إنّ مفهوم العالم الثّالث يترادف مع مفهوم الفقر والتّخلّف ومختلف التوتّرات التي تعود أسبابها إلى العديد من العوامل التّاريخية والسّياسية، فدول العالم الثّالث عانت لأوقات طويلة من وطأة الاستعمار الذي استنزف ثرواتها وظلّت تعاني بعد استقلالها من آثار هذا الاستعمار الذي ترك خلفه الكثير من الدّمار واللاإستقرار السياسي الذي كان سببًا في نشوب الكثير من الحروب الأهلية والنّزاعات الإقليمية.

يتميّز اقتصاد معظم دول العالم بالضّعف تارةً و بالانهيار تارةً أخرى نظرًا لضعف الهياكل الاقتصادية، سوء التسيير و ثقل المديونية النّاتجة عن السّياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدّول الغنيّة و تحكّم الهيآت المالية الدّولية كالبنك العالمي و صندوق النّقد الدّولي و منظّمة التّجارة الدّولية في اقتصادها الذي راح يتلقّى الصّدمة تلو الأخرى، فبينما كان العالم المتقدّم يسجّل تقدّمًا ملحوظًا في المجال الاقتصادي في سنوات الثّمانينات حيث سجّلت

---

[1] فريدة سوالمية، مرجع سابق، ص91.
[2] مرجع سابق، ص92.
[3] مرجع سابق، ص93.

الـدّول الآسـيوية انتعاشًـا اقتصـاديا، عرفـت دول إفريقيـا و أمريكـا اللاتينيـة تراجعًـا اقتصـاديا مخيفًا.

فإنّ ضـعف الاقتصـاد و انعكاس ذلك علـى الأفراد يعتبـر من بين أهم الأسباب التـي تدفع بالملايين من الأطفال عبر العالم للعمل من أجل توفير دخل إضافي و مساعدة الأسرة التي أصبحت عاجزة من النّاحية الاقتصادية عجزًا ساهمت فيه عوامل داخلية و خارجية.[1]

ويعتبر الفقر من أهم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لعمل الأطفال حيث يسهم الأطفال عادة بنسبة تتراوح ما بين20% و25% من دخل الأسرة الفقيرة التي تنفق الجانب الأكبر من دخلها على الغذاء، وهكذا فإنّ الدّخل الذي يجلبه الأطفال يعتبر حاسمًا لبقاء هذه الأسرة.

و من الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية لعمل الأطفال عملهم في المهن الخطرة و الذي يسود في الأسر التي لا يتيح لها انخفاض دخلها، سوى هامشًا ضئيل لمواجهة إصابة أو مرض أحد أفراد الأسرة، أو تعرّضها لمحنة ما، أو لمواجهة التمزّق الاجتماعي كالطّلاق و معاناة من الدّيون حيث يصبح عمل الأطفال سددًا لديون الأسرة.[2]

2- العوامل الاجتماعية والثّقافية:

تشير الإحصائيات إل كون أكبر نسبة من عمالة الأطفال تتمركز في دول إفريقيا ودول آسيا بالإضافة إلى كون هذه الدّول تعاني الكثير من المشاكل الاقتصادية، تعتبر دول تمتاز بطابع اجتماعي وثقافي خاص، لقد استطاعت مجتمعاتنا في غالبية دولها أن تحافظ على علاقتها بالماضي لأسباب عديدة قد يكون الفقر أحدها من خلال تقديسها للعادات والتقاليد التي تتحكّم في التّفكير وطرق السّلوك وزادت حدّة المشاكل اليومية والمعيشية من شدّة هذا التمسّك والتّقديس لأنّه يساعدهم على البقاء والاستمرار.

تتميّز هذه المجتمعات أنّها مجتمعات ذات طابع ريفي، استطاعت أن تحافظ [3]

على البناء الاجتماعي القديم إلى حد بعيد فلازالت الأسرة تتمتّع بسلطة كبيرة على أفرادها وخاصةً الأبوّة منها والتي يكتسي فيها الطّفل أهمية بالغة خاصةً إذا كان الطّفل ذكرًا لأنّه سيكون ضمانًا لاستمرارية العائلة وارتباطها بأجدادها.

---

[1] مرجع سابق، ص97.

[2] جميل الدرباشي، فداء أبو تركي، أمارات أبو رجب، **عمالة الأطفال في القوانين و الأنظمة الدّولية مشروع حماية الأطفال من العبودية**، فلسطين، ص 10.

[3] فريدة سوالمية، مرجع سابق، ص100.

إن العائلة في هذه المجتمعات إضافةً على كونها مؤسّسة اجتماعية وثقافية فإنّها مؤسّسة اقتصادية يشارك كل فرد فيها حسب سنّه وجنسه في أداء مهام معيّنة ويعتبر العمل فيها شكل من أشكال التّضامن الأسري، ويشير Meillassaux (1975) إلى امتلاك الأب حق عمل الإبن، ويقوم أفراد العائلة الواحدة بالتحكّم في اقتصاد العائلة وتسييره، يشكّل تعلّم مهنة العائلة وسيلة لكسب العيش والمحافظة على إرث الأجداد.

لقد جاءت التربية التي تعتمد على تعليم مهن العائلة استجابة لنمط المعيشة التي تميّزها قساوة الظّروف الطبيعية وصعوبة الحصول على الرّزق وانتشار عقلية تأخذ على عاتقها التكفّل بالمحافظة على العلاقة بالماضي للاستمرار الذي لا يكفله الحاضر، لقد ظلّت هذه المجتمعات ولوقت طويل محافظة هذه الحياة التي حاول الاستعمار تغييرها وإرباكها من خلال إدخال الجديد عليها رغبة منه في تغيير الذّهنيات فكانت المدرسة من أهم وسائله على ذلك.

يعود عمل الأطفال في بعض المجتمعات التّقليدية إلى اعتبارات طبقيّة حيث يعتبر التّقسيم الطّبقي أساس تركيبها، تنعم الطّبقات العليا منها بالعيش الرّغيد والطّبقات الدّنيا تعاني الفقر المدقع ويفرض على أبنائها العمل منذ نعومة الأظافر وتنسب إليهم أحط الأعمال.

إضافةً إلى الاعتبارات الطبقيّة بين الفئات الاجتماعية هناك اعتبار التفرقة بين

الجنسين التي تعتبر من أهم الأسس التي تقوم عليها المجتمعات التقليدية، إنّ التّربية في هذه المجتمعات تستند إلى التّفرقة بين الجنسين تحتل فيها البنت مكانة متدنية وتمثّل نسبة تسجيل البنات في المدرسة أدنى النّسب.

إنّ العوامل الاجتماعية والثّقافية للوسط الذي يعيش فيه الطّفل تتحكّم فيه وترسم صورة حياته الرّاهنة والمستقبلية فهذه العوامل هي التي تدفع بالطّفل للتخلّي عن مقاعد الدّراسة والتوجّه إلى العمالة فلا يستطيع الفرد أن يكون إلّا ما تحدّده ثقافة مجتمعه فهو إبن بيئته.

3- النّظام التّربوي:

لقد كانت المدرسة ولا زالت من بين أهم الأسلحة التي استعملت في محاربة ظاهرة عمالة الأطفال، إذ لم تعرف القوانين الخاصة بتنظيم عمل الأطفال جدواها ولا طريقها إلى التّطبيق إلى حين فرض التّعليم، فأخذت المدارس في الانتشار في المدن ثمّ في القرى[1] حيث بدأ

[1] نفس المرجع، ص101.

تعليم الذّكور ثمّ الإناث، في البداية كانت ساعات الدّراسة محدودة فلم تتجاوز بضع ساعات في اليوم تتم في المساء عند الانتهاء من العمل أو في منتصف النّهار في فترة الراحة، ولم يكن في مقدور الأطفال في متابعة الدّراسة لإرهاقهم نتيجة لعملهم المتواصل.

لقد ظهرت المدرسة كمنافس حقيقي للمصنع و أخذت تسرق منه الأضواء فأثارت بذلك حفيظة أصحاب المصانع الذين رفضوا تخفيض ساعات العمل بالنّسبة للأطفال لتمكينهم من الالتحاق بالمدرسة، فكان الحل الوحيد هو فرض إجبارية التّعليم من خلال وضع قانون تشريعي التي استدعت جعله مجّانيًا حتّى تتمكّن العائلات الفقيرة من تدريس أبنائها، إذ كان النّظام التّربوي المتمثّل في المدرسة قد لعب دورًا أساسيًا في المساهمة في التّقليص الكبير من عدد الأطفال العاملين، فلا شكّ أنّه سيلعب نفس الدّور في تفاقم الظّاهرة التي يعرفها العالم الحديث. [1]

فالنّظام التّعليمي السائد الذي يسبّب ترك المدرسة يتمثّل في سوء معاملة المعلّمين أو الخوف منهم وعدم الرّغبة في الدّراسة، عدم المقدرة على النّجاح في الدّراسة. بحيث تواجه الأنظمة التّعليمية مشكلات متعدّدة، ترتبط بعضها ارتباط وثيق بظاهرة عمالة الأطفال و هي على وجه التّحديد عدم قدرة النّظام على استيعاب كل من هم في سن الالتزام بالإضافة إلى ظاهرة التسرّب قبل استكمال مرحلة التّعليم الإلزامي.

إنّ الأنظمة التّربوية للدّول الفقيرة تعاني الكثير من المشاكل لأنّها أصبحت تشكو من عجز في هياكلها المادية والبشرية وفي المناهج التربوية المتّبعة وغيرها من المشاكل الأخرى التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- عجز النّظام التّربوي:

يعتبر النّظام التّربوي من أهم القطاعات التي تتأثّر بشكل كبير بالهزّات الإقتصادية التي تعرفها الدول وخاصة الدّول الفقيرة.

بحيث يعتبر القطاع التّربوي في دول العالم الثالث من القطاعات التي لا تحظى بالأولوية في برامج النّفقات بعكس الدّول المتطوّرة حيث تخصّص لها ولقطاع الصحّة أضعف[2] نسبة

[1] مرجع سابق، ص103.

[2] جميل الدّرباشي، مرجع سابق، ص11.

من النّفقات هذا على العكس تمامًا مع القطاع العسكري الذي يتحصّل في كل دول العالم على حصّة الأسد.

إنّ تخصيص القطاع التربوي بأدنى النّفقات في حالة الرّخاء يجعل منه عرضة للمشاكل في حالة الأزمات الاقتصادية، فهو من أوّل القطاعات التي تطبّق عليها السياسة التقشّفية، و قد تأثّرت الأنظمة التّربوية لدول العالم الثالث بالأزمة الاقتصادية لسنوات الثمانينات و التي مازالت تعاني من نتائجها لحد اليوم، لقد تأثّر المجال التّربوي بشكل كبير بالهزّات الاقتصادية التي عرفتها الدّول الفقيرة في سنوات الثّمانينات و عرف تمويل المدارس و التّعليم انخفاضات كبيرة.[1]

إنّ مثل هذه الإجراءات أدّت إلى اختفاء الطّبقات المتوسّطة المتكوّنة في العادة من العمال والموظّفين لتصبح فقيرة ولتصبح الفقيرة أكثر فقرًا. الأمر الذي دفعهم للبحث المستمر عن طرق أخرى و إضافية من أجل تحسين دخلهم و كان لزامًا على الأطفال مساعدة أهاليهم و الغياب عن المدرسة أحيانًا أو تركها بصفة نهائية لأنّها أصبحت تشكّل عبئاً على العائلة.[2]

إنّ ارتفاع تكاليف المدرسة وانخفاض الدّخل العائلي يدفع بالعديد من العائلات إلى عدم تسجيل أبنائهم أو سحبهم من المدرسة ليشاركوا في الاقتصاد العائلي. بالإضافة إلى العجز الذي يعاني منه النّظام التّربوي نتيجة للمشاكل الاقتصادية نجد:

ب- عدم تكيّف النّظام التّربوي مع الحياة الاجتماعية:

إنّ من بين الأهداف التي وجدت المدرسة من أجل تحقيقها هي تهيئة الفرد ليصبح فاعلًا في المجتمع، و لقد حادت الكثير من الأنظمة التربوية في دول العالم الثالث على هذا الهدف فقد أصبحت المدرسة غير عملية و برستيجًا لا يسمن و لا يغني من جوع و أصبح الأطفال و اليافعين ينفرون منها، إنّ واقع الفقر و العوز الذي تعيشه عائلات العالم الثالث تجعل همها الوحيد ضمان بقائها من خلال توفير الطّعام أو تحسين مستوى معيشتها و العمل وحده يكفل لها ذلك، و إن كانت المدرسة قد سجّلت في البداية اندفاعًا نحوها و رغبة فيها فالسبب يعود إلى أمل الأولاد و أهاليهم في الحصول على شهادة تضمن لهم عيشًا كريمًا و هذا ما بينته أعمال Charlot Etal التي بيّنت أنّ " الأمل في الحصول على عمل جيّد و مستقبل

[1] فريدة سوالمية،مرجع سابق، ص104.

[2] نفس المرجع ، ص105.

زاهر و حياة مستقرّة هي التي تحرّك الأطفال إلى التعلّم و خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الطّبقات الشّعبية." لكن المدرسة كانت تفضي إلى التّزويد [1]

بشهادات تجعل أصحابها من زمرة البطّالين وحتّى إن حالفهم الحظ في الحصول على مهنة فإنّها لن تحسّن شيئًا من أوضاعهم المعيشية لذا أصبح المتعلّمون والحاملون للشّهادات لا يمثّلون نماذج تقمّصية جيّدة للأطفال.

إنّ إدراك الأولياء لهذه الحقيقة وخوفهم على مستقبل أبنائهم يدفعهم إلى عدم تشجيعهم على مواصلة الدّراسة بل يحبّذون أن يتعلّموا مهنًا أو ينجحون في تجارة.

إنّ الظّروف التي تحيط بالطّفل سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية تدفعه قهرًا إلى العمل حتى وإن بدا ذلك قرارًا نابعًا من محض إرادته. وإنّ العيش في الفقر يجعل الطّفل يشعر بالحرمان وبالإحباط الذي قد تعمق منه المشاكل الحياتية المختلفة، وإنّ الشّعور بهذا الحرمان والإحباط يولّد لديه رغبة ملحّة في البحث عن مصادر تعويضية والتي عادة ما تكون مادية وتدفع الطّفل إلى البحث عن عمل للحصول على المال بما أنّه كان سببًا في معاناته وشعوره بالحرمان. [2]

ثالثًا: عمالة الأطفال في ظل التّشريعات الوطنية والدّولية:

1- الإطار التّشريعي لظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر:

وضع التّشريع الجزائري منذ الاستقلال أحكامًا مشدّدة بالنّسبة لعمل الأطفال بحيث منع منعًا باتًا أن يعمل الأطفال تحت سن الست عشر سنة، فسواء تعلّق الأمر بالقوانين التي كانت تطبّق على القطاع الخاص أو على ما يسمّى بالقطاع الاشتراكي فإن نفس القاعدة كانت سائدة مع التّشديد على القطاع الخاص.

حيث تنصّ المادّة 182 من قانون العمل الجزائري على أنّه يمنع أي استخدام لمن كان عمره دون سن السادسة عشر إلّا باستثناءات خاصة ممنوحة من وزير العمل بالنّسبة لبعض الاستخدامات المؤقّتة و المحدّدة المدّة.[3]

فإلى غاية سنة 1990 حيث أعيد النّظر في تشريعات العمل مع توحيدها لجميع القطاعات كان القطاع العام أكبر المشتغلين لليد العاملة وكانت القوانين الخاصّة بهذا القطاع تنصّ

---

[1] مرجع سابق، ص106.

[2] نفس المرجع، ص 108.

[3] بن زينب أم السّعد، **واقع عمل الأطفال في المجتمع الجزائري**، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، جامعة الجزائر، 2008، ص62.

على أنّ السنّ الأدنى للتّوظيف بموجب القانون الأساسي الخاص بكل مؤسّسة أنّه لا يمكن في لأي حال من الأحوال أن يقلّ ستة عشر عامًا.

كما أكّدت التّشريعات المعمول بها على أنّ حقوق و واجبات صغار العمّال من 16 سنة إلى سنّ الرّشد المدني مماثلة لحقوق و واجبات العمّال الذين يشغلون مناصب العمل نفسها، و حدّد التّشريع الشّروط التي يمكن أن يشغل بمقتضاها القصر، أمّا تشريعات القطاع الخاص فكانت تمنع تشغيل من يقل سنّه عن 16 سنة و تمنح العمّال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 21 عامًا نفس الحقوق التي تعود لعمال من أصنافهم المهنية[1]

كما تجبر صاحب العمل على أن يسهر على حسن أخلاق المستخدمين الصّغار و إعلام والديهم و الممثّلين لهم عن أحوال مرضهم أو غيابهم أو كل واقعة من شأنها أن تستدعي تدخّلهم، كما كانت تنصّ على عدم جواز في أي حال تخفيض أجور العمّال الصّغار أو تنحيتهم من التّصنيف المهني بسبب سنّهم، و نلاحظ في هذا الصّدد أنّ قوانين القطاع الخاص، و رغم تشديدها على احترام سن 16 سنة غير أنّها أشارت إلى استثناءات خاصّة يمنحها وزير العمل بالنّسبة لبعض الاستخدامات المؤقّتة و المحدّدة المدّة، و كان يقصد في الغالب النّشاطات الفلاحية الموسمية أمّا بالنّسبة للجهاز التّشريعي لسنة 1990 الذي جاء تكملة للإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في إطار الدّخول في اقتصاد السّوق، حيث تنصّ أحكام المادة 15 من قانون العمل على " عدم جواز تشغيل من يقل عمره عن الستة عشر سنة، كما لا يسمح بتشغيل القصر إلّا بعد تقديم تصريح من طرف وليّهم الشّرعي، و لم يسمح باستخدام القصر في مراكز عمل غير صحيّة أو خطرة و كذلك في أعمال تتطلّب جهدًا لا يتناسب مع قوّتهم و مضرّة بصحّتهم كما يمنع استخدام القصر من الجنسين في أشغال تتنافى مع الأخلاق بالنّظر لطبيعتها و الظّروف التي تتم فيها كذلك يحظر تشغيل من يقل عمره عن 19 سنة من الجنسين في أعمال ليلية و ذلك حسب ما تنصّ عليه المادة 28 من قانون العمل.

كما نشير في الأخير أنّ التّشريع الجزائري مطابق لأحكام الاتفاقية الدّولية رقم 138 حول السن الأدنى للعمل الذي صادقت عليها الجزائر بتاريخ 30 أفريل 1984 و هي تعد ضمن 38 دولة التي صادقت على الاتفاقية من أصل 157 دولة عضوًا في منظّمة العمل الدّولية،

[1] مرجع سابق، ص63.

كما نلاحظ أنّ أغلبية الدّول التي صادقت على الاتفاقية حدّدت السنّ الأدنى 14 أو 15 سنة، بينما توجد الجزائر من بين 21 دولة المصادقة على الاتفاقية و التي حدّدت تشريعاتها السن الأدنى للعمل بستة عشر عامًا.[1]

2- عمالة الأطفال في القوانين الدّولية:

بدأ الاهتمام بظاهرة عمالة الأطفال بعد إنشاء منظّمة العمل الدّولية International Labor Organizationفي عام 1919.

ويشير تقرير البنك الدّولي لعام 1997م إلى ظهور العديد من المنظّمات الأخرى التي تشارك في محاربة ومكافحة الظّاهرة، وقد صدر عن هذه المنظّمات مجموعة من القوانين المتعلّقة بتشغيل الأطفال في مختلف القطاعات حيث أصدرت منظّمة العمل الدّولية في العام نفسه الذي تمّ تأسيسها فيه (1919م) مجموعة من القوانين المنظّمة لعمالة الأطفال في العالم.

تمّ صدور اتفاقيات لتحديد سنّ تشغيل الأحداث في مجالات الأنشطة الاقتصادية المختلفة كما يلي:

أ- في مجال الصّناعة:

صدرت هذه الاتفاقية في عام 1919م و تنصّ على أنّه لا يجوز استخدام أو تشغيل الأحداث الذين تقل أعمارهم عن الرابعة عشرة في المنشآت الصّناعية أو الخاصّة، فيما عدا المنشآت التي تقتصر على أفراد الأسرة الواحدة، و يشترط ألا تكون هذه الأعمال بطبيعتها تمثّل خطورة على المشتغلين بها ثمّ صدرت توصية رقم 52 لسنة 1932م بتطبيق الحد الأدنى لسن التّشغيل في المنشآت العائلية أيضًا، ثمّ صدرت الاتفاقية رقم 59 لسنة 1932م لتعديل سن الاستخدام إلى خمس عشرة سنة، و قرّرت الاتفاقية رقم 90 لسنة 1948م بأن لا يتجاوز تشغيل من هم دون سن الثامنة[2]

عشرة لمدّة تزيد عن سبع ساعات يوميًا وقضت بمنع تشغيلهم ليلًا، كما نصّت الاتفاقية رقم 77 لسنة 1950م على ضرورة إجراء فحص طبّي لتقرير مدى لياقة الأحداث قبل التحاقهم بالعمل في هذه المنشآت، وقد اشترطت الاتفاقية إعادة هذا الفحص على فترات متقاربة لا

[1] مرجع سابق، ص64.

[2] عبد الرحمان بن محمد عسيري،**تشغيل الأطفال و الانحراف**، الطّبعة الأولى، الرّياض، مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005م، ص11.

تتجاوز السّنة الواحدة، وقد تركت الاتفاقية للقوانين واللّوائح الوطنية وضع العقوبات المناسبة للمخالفات التي ترتكب مع إقامة نظام تفتيش يكفل تطبيقها.

ب- في مجال الزّراعة:

أمّا في مجال الزّراعة تنصّ الاتفاقية رقم 10 لسنة 1931م على أنّه لا يجوز استخدام أو تشغيل الأحداث الذين يقلّ سنّهم عن الرابعة عشر في أيّة منشآت زراعية أو أي نوع من فروعها سواء كانت عامة أو خاصّة إلّا في غير ساعات الدّراسة بالمدارس، بحيث لا يكون في إشغال هؤلاء الأحداث بالزّراعة ما يؤدي إلى عرقلة مواظبتهم على الدّراسة.[1]

فهذه الأخيرة لا تعتبر عمالة لأنّها خارج وقت الدّراسة بل تعتبر مساعدة أو عمل.

ت- في الأعمال غير الزّراعية:

و في الأعمال غير الزّراعية تنص الاتفاقية رقم 32 لسنة 1935م على عدم السّماح بتشغيل الأحداث الذين تقلّ سنّهم عن الرابعة عشرة، و كذلك الأحداث الذين تزيد سنّهم عن ذلك و تفرض عليهم القوانين و اللّوائح القومية الانتظام في المدرسة، و تجيز الاتفاقية تشغيل الصّبية الذين تزيد أعمارهم عن 12 سنة في غير الساعات المحددة لحضور الدّراسة و ذلك في الأعمال الخفيفة التي لا تؤثّر على مواظبتهم [2]

المدرسية والتي لا تضرّ بصحّتهم أو تعوق نموهم الطّبيعي. وقد اشترطت الاتفاقية ألّا تزيد مدّة عملهم عن ساعتين يوميًا في أيّام الدّراسة والعمل معًا عن سبع ساعات

في اليوم. ثمّ رفع الحد الأدنى لقبول الأحداث في الأعمال غير الزّراعية بمقتضى الاتفاقية رقم 60 لسنة 1942م حيث نصّت على عدم السّماح بتشغيل الأحداث الذين تقل سنّهم عن خمسة عشرة عامًا بصفة عامة، ونصّت الاتفاقية رقم 870 لسنة 1950 في مجال الاهتمام بصحّة الأحداث في مهن غير الزّراعية على أهمية إجراء فحص طبّي دقيق لهم للتأكّد من لياقتهم للعمل وذلك قبل التحاقهم بالعمل وتثبت نتيجة الفحص بشهادة طبيّة أو تأشيرة على بطاقة العمل.

[1] مرجع سابق، ص12.

[2] نفس المرجع، ص13.

ث- **العمل في المناجم:**

تنصّ الاتفاقية رقم 123 لسنة 1965م على عدم جواز استخدام من تقل سنّهم عن ست عشرة سنة في المناجم والمحاجر، كما نصّت الاتفاقية رقم 124 لسنة 1965م على أنّه عند استخدام أشخاص تقل سنّهم عن 21 سنة للعمل تحت سطح الأرض في المناجم أو المحاجر يتعيّن على جهة العمل إجراء فحص طبّي دقيق كامل لهم وتكراره في فترات دورية، وتدعو التّوصية رقم 124 لسنة 1965م برفع الحد الأدنى للسن إلى 18 سنة.

و قد ذكرت الاتفاقية رقم 125 لسنة 1965م شروط استخدام هؤلاء الأحداث في هذا العمل و من هذه الشّروط أن يحصل الأحداث على تدريب مهني بهدف إعدادهم و تأهيلهم لنوع العمل الذي سيجري تشغيلهم فيه و أن يحصل الأحداث على برامج تدريبية في مجال الصحّة العامة و الإسعافات الأولية للتّعرّف على كيفية اتّخاذ الاحتياطات للمحافظة على صحّتهم، كما أوصت بالسّماح لهم براحة أسبوعية متّصلة لا تقلّ عن 26 ساعة على أن تزيد تدريجيًا إلى أن تصل إلى 48 ساعة كما أوصت بإجازة سنويّة بأجر لمدّة 14 يومًا.[1]

ج- **في مجال العمل البحري:**

أمّا في مجال العمل البحري فقد صدرت عدّة اتّفاقيات كان أوّلها اتّفاقية رقم 02 لسنة 1921م التي نصّت على عدم السّماح باستخدام وتشغيل الأحداث الذين تقلّ سنّهم عن 14 سنة على ظهر السّفن التي لا يعمل بها سوى أفراد أسرة الحدث، ثم صدرت الاتفاقية رقم 58 لسنة 1936م برفع سنّ استخدام الحدث إلى 15 سنة في مجال العمل البحري، كما اشترطت عدم تشغيل الأحداث إلّا بعد تقديم شهادة طبّية تثبت لياقتهم البدنيّة لمثل هذا العمل ونصّت الاتفاقية على ضرورة إعادة الفحص الطبّي على فترات لا تتجاوز السّنة الواحدة.

و تنصّ الاتفاقية رقم 112 لسنة 1909م بشأن تشغيل الأحداث في مجال صيد الأسماك على عدم السّماح بتعيين أو تشغيل من هم دون الخامسة عشرة على ظهر سفن الصّيد، كما نصّت الاتفاقية على عدم جواز تشغيل الأحداث الذين تقلّ سنّهم عن الثامنة عشرة في سفن الصّيد.[2]

---

[1] مرجع سابق، ص14.

[2] نفس المرجع، ص15.

خلاصة الفصل:

و في خاتمة الفصل فإنّ ظاهرة عمالة الأطفال تعتبر ظاهرة خطيرة لما تشكّله من خطر على هذه الفئة و هي في عمر الزّهور لأنّها بحد ذاتها تساهم في انحرافهم و ممارستهم للسّلوكات الغير سويّة، و كذلك تعتبر هذه الظّاهرة مشكلة اجتماعية يواجهها الطّفل، إذ في هذه المرحلة من العمر يعتمد الطّفل على أسرته من أجل تلبية حاجياته من أجل بناء سليم لشخصيته إذ أنّه يتصادم مع الواقع الذي تعيش فيه أسرته فتصبح الأسرة غير قادرة على تلبية ما يتطلّبه فمن هنا يتّجه الطّفل إلى العمالة من أجل تلبية حاجياته بنفسه مع الانقطاع عن الدّراسة دون الخوف من المخاطر التي سيواجهها و كذلك في بعض الأحيان يكون التسرّب المدرسي عامل في اتجاه الأطفال إلى العمالة إذ أنّ عدم تكيّف النّظام التّربوي مع المجتمع و عدم ثقة أفراد المجتمع في المدرسة يدفع بهم إلى التّفكير في العمالة كوسيلة للقضاء على المشاكل الاقتصادية التي يواجهونها.

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدراسة

الفصل الرابع: الجانب التّطبيقي للدّراسة.

أوّلًا: المنهج المستعمل في الدّراسة.

ثانيًا: أدوات جمع البيانات.

ثالثًا: العيّنة وكيفية اختيارها.

رابعًا: مجالات الدّراسة.

خامسًا: عرض المقابلات وتحليلها.

سادسًا: عرض النتائج حسب الفرضيات.

أوّلًا: المنهج المستعمل في الدّراسة.

لكلّ بحث علمي منهج يتناسب معه، فهو الذي يساعد في جمع المعلومات والبيانات وتصنيف وتحليل المعطيات، وهذه الدّراسة تعتبر دراسة علمية في مجال علم الاجتماع جريمة وانحراف فمن خلالها سنحاول التّعريف بالمنهج المتّبع وكيفية استخدامه، بحيث استخدمنا أثناء الدّراسة التّطبيقية المنهج الكيفي وذلك عن طريق إجراء المقابلات مع أفراد العيّنة وكذلك عن طريق الملاحظة ومن ثمّ تحليلها تحليلًا كيفيًّا وسوسيولوجيًّا.

التّعريف بالمنهج:

يعرّف المنهج على أنّه الطّريقة أو الوسيلة المنتظمة الدّقيقة التي يستخدمها الباحث لدراسة مشكلة بحثه، بغية الوصول إلى قوانين عامّة تفسّر سير الظّواهر، إذن ومن هنا فالمنهج الكيفي هو المنهج الذي يناسب دراستنا.

المنهج الكيفي:

يهدف المنهج الكيفي أساسًا إلى فهم الظّاهرة موضوع الدّراسة من خلال تتبّع مجموعة من الإجراءات لتحديد الظواهر من ناحية محاولة معرفة الأقوال التي يتم جمعها أو السّلوكات التي تمّت ملاحظتها، وتعرّفه مادلين غرافيتش M. Grawitz بأنّه طريقة ملموسة لتصوّر وتنظيم الموضوع.

" كما يعدّ هذا المنهج الطّريقة التي يسعى من خلالها الباحث إلى جمع البيانات و الحقائق حول الظّواهر الاجتماعية بصفة كيفية، كما لا يتوقّف مهام هذا المنهج في جمع الحقائق و البيانات الكيفية، بل يتعدّى هذا ليصل إلى التّحليل الكيفي الدّقيق ثمّ في الأخير إلى نتائج قابلة للتّعميم."[1]

فمن خلال دراستنا يتمّ استخدام المنهج الكيفي عن طريق دراسة وتحليل ظاهرة عمالة الأطفال في الأسواق وخارج الحماية وفي ظل غياب الرّقابة الأمنية بطريقة كيفية، ونقوم بتحديد أهم الأسباب التي تدفع بالأطفال إلى العمالة والعلاقة القائمة بين الأسرة والأطفال وكذلك بين المدرسة والطّفل، كما سنقوم كذلك بجمع البيانات والمعلومات الكيفية من ملاحظة ومقابلة، وبعدها نعمل على التّحليل الكيفي لظاهرة عمالة الأطفال.

[1] بن عودة محمد، **الأسرة الجزائرية و هروب الفتيات المراهقات من البيت**، مذكّرة ماجستير، البليدة، جامعة سعد دحلب، جوان 2011، ص138.

ثانيًا: أدوات جمع البيانات.

المقابلة:

المقابلة في البحث العلمي هي محادثة أو حوار موجّه بين الباحث من جهة وشخص أو أشخاص آخرين من جهة أخرى، بغرض الوصول إلى معلومات تعكس حقائق أو مواقف محدّدة يحتاج الباحث الوصول إليها، بضوء أهداف بحثه، وتمثّل المقابلة مجموعة من الأسئلة والاستفسارات والإيضاحات، التي يتطلّب الإجابة عليها والتّعقيب عليها، وجهًا لوجه بين الباحث أو الشّخص أو الأشخاص المعنيين بالبحث.

و تكون أسئلة المقابلة إمّا من نوع الأسئلة المفتوحة أو من نوع الأسئلة المغلقة [1]، بالإضافة إلى ذلك فإنّ المقابلة لا تعتمد على الأسئلة فقط فهي تعتمد على عنصر مهم و هو الملاحظة للمظاهر الحركيّة و ملامح المبحوثين.

الملاحظة:

الملاحظة هي المشاهدة أو المراقبة الدّقيقة لسلوك أو ظاهرة معيّنة، و تسجيل الملاحظات أوّلاً بأوّل، كذلك الاستعانة بأساليب الدّراسة المناسبة لطبيعة ذلك السّلوك أو تلك الظّاهرة بغية تحقيق أفضل النتائج و الحصول على أدق المعلومات.[2]

و الملاحظة هي الرّبط بين المشاهد و المسموع لأنّها الأداة المستعملة لحاستي السّمع و البصر، و العقل في وقت واحد، لا تقتصر الملاحظة على الصّور و الأشكال، بل تتعدّاها إلى المعاني و الألفاظ و الآثار، و ما يحاول أن يخفيه أو يظهره المبحوث.[3]

العيّنة وكيفية اختيارها:

أصبحت البحوث الميدانية المعاصرة تعتمد على عيّنات مختارة من مجتمع البحث، والبحث الاجتماعي من خلال العيّنة أصبح من أهم التّقنيات المستعملة في معرفة الواقع الاجتماعي، وهي تهدف إلى الحصول على معلومات ومعطيات عن طريق تمثيل الكل بالجزء، وهي تؤدّي في أغلب الأحيان إلى إظهار معطيات يمكن استغلالها وتكميمها مباشرة.

---

[1] عامر قنديجلي، **البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التّقليدية و الإلكترونية**، عمان، دار اليازوزي العلمية للنّشر و التّوزيع، 2008، ص117.

[2] نفس المرجع، ص118.

[3] عبد الغني عماد، **منهجية البحث في علم الإجتماع**، الطّبعة الأولى، بيروت، دار الطّليعة للطّباعة و النّشر، 2008، ص68.

و طريقة العيّنات لا تدرس جميع و حدات مجتمع البحث، بل هي تدرس جزءًا صغيرًا من مجتمع البحث بعد اختياره منظّمًا أو عشوائيًا على أن تكون العيّنة ممثّلة لمجتمع البحث إحصائيًّا.[1]

و قد اتّجهنا في دراستنا لظاهرة عمالة الأطفال لاختيار العيّنة القصديّة أو ما تسمّى بالعيّنة العمدية، بحيث يكون الاختيار في هذا النّوع من العيّنات على أساس حر، من قبل الباحث و حسب طبيعة بحثه، بحيث يحقّق هذا الاختيار هدف الدّراسة أو أهداف الدّراسة.[2]

وتتمثّل عيّنة بحثنا هذه في الأطفال الذين انقطعوا عن الدّراسة واتّجهوا إلى العمالة بحيث يعملون في ظروف صعبة وخطيرة بدون أي حماية أو رقابة.

- بحيث تشتمل الدّراسة على الأطفال العاملين الذين لم تتعدّى أعمارهم سن 14 سنة.
- يعملون في أماكن خطرة ولا تكفل لهم الحماية البدنية.
- والأطفال الذين مكان عملهم هو ليس ملك للأب أو أحد أفراد الأسرة.
- والأطفال الذّين عملهم هو عبارة عن عمل بعيد عن عمل الأسرة وليس ممارسة العمالة عندهم عبارة عن مساعدة للأولياء.
- الأطفال الذين يعملون في وقت الدّراسة، أي أنّهم انقطعوا عن الدّراسة.
- اشتملت العيّنة على 08 أطفال عاملين منهم 02 إناث و06 ذكور، تمّ اختيارهم بطريقة قصدية، حيث قصدنا الأطفال العاملين في وقت الدّراسة أي الذّين تخلّو عن مقاعد الدّراسة.

مجالات الدّراسة:

المجال المكاني:

و الذي يقصد به مكان إجراء الدّراسة، بحيث أجريت الدّراسة بمدينة خميس مليانة، فهي بلدية تنتمي إداريًا إلى ولاية عين الدفلى، و تحتل موقعًا جغرافيًا جد هام، فهي تعتبر همزة وصل، و محور لمختلف الجهات، بحيث تقع على محور الطّريق الوطني رقم (04) الرّابط بين الجزائر و تيسمسيلت و كذا الطّريق رقم (18) الذي يربط عين الدفلى بالمديّة.و قد تأسّست عام 1886م، و لقّبت آنذاك ب Affreville نسبة إلى قصّيص فرنسي، و هي تتربّع

[1] عامر قنديجلي، مرجع سابق، ص 52.
[2] عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص 188.

على مساحة قدرها 41,19 كلم و تتميّز بالكثافة السكّانية، كما أنّها أكثر بلديّات عين الدفلى حركية و نشاط، و لقد انبثقت ولاية عين الدّفلى عن التّقسيم الإداري لسنة 1984م، و هي تقع على بعد 145كلم جنوب غرب العاصمة و تمتد على مساحة تقدّر ب 454428 كلم، و هي محصورة بين جبال الونشريس جنوبًا، و سلسلة جبال الظّهرة، و جبال زكّار شمالًا، أمّا إداريًا فهي محدّدة بخمس ولايات، تحدّها من النّاحية الشّمالية ولاية تيبازة، و من النّاحية الشّمالية الشّرقية ولاية البليدة، و من النّاحية الشّرقية المدية، و من النّاحية الغربية الشلف، و من النّاحية الجنوبية تيسمسيلت[1]

وقد شملت دراستنا شوارع خميس مليانة وأسواقها الشّعبية.

المجال الزّماني:

استغرقت دراستنا الميدانية حوالي شهر كامل وهذا بداية من (15 أفريل إلى غاية 10 ماي لسنة 2019) فأثناء هذه المرحلة قمنا بداية بالبحث على الأطفال العاملين والمنقطعين عن الدّراسة ومن ثمّ إجراء المقابلات معهم.

المجال البشري:

تم تحديد المجال البشري للدّراسة من خلال الأطفال الذين تمّ التّعامل معهم أثناء الدّراسة وعليه فقد تمّت الدّراسة على 08 حالات من الأطفال العاملين والمقيمين بمدينة خميس مليانة والذين تميّزهم الخصائص التّالية:

1-الاختلاف العمري: إنّ أفراد العيّنة يختلفون من حيث السنّ فأعمارهم تتراوح ما بين (10 و14 سنة).

2-الاختلاف في الجنس: يتكوّن أفراد العيّنة من ذكور وإناث.

3-الاختلاف في المستوى التّعليمي: منهم من انقطع عن الدّراسة في المستوى الإبتدائي ومنهم من انقطع عن الدّراسة في المستوى المتوسّط.

4-اختلاف في الأسباب التي دفعتهم إلى العمالة في سن مبكّرة وفرضت عليهم التخلّي عن الدّراسة.

[1] الموسوعة الحرّة:www.wikipedia.org

عرض الحالات وتحليلها:

الحالة رقم 01:

بيانات شخصية حول المبحوث:

السنّ: 13 سنة.

الجنس: ذكر. تاريخ المقابلة:28أفريل2019.

مكان السّكن: حي سيدي معمر. مكان المقابلة: في السّوق الشّعبية.

طبيعة السّكن: عمارة متكوّنة من 03 غرف. مدّة المقابلة: 20 دقيقة.

المستوى الدّراسي: أولى متوسّط.

بيانات شخصية حول أسرة المبحوث:

عدد الإخوة: 07.

حالة الوالدين: الأم متوفية، والأب متزوّج بامرأة ثانية.

المستوى التّعليمي للوالدين: الأب: متوسّط. الأم: متوسّط.

مهنة الوالدان: الأب: متقاعد. الأم: كانت ماكثة في البيت.

عرض المقابلة:

الحالة رقم 01 طفل من مدينة خميس مليانة السّاكن بحي سيدي معمر يبلغ من العمر 13 سنة يعيش وسط 07 إخوة و الأب و زوجته في شقة متكوّنة من 03 غرف، توفّيت الأم عندما كان عمر الحالة سبع سنوات، انقطع الحالة عن الدّراسة في السّنة أولى متوسّط و لم يرضى بإكمال دراسته، يعيش الحالة في أسرة حالتها الاقتصادية متوسّطة، الأب وحده فيها من يعيل الأسرة، وضع الحالة المادّي ضعيف، بحيث لم تكن تلبّى كل حاجاته الماديّة بسبب كثرة عدد أفراد الأسرة و أنّ الحمل ثقيل على والده، فعند طرح السّؤال هل كانت تلبّى كل حاجاتك المادية مثل: اللّباس ،و الأكل.....، صرّح قائلًا: "اللّبسة مينذاك يشرولي أصلًا ما يقدروش يشرولنا كامل حنا بزّاف و الشّهرية قليلة ما تكفيش" ، لم يكن يأخذ الحالة مصروفه اليومي كل يوم بل أحيانًا كان أبوه يعطيه مصروفًا و عندما لا يعطيه كان يعمل من أجل جني المال و صرّح الحالة قائلًا: " كي ما يمدليش بابا دراهم نخدم باش نصور نهاري" ، لم يتعرّض الحالة للعنف من طرف أسرته بحيث أنّ أباه لم يستعمل أسلوب العنف من أجل تنشئته أولاده.

اتّجه الحالة إلى العمالة بسبب الحاجة الماسّة للمال فقال: " كي ما يكونش عندي دراهم نخدم ما نستناش بابا يمدلي لا خطرش شهريتو قليلة و نخدم باش نعاون روحي" ، أهل الحالة لم يعارضوا على عمله بل بالعكس هم من يشجّعونه و يدفعونه للعمالة رغم صغر سنّه، يعمل الحالة في السّوق بحيث يقوم ببيع الخضار، يعمل يوميًّا من السّابعة صباحًا حتّى منتصف النّهار أي ما يفوق 06 ساعات في اليوم، يجني في معظم الأيّام مبلغ 500 دج في اليوم، الاتجاه إلى العمالة كان من اختيار الحالة أي لم يكن مرغمًا عن العمالة حيث صرّح قائلًا: "أنا لي حبيت نخدم باش نصرف على روحي و ما نضلش نقول لبابا دايمن يمدلي" ، يواجه الحالة مخاطر أثناء عمله في السّوق مثل أن يخاف بأن يقع عليه شيء، بحيث يمارس الحالة سلوكات إنحرافية منها التّدخين و العنف دفاعًا عن نفسه مصرّحًا : " نتكيّف الدخان باش ننسى الهم و نضّارب بزاف surtout في المارشي، كاين لي يحبّو يحقروني" . انقطع الحالة عن الدّراسة بسبب كرهه للدّراسة وضعف نتائجه المدرسية وبالإضافة إلى ذلك الغيابات المتكرّرة وهروبه من المدرسة وكذلك الرّسوب المدرسي ففضّل الحالة العمالة بدلًا من الدّراسة بحيث قال الحالة: " كرهت من القراية أصلًا ما كنتش نقرا مليح وعاودت العام كنت نتغيّب بزاف باش نروح نخدم وندخّل مصروفي أمبعد حبّست قرايتي باش نخدم برك ونصرف على روحي خير من نضيّع وقتي فالقراية بلا فايدة."

الملاحظة:

لاحظنا أثناء المقابلة مع الحالة رقم 01 أنّه كان يرتدي ثيابًا قديمة و متّسخة بحكم أنّه كان يعمل و كان يضع محفظة جانبية، و كانت علامات التّعب و الإرهاق ظاهرة على وجهه لأنّه و رغم الحرارة الشّديدة في ذلك اليوم و كان صائم إلّا و أنّه لم ينقطع عن العمل و تحمّل الحرارة و عبء العمل رغم صغر سنّه، و كذلك لاحظنا أنّ بنيته الجسمية جد ضعيفة، و كذلك لاحظنا من خلال المقابلة أنّ الحالة يعاني من فقدان أمّه و أنّها تركت له فراغ بحيث أنّه لما كان يحكي و يجيب على الأسئلة كان يتنفّس الصّعداء من التّعب و ظلم المجتمع له.

التّحليل السوسيولوجي للمقابلة:

يعيش الحالة رقم 01 في أسرة تعاني من مشاكل اقتصادية، و هذا سبب من أسباب دفعه للعمالة و هذه المشاكل الاقتصادية نتيجة نقص الدّخل المادّي للأب و كثرة أفراد الأسرة الذي يزيد عن 07 أشخاص في بيت متكوّن من 03 غرف غير ملائم ليظم أسرة متكوّنة من 09 أفراد، و كذلك يعاني الحالة من الحرمان بحيث وفاة والدته تسبّب في أزمة له و بهذا يعاني من نقص في الحاجة الفسيولوجية و التي تندرج ضمنها كذلك الرّعاية الوالدية ففقدان الأم يعتبر حاجة فسيولوجية تتحكّم في سلوك الطّفل، كما يعاني الحالة من غياب الاهتمام من طرف الأب في ظل غياب الأم و ذلك بسبب كثرة أفراد الأسرة، كذلك يعاني الحالة من أهم مشكلة نفسيّة يواجهها الطّفل و هي ضعف الرّغبة في الدّراسة بحيث كان يتسرّب من المدرسة من أجل العمل و بالتّالي فضّل العمالة و التي تعتبر كذلك مشكلة اجتماعية يواجهها الطّفل و تخلّى عن مقاعد الدّراسة لأنّه لم يرى أي جدوى من الدّراسة بحيث أحسّ أنّ الدّراسة بالنّسبة له مضيعة للوقت و الجهد بدون فائدة، فكذلك واجه العنف أثناء العمالة بسبب صغر سنّه و ضعف بنيته الجسمية. بحيث أنّ للظّروف الأسرية المحيطة به دور في إقباله على العمالة لأنّ حاجته الماديّة وذلك نظرًا لضعف الدّخل المادّي لربّ الأسرة ومن هنا نرى أن الحالة رقم 01 تحقّق الفرضية الأولى القائلة بأنّ الظّروف الأسرية والاجتماعية المحيطة تلعب دورًا هامًا في إقبال الأطفال على العمالة. وكذلك الفرضية الثّانية القائلة بأنّ للتسرّب المدرسي دور في إقبال الأطفال على العمالة.

الحالة رقم 02:

بيانات شخصية حول المبحوث:

السن: 14 سنة. تاريخ المقابلة: 28أفريل2019.

الجنس: ذكر. مكان المقابلة: في السّوق الشّعبية.

مكان السّكن: حي سيدي معمر. مدّة المقابلة: 30 دقيقة.

طبيعة السّكن: عمارة ب 03 غرف.

المستوى الدّراسي: السّنة الخامسة إبتدائي.

بيانات عامة حول أسرة المبحوث:

عدد الإخوة: 02.

حالة الوالدين: مطلّقين.

المستوى التّعليمي للوالدين: الأب: إبتدائي. الأم: بدون تعليم

مهنة الوالدين: الأب: بائع السّميد. الأم: ماكثة في البيت.

عرض المقابلة:

الحالة رقم 02 طفل من مدينة خميس مليانة بالضّبط من حي سيدي معمر يبلغ من العمر 14 سنة، والديه مطلّقين و يعيش هو و إخوته مع أمّه في بيت الجدّة وسط أخواله الثّلاثة، يعيش وسط عائلة كبيرة و بيت بعمارة متكوّن من 03 غرف، حالة الأسرة الاقتصادية ضعيفة بحيث جدّته هي من تعيل الأسرة لوحدها، ووالده لا ينفق عليه و لا على إخوته، فبذلك إنّ وضع الحالة المادّي سيء جدًّا و لم تكن تلبّى دائمًا حاجاته الماديّة من مأكل و ملبس بحيث صرّح قائلًا: " الماكلة ناكل معاهم نورمال و الحوايج كي تشريلي جدة نلبس كي ما تشريليش واحد ما علابالو بيا، بابا ما يحوسش عليا النّفقة و ما يمدهاليش و يما ما تخممش كامل فيا، يما خارجة الطريق و تخمم غي في روحها برك"، مصروفه اليومي لا يأخذه دائمًا و عندما تشفق عليه جدّته تعطيه أحيانًا فهي غير قادرة على تلبية حاجيات كل الأسرة بحكم دخلها الشّهري الضّعيف، بحيث يتعرّض الحالة للعنف من طرف أخواله عندما يرتكب سلوكات إنحرافية، ما دفع الحالة إلى العمالة هو الحالة الاقتصادية المزرية للأسرة و كذلك حالته الاقتصادية أيضًا بحيث يقول: "كي نكون مخصوص دراهم نخدم، كرهت دايمن نسنّى جداتي تحن عليا بكاش دورو حبيت نخدم باش نصرف على روحي"، بالإضافة إلى ذلك فإنّ أهل الحالة غير مبالين به فهم لا يكترثون إذا درس أو انقطع عن الدّراسة، أو إذا عمل أو حدث له أي مكروه فيقول: "مكاش لي علابالو بيا أصلًا ما يسقسوش عليا كامل"، يعمل الحالة في السّوق فهو يقوم بحمل الصّناديق الخاصّة بالخضر، يعمل 06 ساعات في اليوم فيجني ما يقارب 400 دج في اليوم، كره الحالة للدّراسة و مله من حالته العائلية دفعه للعمالة لم يكن مرغمًا عن العمالة من طرف أي شخص بل كانت اختياره الشّخصي و لم يجد من يشجّعه عن الدّراسة و لا من يساعده على ذلك، يواجه الحالة مخاطر نفسية و بدنيّة

أثناء ممارسته للعمالة فيقول: " يتمسّخرو بيا، و يضرني ضهري بزّاف كي نرفد الثّقيل و نعيا بزّاف." بحيث أنّ الحالة رقم 02 يمارس العنف الذّي يعتبر سلوك انحرافي وذلك بسبب سخرية النّاس منه من أجل إنحراف والدته وممارستها للبغاء، وصرّح عن ذلك قائلًا: "نتقلّق بزّاف والنّاس يتمسّخرو بيا يعيبو عليا ويقولولي يملك خارجة الطريق ويضحكو عليا كي نزعف نضارب معاهم"، يرى الحالة أنّ الدّراسة لا فائدة منها بحيث أنّه يحس بالملل والكره من الدّراسة وتخلّى عن مقاعد الدّراسة في سن مبكّرة وفضّل الاتجاه إلى العمالة.

الملاحظة:

لاحظنا أثناء المقابلة أنّ الحالة كان يرتدي قميص أبيض اللّون، وكانت علامات التّعب ظاهرة على وجهه بحيث كان جسمه يتصبّب عرقًا من التّعب والحرارة، عندما كان يجيب على الأسئلة كانت تبدو علامات الحزن والخجل في ملامحه، بحيث أنّ الحالة ذو خلق جيّدة ويمرّ بظروف اجتماعية جد صعبة بسبب سخرية أفراد المجتمع منه إلّا أّن ورغم تلك الظّروف الصّعبة يعمل ويبذل مجهودًا من أجل مساعدة نفسه.

التّحليل السوسيولوجي:

يعيش الحالة رقم 02 في ظروف مجتمعية غير ملائمة و غير مساعدة للإستقرار بحيث يعيش في تفكّك أسري و يعاني من مشاكل أسرية و كذلك اقتصادية، هذه الظّروف تسبّبت له في التسرّب المدرسي و بالتّالي الانقطاع عن الدّراسة بصفة نهائية و في سن جد مبكّرة ضنًّا منه أنّ الدّراسة ليست أداة للنّجاح و الخروج من المشاكل التي يعيشها، بحيث يعاني الحالة من أهم مشكلة اجتماعية للطّفولة و التي تعتبر سبب في معاناته و عدم استقراره و التي هي انحلال الأسرة و التي تتمثّل في الطّلاق و في نفس الوقت عدم مبالاة أفراد الأسرة ببعضهم البعض و هذا ظاهر في عدم اهتمام الأب و الأم بأولادهم و تركهم للجدّة و الشّارع يقوم برعايتهم، و كذلك انحراف الأم كان سببا في نبذ المجتمع للحالة و فقدانه للثّقة في نفسه، فبذلك يحسّ الحالة بغياب حاجة الحب و الانتماء و كذلك حاجة التّقدير التي صنّفها ماسلو من خلال هرم الحاجات فهو يشعر بأنّ المجتمع يرفضه و ذلك من أجل عدم تحقيق علاقات اجتماعية تتميّز بالحب و الإخلاص و هذا ما أدّى إلى تصادمه مع الجماعات الأخرى من خلال ممارسته للعنف ضدّ أفراد مجتمعه

و كذلك الحاجة إلى التّقدير بحيث يرى أنّه لم يحصل على الاهتمام و التّقدير من طرف المجتمع و الأفراد المحيطين به و ذلك بسبب انحراف والدته، فهذا الإنحلال الأسري تسبّب له في فقدان حاجات أساسية و كذلك فقدان الثّقة بالنّفس من خلال عدم رضا الحالة عن نفسه، فبالتّالي هذه الظّروف الاجتماعية و الأسرية المحيطة به دفعته للتّخلّي عن الدّراسة و الاتجاه إلى العمالة في سن مبكّرة، و من هنا نستنتج أنّ الحالة رقم 02 تحقّق الفرضية الأولى القائلة بأنّ الظّروف الأسرية و الاجتماعية تلعب دورًا في إقبال الأطفال على العمالة.

الحالة رقم 03:

بيانات شخصية حول المبحوث:

السنّ: 14 سنة. تاريخ المقابلة: 06ماي2019.

الجنس: ذكر. مكان المقابلة: السّوق (الدّالة).

مكان السّكن: حي سيدي معمر. مدّة المقابلة: 20 دقيقة.

طبيعة السّكن: عمارة ب 03 غرف.

بيانات عامة حول أسرة المبحوث:

عدد الإخوة: 07.

حالة الوالدين: عادية.

المستوى التّعليمي للوالدين: االأب: تكوين مهني. الأم: بدون مستوى.

مهنة الوالدين: الأب: متقاعد. الأم: ماكثة في البيت.

عرض المقابلة:

الحالة رقم 03 طفل يسكن بحي سيدي معمر بخميس مليانة يبلغ من العمر 14 سنة، الوالدين على قيد الحياة له 07 إخوة و يعيش في بيت ب 03 غرف، أي عائلة متكوّنة من 10 أفراد، و حالة أسرته الاقتصادية متوسّطة، الأب هو من يعيل الأسرة، الوضع المادّي للحالة سيء بحيث لا يأخذ مصروفه اليومي من والده بحكم كثرة أفراد العائلة و قلّة الدّخل الشّهري للأب و هو وحده من يصرف على الأسرة لم تكن تلبّى كل الحاجات الماديّة للحالة بحيث صرّح قائلًا: " نخدم و نشري لروحي هوما ما يشروليش كي يصّرفو علينا راهم ملاح، حنا بزّاف و الشّهرية تاع بابا ما تكفيش لكلّش"، في بعض الأحيان

تعطيه أمّه مصروف و لكن ليس دائمًا و في حالة عدم توفّر المصروف اليومي يعمل من أجل توفيره لنفسه، قال: " نخدم Naviger على روحي و نجيب مصروفي" ، لم يتعرّض الحالة للعنف.

كان السّبب الرّئيسي للجوء الحالة إلى العمالة هو تدنّي الحالة الاقتصادية للحالة بحيث قال: " كي ما يمدّوليش دراهم نخدم"، و مع ذلك الأسرة راضية بعمل الإبن فقال: " نعم راضيين أصلًا ما يحوسوش عليا لا خدمت و لا ما خدمتش"، يعمل الحالة في السّوق أو ما يسمّى سوق الدّالة بحيث يقوم ببيع الفواكه و في موسم التّوت يقوم بجني التّوت من الأشجار و بيعه، يعمل حوالي 05 ساعات في اليوم و هذا مقابل 500 دج في اليوم، و بالتّالي ممارسة الحالة للعمالة كان اختياره الشّخصي و لم يكن مرغمًا عنه من طرف أحد حيث قال: " أنا حبّيت نخدم، لازم نخدم باش نصرف على روحي لاخاطرش بابا مشحاح ما يمدليش الدراهم"، يواجه الحالة مخاطر و مخاوف أثناء العمل بحيث يخاف أن يقع من الشّجرة أثناء جنيه للتّوت و يواجه مخاطر أثناء عمله بسبب ظلم النّاس له و أحيانًا سرقة ما يجنيه من مال أثناء عمله بسبب صغر سنّه، الظّروف المحيطة بالحالة فرضت عليه ممارسة السّلوكات الإنحرافية بحث عندما سألناه هل تمارس سلوكات انحرافية من تدخين و مخدّرات و عنف قال: "نديرهم قاع" ، فكان سبب انقطاع الحالة عن الدّراسة هو تعنيف المشرف له بحيث كره الدّراسة بسبب المعاملة السيّئة التي كان يتلقّاها في المدرسة فهذا ما أدّى إلى انقطاعه عن الدّراسة و الاتجاه إلى العمالة حيث قال: "ضربني المشرف كسرلي يدي منها كرهت القراية و حبّست و رحت نخدم، هوما كرهولي القراية".

الملاحظة:

الحالة طفل ضعيف البنية الجسمية، كان يرتدي ملابس عادية خاصّة بالعمل وكان يبدو أنّه كان محبًّا للدّراسة لكن كرهها بسبب العنف الذي تعرّض له، ويبدو أنّه فاقد لاهتمام الأب ولاحظنا أن الحالة مرهق جدًّا بحيث كان يعمل ويرتاح أحيانًا، ووجهه أحمر من شدّة الحر والتّعب ومع ذلك الصّيام إلّا أنّه لم يتخلّى عن العمل من أجل كسب مصروفه، ولاحظنا أيضًا أنّنا عندما طرحنا عنه هل يمارس سلوكات انحرافية كانت إجابته صريحة وبدون خوف ولكنّه تنهّد وصرّح بأنّ الظّروف التي دفعته.

التّحليل السّوسيولوجي:

يعاني الحالة رقم 03 من أهم مشكلة يواجهها الفرد و هي مشكلة اقتصادية يعني تدنّي المستوى المعيشي لأسرته و له و ذلك بسبب كثرة أفراد الأسرة و بذلك لم يعد الأب قادرًا على تلبية حاجيات و متطلّبات أطفاله و هذا ما ساهم في لجوء الحالة إلى العمالة و التّخلّي عن الدّراسة بحيث يعمل الحالة تحت ظروف صعبة و خالية من الحماية النّفسية و البدنية و كذلك من خلال ما صرّح به الحالة فإنّه يفتقد للحاجة الفسيولوجية التي تهدف إلى حفظ الحياة و البقاء و التي تعتبر حاجات فطرية نظرًا لما تنطوي عليه من شدّة و إلحاح و هذه الحاجة تتمثّل في اللّباس و الحاجات الأساسية التي تتطلّبها كل نفس بشرية، فالأطفال يعتمدون على أوليائهم من أجل تلبية حاجياتهم الأساسية و هنا نظرًا لحكم الظّروف الأسرية المزرية اتّجه الحالة إلى الاعتماد على نفسه و العمل في سن مبكّرة من أجل تلبية حاجياته الأساسية بنفسه، و إضافة إلى ذلك فإنّ عدم قدرة النّظام التّعليمي و التّربوي على الاندماج مع الحياة الاجتماعية و عدم قدرته على توفير الرّعاية النّفسية للطّفل ساهم في تخلّي الأطفال عن حقّهم في التّعليم، و من هنا فإن خروج الحالة للعمالة و في ظل غياب الرّقابة الأسرية التي تعتبر إهمال أسري إضافة إلى الظّروف الأسرية و الاجتماعية للحالة ساهم في انحرافه و جنوحه و ذلك من خلال تعاطيه للمخدّرات و التّدخين و ممارسته للعنف رغم صغر سنّه و هذا مرتبط بمؤثّرات العوامل الأسرية و الاجتماعية من فقر و حرمان و فقدان للحاجات الأساسية، و من هنا نستنتج أنّ الحالة تحقّق الفرضية الأولى القائلة بأنّ الظّروف الأسرية و الاجتماعية المحيطة تلعب دورًا في إقبال الأطفال على العمالة، و كذلك الفرضية الثّانية القائلة بأنّ للتسرّب المدرسي دور في إقبال الأطفال على العمالة.

الحالة رقم 04:

بيانات شخصية حول المبحوثة:

السّن: 12 سنة. تاريخ المقابلة: 06 ماي 2019.

الجنس: أنثى. مكان المقابلة: السّوق الشّعبية.

مكان السّكن: حي كومينال. مدّة المقابلة: 20 دقيقة.

طبيعة السّكن: سكن أرضي (سكن فوضي هش).

بيانات شخصية حول أسرة المبحوثة:

عدد الإخوة: 08.

حالة الوالدين: أب متوفّي.

المستوى التّعليمي للوالدين: الأب: إبتدائي. الأم: إبتدائي.

مهنة الوالدين: الأب: كان بنّاء. الأم: ماكثة في البيت.

عرض المقابلة:

الحالة رقم 04 طفلة تعيش في حي كومينال بمدينة خميس مليانة، تبلغ من العمر 12 سنة، تسكن في بيت فوضوي هش تقول: " دارنا مكسرة و القطرة تدخل علينا في الشتاء لبلافون بزانغ و في الصّيف السخانة تحرقنا"، تعيش وسط 08 إخوة و الأب متوفّي و الأم هي التي تقوم بدور الأب و الأم، كان الأب بنّاء و توفّي أثناء عمله بحيث سقط من أعلى البناية و لم يترك لعائلته أي دخل، حالتهم الاقتصادية ضعيفة جدًا فالأم هي التي تعيل الأسرة و في بعض الأحيان الإخوة الكبار، فحين سئلت من يعيل الأسرة قالت: "أمي كي يكون عندها و خاوتي الكبار مينذاك لا دخلهم مصروف"، لم تكن تلبّى كل الحاجات الأساسية للحالة من طرف العائلة فالأم لم تكن قادرة على تلبية كل ما يحتاجه الأبناء فتقول الحالة: "الماكلة ناكلو الحاضر و اللّبسة يصدقو علينا La famille و النّاس و خطرات في الأعياد يشرولنا النّاس"، لم تكن تأخذ الحالة مصروفها اليومي بل كانت عندما تعمل تأخذ الباقي لها، تتعرّض الحالة للعنف من طرف الأخ الأكبر تقول: "خويا يضربني بزّاف يحقرني كي مكاش بابا ربّي يرحمو"، حيث سبب لجوء الحالة إلى العمالة هو الحاجة الماديّة فبعد وفاة الوالد قرّرت اللّجوء إلى العمل من أجل مساعدة الأم فالحمل أصبح ثقيل عليها، و الأهل راضيين بعمل الحالة بل هم من يدفعونها للعمالة من أجل المساهمة في دخل الأسرة، تعمل الحالة ببيع الخبز الذي تحظّره لها أمّها في السّوق، تعمل يوميًّا من الصّباح حتّى تكمل الخبز و في بعض الأيّام تعمل في المساء أي تعمل في اليوم ما يقارب 05 ساعات تجني في اليوم حوالي 700 دج، تصرّح الحالة بأنّها مرغمة على العمالة، أرادت أن تتم دراستها لكن الأم أرغمتها على العمالة بدلًا من الدّراسة فقالت: "كنت باغية نقرا و نخرج حاجة و ماما و خاوتي حبسولي قرايتي و قالولي لازم تخّدمي تعاونينا في المصروف، ماما ما ولاتش تقدر تشريلي الأدوات"، تواجه

الحالة مخاطر أثناء العمالة فبحكم أنّها أنثى لا يقدّرها النّاس، تقول عندما سألتها هل تواجه مخاطر أثناء العمل: "نعم، نخاف يخطفوني كيما راهم يخطفو الذراري الصّغار، و في المارشي كي يشوفوني طفلة يحقروني و يتحرشو بيا"، لا تمارس الحالة أي سلوكات انحرافية، لم تكن العمالة سبب في انقطاع الحالة عن الدّراسة بل الفقر و الحاجة إلى المال و عدم قدرتها على التّوفيق بين العمل و الدّراسة هي ما دفعها للتّخلّي عن الدّراسة و الإتّجاه إلى العمالة حيث قالت: "حبّست قرايتي Parceque ما عندناش دراهم و ماما ما عندهاش باش تشريلي الدّوزان و ما قدرتش نقرا و نخدم لاخاطرش نعيا و حبسولي لقراية باش نخدم و نعاونهم في مصروف الدّار".

الملاحظة:

يبدو من خلال الحالة رقم 04 أنّها طفلة ذكيّة فمن خلال كلامها كانت صريحة وواعية بما يدور حولها من مخاطر، وكذلك يبدو أنّها تتأسّف لترك دراستها فقد كانت تلميذة مجتهدة وكانت تأمل بأن تصبح إطار تفتخر بنفسها وتكون فخرًا لعائلته، لكن الظّروف كانت ضدّها وفرضت عليها ترك الدّراسة والاتجاه إلى العمالة، بحث كذلك كانت حزينة لوفاة والدها وظلم أخوها لها.

التّحليل السوسيولوجي:

عاشت الحالة في أسرة مفكّكة فكانت وفاة الأب عبارة عن صدمة لها و لأسرتها فبعد وفاة والدها لم يكن هناك من يعيل أسرتها و بالتّالي أصبحت تعاني من مشكلة اقتصادية و عدم توفّر الدّخل المادّي، فأصبحت الأم تلعب دور الأب من أجل رعاية أبنائها و ضمان لقمة عيشهم فلم تجد حلًّا سوى أن تدفع بأبنائها إلى العمالة و هم في سن الزّهور فأصبحت تخبز الخبز و يبيعه أبنائها و هنا تنطبق نظريّة اتّخاذ القرار عند J.March و H.Simon التي أكّدت بأنّ الأفعال التي يؤدّيها التّنظيم ترجع إلى سلوكات و قرارات مجموعة من الأفراد يشغلون أوضاعا رئيسية داخل البناء الاجتماعي، و بحكم أنّ الأم تشغل وضعًا رئيسيًا داخل الأسرة بعد غياب الأب فاتّخذت القرار نيابةً عن ابنتها فأرغمتها على التّخلّي عن الدّراسة من أجل العمل رغم صغر سنّها و ضعف بنيتها الجسميّة، و إضافةً إلى ذلك الظّروف المزرية التي تعيش فيها الحالة و عدم قدرة الحالة على تلبية حاجياتها الأساسية إذ أنّها لم تقدر حتّى على توفير الأدوات المدرسية أو

اللّباس، فكانت الحالة تطمح بأن تكمل دراستها و تصبح إطار لكن لم تستطيع التّوفيق بين العمل و الدّراسة بحيث منعتها ظروف العمل من مواصلة دراستها و كذلك كانت الظّروف الأسرية ضدّها و لم تتمكّن من تحقيق ذاتها و طموحاتها و كذلك أصبحت تعاني الحالة من فقدان الحاجة للأمان و ذلك من خلال خوفها أثناء العمل و عدم إحساسها بالطمأنينة و من هنا نستنتج أنّ الحالة رقم 04 حقّقت الفرضية الأولى القائلة بأنّ الظّروف الأسرية و الاجتماعية تلعب دورًا في إقبال الأطفال على العمالة.

الحالة رقم 05:

بيانات شخصية حول المبحوث:

السن: 13 سنة. تاريخ المقابلة: 07ماي2019.

الجنس: ذكر. مكان المقابلة: السّوق الشّعبية.

مكان السّكن: حي سيدي معمر. مدّة المقابلة: 20 دقيقة.

طبيعة السّكن: مسكن أرضي.

المستوى الدّراسي: السنة الأولى متوسّط.

بيانات عامة حول أسرة المبحوث:

عدد الإخوة: 04.

حالة الوالدين: عادية.

المستوى التّعليمي للوالدين: الأب: إبتدائي. الأم: بدون تعليم.

مهنة الوالدين: الأب: بائع الدّجاج. الأم: ماكثة في البيت.

عرض الحالة:

الحالة رقم 05 طفل يبلغ من العمر 13 سنة يعيش وسط 04 إخوة و الأب و الأم معًا، يقطن بحي سيدي معمر (خميس مليانة) يعيش هو و أسرته في بيت أرضي متكوّن من غرفتين، الحالة الاجتماعية لوالدي الحالة عادية، المستوى التّعليمي لوالده إبتدائي و هو بائع الدّجاج و أمّه بدون تعليم و ماكثة في البيت، بحيث أنّ الحالة الإقتصادية للأسرة متوسّطة و الأب وحده من يعيل الأسرة، وضع الحالة المادّي سيّء بحيث لا تلبّى كل حاجاته المادية حيث قال: "يشرولي حوايج مالعيد للعيد و الماكلة ناكل معاهم نورمال"، يأخذ الحالة مصروفه اليومي ليس دائمًا بل في بعض الأحيان يعطيه الأب و الأم، و

عندما لا يعطيه يعمل من أجل الحصول على مصروفه، لم يتعرّض الحالة للعنف من طرف أسرته، الحاجة للمال و عدم قدرة الأب على تلبية حاجيات كل أفراد الأسرة هي ما دفعت الحالة إلى العمالة من أجل تلبية حاجياته بنفسه فقال: "نخدم باش نصور نهاري و ما نتكلش على والديا كل يوم يمدّولي مصروف"، و أهل الحالة راضيين بعمل إبنهم دون منعه أو الخوف عليه بحيث هم من يشجّعونه، يعمل الحالة في السّوق يقوم ببيع التّوت و الفواكه الموسمية بحيث قال: " لي تكون كاينة نبيعها المهم نخدم و ما نقعدش"، يعمل الحالة 04 ساعات في اليوم و مقابل ذلك يجني حتى 500 دج في اليوم، ممارسة الحالة للعمالة كانت اختياره و لم يرغمه أحد عن ذلك، بحيث يواجه الحالة مخاطر أثناء العمالة مثل أن يضربه التجّار في السّوق و يضلمونه بسبب صغر سنّه، فالحالة يمارس سلوكات انحرافية من تدخين و عنف ضد النّاس، انقطع الحالة عن الدّراسة بسبب سوء سلوكه في المدرسة و غياباته الكثيرة و المتكرّرة و الإستدعاءات التي ترسلها المدرسة للوالد مما جعله يكره المدرسة و يتخلّى عنها و يتّجه إلى العمالة حيث قال: "كنت نقباح في ليكول و نضارب مع النّاس كانو يبعثوا Les convocations لبابا كل خطرة و كنت نتغيب بزاف و نهرب من ليكول أمبعد كرهت القراية و شفت بلّي الخدمة خير حبّست و رحت نخدم".

الملاحظة:

لاحظنا خلال المقابلة أنّ الحالة راض عن حالته في العمل، غير أنّه يواجه مخاوف أثناء العمل، وكذلك بنيته الجسمية ضعيفة غير أنّه كثير الحركة ويتكلّم بخفّة، ويستعمل حركات يديه أثناء الكلام، ولاحظنا كذلك أنّه كثير التّدخين دون الخوف من والده رغم صغر سنّه، وكذلك لم يظهر أي ندم عن تخلّيه على الدّراسة بل كان يتحدّث بكل فخر وثقة ومقتنع كل القناعة بأنّ المدرسة ليست المكان الملائم له.

التّحليل السوسيولوجي:

لم يكن يعاني الحالة من مشاكل أسرية و لم يتلقّى أي عنف من والده أو والدته لكنّه في نفس الوقت كان يعاني من مشاكل اقتصادية و نقص في الحاجات الأساسية التي يتطلّبها كل طفل و هي اللّباس و التي كانت نادرًا ما تلبّى لديه، و من هنا اتّكل الحالة على نفسه في تلبية هذه الحاجة و هنا تظهر تفسيرات النّظريّة البنائية الوظيفية التي ترى

بأنّه توجد عوامل بنيوية داخلية تدفع بالأطفال إلى العمالة و المتمثّلة في تدنّي المستوى المعيشي للأسرة و كذلك عدم وعي الوالدين بمدى خطورة العمل على أمن و سلامة أبنائهم بحيث هم من دفعوهم للعمالة بدلًا من حرصهم على مواصلة الدّراسة، و كذلك تتدخّل عوامل بنيوية خارجية في اتّجاه الحالة إلى العمالة و التي تتمثّل في ضعف مستواه الدّراسي و سلوكاته العدوانية في المدرسة و مع الأصدقاء و غياباته المتكرّرة و هروبه من المدرسة هذا ما كان سببًا في لجوء الحالة إلى العمالة، و كذلك يعاني الحالة من أهم مشكلة و هي ضعف الرّغبة في الدّراسة و كذلك فرط في الحركة مما جعله عدوانيًا مع النّاس، فأصبح يمارس العنف ضد النّاس دفاعًا عن نفسه، و أيضًا من خلال غياب الرّقابة الأسرية أصبح يمارس إنحرافات مثل التّدخين رغم صغر سنّه إلّا أنّ عالم الشّغل و في ظل غياب الرّقابة الأسرية أصبح يمارس التّدخين دون خوف و من هنا نستنتج أنّ الحالة رقم 05 تحقّق الفرضيّة الأولى القائلة بأنّ الظّروف الأسرية و الاجتماعية تلعب دورًا هامًّا في إقبال الأطفال على العمالة، كما نجد أنّها تحقّق الفرضية الثّانية أيضًا التي ترى بأنّ للتسرّب المدرسي دور في إقبال الأطفال على العمالة.

الحالة رقم 06:

بيانات شخصية حول المبحوث:

السّن: 13 سنة. تاريخ المقابلة:07ماي2019.

الجنس: ذكر. مكان المقابلة: السّوق (الدّالة).

مكان السّكن: البئر ولد خليفة. مدّة المقابلة: 15 دقيقة.

طبيعة السّكن: سكن أرضي.

المستوى الدّراسي: السّنة الرابعة إبتدائي.

بيانات عامّة حول أسرة المبحوث:

عدد الإخوة: 10.

حالة الوالدين: عادية.

المستوى التّعليمي للوالدين: الأب: ابتدائي. الأم: بدون تعليم.

مهنة الوالدين: الأب: بيع الخضر. الأم: ماكثة في البيت.

عرض الحالة:

الحالة رقم 06 طفل في 12 سنة من عمره، انقطع عن الدّراسة في السنة الرّابعة إبتدائي، يسكن في بيت أرضي سقفه بالقرميد كما قال: "دار عرب" يسكن في البئر ولد خليفة (بولاية عين الدفلى)، بحيث لديه 10 إخوة و يعيش مع الأب و الأم معًا، في ما يخصّ المستوى التّعليمي للأب هو إبتدائي و الأم بدون تعليم، و كذلك الوالد بائع خضار و الأم ماكثة في البيت لكنّها تقوم بفتل الكسكس من أجل بيعه، فالحالة الاقتصادية للأسرة ضعيفة بحيث لا يستطيع تلبية حاجيات الأبناء كلّهم نظرًا لكثرة أفراد الأسرة، فالأب يعيل الأسرة و الأم تساعده أحيانًا حيث قال الحالة حين سألناه من يعيل الأسرة: " بابا و يما خطرات كي نبيعولها الطعام و القمح اللي تخدمهم"، فلم يستطيع الأب أن يوفّر كل ما يحتاجه الأبناء من ملبس فكانوا يشترون الملابس في العيد فقط بحيث قال: " من العيد للعيد يشرولي يا سروال يا تريكو يا سباط ما يقّدروش يشرولي كلّش ليّا و لخاوتي"، وضع الحالة المادّي ضعيف فالمال الذي يجنيه أثناء العمل كلّه يعطيه للأم و الأب من أجل المساهمة في دخل الأسرة، و لم يكن يأخذ الحالة مصروفه اليومي دائمًا بل أحيانًا حيث قال: "يمدّولي دراهم voyage باش نجي للخميس نبيع" ، يتعرّض الحالة للعنف من طرف الأب عندما ينعدم المدخول بحيث صرّح قائلًا: "بابا يضربني بزّاف و هو مقلّق بزّاف كي ما يكونش الدراهم يتقلّق علينا و يضربنا و يضرب حتى يما"، فإنّ السّبب الأوّل و الأخير الذي دفع الحالة إلى العمالة هو ضعف الدّخل المادّي للأب و من أجل المساعدة في المصروف و كان اختياره للعمالة رغمًا عنه بحيث الأب هو من يدفعهم للعمالة فلم يعارض الأهل عمله بل هم من يشجّعونه، يقوم الحالة ببيع الكسكس و القمح الذي تصنعه أمّه في سوق الدّالة بحيث يعمل حوالي 05 ساعات في اليوم هذا في الأيّام العادية أمّا في أيّام السّبت و الأربعاء فيعمل حتى 07 ساعات، فيجني مقابل ذلك حوالي 1000 دج و ذلك حسب الكمية المباعة، حيث أنّ الحالة يواجه مخاطر أثناء العمل فيتعرّض للضّرب و الشّتم أثناء العمل و يضلمونه النّاس في السّوق حيث قال: "يضربوني و ما يخلّونيش نحط يقولولي هاذي بلاصتنا و كي نفواياجي الصّباح نخاف يسرقوني حتى واحد ما يشوفني و surtout في الشتاء مع الصباح الظلمة نخاف بزّاف، و كي نكون نبيع يسرقولي الدراهم"، حيث انقطع الحالة عن الدّراسة بسبب العمالة و عدم

قدرته على التّوفيق بين العمل و الدّراسة، و كذلك يمارس الحالة التّدخين بسبب سوء الظّروف الأسرية و سوء معاملة والده له حيث قال: "نتكيف كي نكره و تان كي يضربني بابا باش يروحلي الزّعاف".

الملاحظة:

لاحظنا أثناء المقابلة أنّ الحالة رقم 06 يبدو هادئًا وعلامات البراءة لم تذهب من ملامحه، فكانت علامات الخوف ظاهرة عليه، وكان يبدو نادمًا من أجل انقطاعه عن الدّراسة بحيث الظّروف هي من منعته وكانت أكبر منه، فيبدو أنّه كان حاملًا عبئًا وحملًا ثقيلًا فوق ظهره لأنّه عمل مسؤولية وهو في سن صغيرة، وكذلك خوفه من والده دفعه للتّخلّي عن الدّراسة من أجل إرضاء والده.

التّحليل السوسيولوجي:

يعاني الحالة رقم 06 من أزمة اقتصادية و كذلك مشاكل عائلية بحيث أنّ الحالة الاقتصادية للأسرة متدنّية و الأب غير قادر على تلبية ما يتطلّبه الأبناء و هذا نظرًا لكثرة الأبناء و ضعف الدّخل المادّي للأسرة، و كذلك يتعرّض الحالة للعنف من الأب و هذا عند حدوث أزمة اقتصادية حادة و انقطاع الدّخل المادي، فعدم قدرة الأب على تلبية حاجيات أبنائه جعله يدفعهم للعمالة من أجل المساهمة في دخل الأسرة دون مراعاة سنّهم و لا أوقات دراستهم و بالتّالي قام بفصله عن الدّراسة، يعني هذا أنّ الأب قام باتّخاذ القرار نيابة عن الحالة بفصله عن الدّراسة و استخدم أسلوب العنف ضدّه، و هذا ما يوضّحه H.Simon و J.March من خلال نظريّة اتّخاذ القرار فالأب يشغل وضعًا رئيسيًا داخل البناء الاجتماعي و الإبن لا يستطيع معارضة والده، و كذلك ضعف النّتائج الدّراسية كانت بسبب الجهد و العمل الشّاق فلم يكن الحالة قادر على التّوفيق بين الدّراسة و العمل فكان اختياره للعمالة و تركه للدّراسة ليس اختياره و إنّما خوفًا من عنف والده ضدّه و بالتّالي فإنّ الحالة افتقد أهم حق له و هو حقّه على أسرته، فالأسرة من واجبها تعليم إبنها و توفير حاجاته الأساسية إلى أن يصبح في سن يستطيع فيها الاعتماد على نفسه و قادر على تلبية حاجياته بنفسه، فخروج الحالة دون مراقبة و رعاية والدية و دون توفير شروط الأمن و الحماية و مع ذلك العنف من طرف الأب و سوء المعاملة من طرف المجتمع كان سببًا في ظهور مشكلة العدوانية لدى الحالة فأصبح

يمارس العنف ضد النّاس المحيطين به و هذا بحدّ ذاته يعتبر إنحراف الحالة عن القيم و المعايير الاجتماعية، و كذلك ممارسته للتّدخين اعتبره وسيلة من أجل تخطّي مشاكله و ظروفه الأسرية و الاجتماعية، فمن خلال ذلك نستنتج أنّ الحالة رقم 06 تحقّق الفرضية الأولى التي تقول بأنّ الظّروف الأسرية و الاجتماعية المحيطة تلعب دورًا هامًا في إقبال الأطفال على العمالة.

الحالة رقم 07:

بيانات شخصية حول المبحوث:

السن: 10 سنوات. تاريخ المقابلة:12ماي2019.

الجنس: ذكر. مكان المقابلة: السّوق الشّعبية.

مكان السّكن: حي الصوامع. مدّة المقابلة: 15 دقيقة.

طبيعة السّكن: سكن أرضي (بناء فوضوي هش)

المستوى الدّراسي: السنة الرابعة إبتدائي.

بيانات عامة حول أسرة المبحوث:

عدد الإخوة: 04.

حالة الوالدين: مطلّقين.

المستوى التّعليمي للوالدين: الأب: متوسّط. الأم: ابتدائي.

مهنة الوالدين: الأب: بيع الأكياس. الأم: ماكثة في البيت.

عرض الحالة:

الحالة رقم 07 طفل يبلغ من العمر 10 سنوات، يعيش في حي الصوامع بخميس مليانة، انقطع عن الدّراسة في السّنة الرابعة من التّعليم الإبتدائي، والديه مطلّقين و له 04 إخوة لكنّه يعيش مع أمّه في بيت جدّه وسط أخواله في سكنات هشّة، إخوته يعيشون مع والده لكنّه هو الإبن الأصغر فعاش مع أمّه، المستوى التّعليمي لوالده هو المتوسّط و أمّه انقطعت عن الدّراسة في التّعليم الإبتدائي، الأب يعمل ببيع الأكياس للمحلّات، و الأم ماكثة في البيت، حالة الأسرة الاقتصادية ضعيفة جدًّا بحكم أنّه يعيش مع أمّه وسط أخواله فيقول: "أنا و يما عايشين مع خوالي بصّح نصّرفوا على رواحنا و يمّا وحدها ما تقدرش تشريلي كلش"، الأم وحدها من تعيل الأسرة فبحكم عمل الأب الذي دخله اليومي

ضعيف فهو لا يستطيع أن يصرف على الإبن فالنّفقة التي يعطيها الأب للأم من أجل الإبن غير كافية لتلبية كل احتياجاته، كما أنّ وضع الحالة المادّي سيّء جدًّا حيث قال: "حتى خطرات ما نلقاوش واش ناكلوا و لا واش نلبسوا"، و كذلك لم تكن تلبّى كل الحاجات المادية للحالة من لباس و أكل فقال: " الماكلة ناكلو نورمال خطرات ناكلو الخبز و اللبن و اللبسة يمدولنا النّاس، رانا مستورين الحمد لله"، لم يكن يأخذ الحالة مصروفه اليومي بحيث لم يجد من يعطيه فالأب يسكن خارج الولاية و لا يسأل عن إبنه، كما قال الحالة عندما سألناه كيف كنت تتحصّل على مصروفك: "مكاش لي يمدلي بابا ما يحوسش عليا عليا و يما ما عندهاش منين تجيب كي تشري الماكلة راهي مليحة، كي نبيع السّلعة يبقالي الصّرف ندّيه كاش ما نشري بيه"، بحيث يتعرّض الحالة للعنف الجسدي و اللّفظي من طرف أخواله و لا يستطيع الدّفاع عن نفسه و حتى أمّه لا تستطيع الدّفاع عنه خوفًا منهم بحيث قال: "كي نلعب مع ولاد خوالي و كاش ما ندبرلهم يروحو يقولو لباباتهم يجو يضربوني و يقولولي ما تزيدش تلعب معاهم."

السّبب الذي دفع الحالة إلى العمالة هو الفقر و عدم قدرة الأم وحدها على تلبية الحاجيات الأساسية للبيت، الأب غير مبالي بإبنه حتى أنّه لم يسأل عنه الأم راضية بعمل إبنها و سعيدة لأنّها هو من يساعدها حيث قال: "بابا ما علابالوش بيا ما يحوسش عليا و يما مسكينة ماذابيها نعاونها تفرح كي نبيعلها"، يقوم الحالة ببيع الخبز الذي تخبزه أمّه في السّوق في الأيام العادية و في رمضان يبيع الديول، يعمل الحالة لمدة 05 ساعات في اليوم، فيجني ما يقارب 600 دج و هذا راجع للكمية التي تم بيعها خلال اليوم، اختار الحالة اللّجوء إلى العمالة بنفسه و لم يكن مرغمًا عنها و ذلك من أجل مساعدة والدته لأنّها لا تستطيع وحدها أن تعيل الأسرة، يواجه الحالة أثناء العمالة خطر الخوف و الظّلم بسبب صغر سنّه حيث قال: "يحقروني كي يشوفوني صغير، يقولولي ما تحطش في بلاصتنا و يحبو يضربوني، و خطرات يجو لينا La Police ما يخلوناش نحطّوا"، لا يمارس الحالة أي سلوكات انحرافية، انقطع الحالة عن الدّراسة لأنّ الظّروف المحيطة به لم تساعده على الدّراسة حيث قال: "حبّست القراية علاجال باش نعاون يما و كرهت، صحابي كامل عندهم أدوات و كرطاب جدد و أنا ما عنديش حتى باش نشري و ولاو صحابي يضحكو عليا كي حوايجي قدم و صباطي مقطّع حبّست القراية."

الملاحظة:

لاحظنا من خلال المقابلة أنّ الحالة يلبس ثياب قديمة وممزّقة وكان في قمّة الهدوء وأثناء تحدّثه عن والده الذي لم يسأل عنه كانت دموعه أسرع منه بحيث أنّه كان يعاني من ظلم أخواله والمجتمع له، وفي نفس الوقت لاحظنا أنّه شديد الحب لأمّه ولا يلومها على عدم توفير كل ما يحتاجه من ماديات بل يقدّر معاناتها.

التّحليل السويولوجي:

الحالة رقم 07 يعاني من التّفكّك الأسري بحيث أنّ الأب لم يعطيه الإهتمام و لا العطف و لم يقوم بدور الأب اتّجاهه و لكن في نفس الوقت الأم هي من ترعاه و تقوم بدور الأب و الأم معًا، غير أنّ الظّروف كانت أكبر منها بحيث لم تتمكّن من توفير كل ما يحتاجه الحالة من لباس و لوازم مدرسية بالإضافة إلى هذا لم يرحمه المجتمع و كان الأطفال يسخرون منه بسبب فقره و ثيابه القديمة، هذه الظّروف هي التي كانت السّبب في تخلّي الحالة عن المدرسة و الاتجاه إلى العمالة و مع ذلك الأخوال كانوا يمارسون العنف اللّفظي و الجسدي ضدّه هذا ما جعله يشعر بالضّعف و الحرمان العاطفي و هذا ما جاء به إميل دور كايم في النظرية البنائية الوظيفية و التي تحدّثت عن الوظائف الاجتماعية، و ذلك من خلال إدراك أهم القواعد و القوانين التي تمّ انتهاكها، يعني أنّ الأب نسي دوره كركيزة أساسية في المجتمع عامة و في الأسرة خاصة، فرغم صغر سن الحالة إلّا أنّ الظّروف الأسرية و الاجتماعية المحيطة به فرضت عليه أن ينسى طفولته و يتخلّى عنها و يتحمّل المسؤولية في سن مبكّرة و المساهمة في دخل الأسرة بل و حماية والدته التي يعتبرها أهم ركيزة له في حين أنّ الأطفال في هذا السّن يعتمدون على أسرهم و أوليائهم من أجل تلبية حاجياتهم إلّا أن و في هذه الحالة الظّروف كانت أقوى من الواقع ففرضت على الحالة الإعتماد على نفسه و التّخلّي على أهم حق له و هو حقّه في التّعليم و الاتجاه إلى سوق العمل، و من خلال هذا نستنتج أنّ الحالة رقم 07 تحقّق الفرضية الأولى القائلة بأنّ الظّروف الأسرية و الاجتماعية المحيطة تلعب دورًا هامًا في إقبال الأطفال على العمالة.

الحالة رقم 08:

بيانات شخصية حول المبحوثة:

السن: 13 سنة. تاريخ المقابلة: 12ماي2019.

الجنس: أنثى. مكان المقابلة: السوق الصغير (سيدي معمر).

مكان السّكن: حي سوفاي. مدّة المقابلة: 20 دقيقة.

طبيعة السّكن: أرضي.

المستوى الدّراسي: أولى متوسّط.

بيانات عامة حول أسرة المبحوثة:

عدد الإخوة: 05.

حالة الوالدين: عادية.

المستوى التّعليمي للوالدين: الأب: إبتدائي. الأم: متوسّط.

مهنة الوالدين: الأب: بدون عمل. الأم: ماكثة في البيت.

عرض الحالة:

الحالة رقم 08 طفلة تبلغ من العمر 13 سنة، تسكن في حي سوفاي (خميس مليانة)، تسكن في بيت أرضي مع الجد و الجدّة و الأعمام يتقاسمون نفس البيت فكل أسرة تملك غرفة واحدة، تنام هي و الإخوة و الأب و الأم في غرفة واحدة، لديها 05 إخوة، الأب مريض بترت رجليه و هو مقعد على كرسي متحرّك بحيث لا يستطيع العمل، و الأم ماكثة في البيت بحيث تقوم بخبز الخبز و صناعة الديول من أجل إعالة الأسرة، فالحالة الاقتصادية للأسرة ضعيفة لأنّ الأب مريض و لا يوجد من يعيل الأسرة فتعمل الأم جاهدة من أجل إعالة عائلتها حيث قالت الحالة: "بابا ما يخدمش مريض و يما تخدملنا الخبز و ندوه نبيعوه أنا و خويا الصغير"، الحالة المادية للحالة ضعيفة جدًّا بحيث لم تكن تأخذ مصروفها اليومي بحكم أنّها لا تستحقّه و بذلك عند بيعها للخبز هناك من يعطيها فوق حقّها فتأخذه لها من أجل شراء مستحقّاتها، الحالة تتعرّض للعنف من طرف الأخ الأكبر بحيث يتعاطى الكحول و المخدّرات فيمارس العنف دون و عي على إخوته و حتى على أمّه من أجل المال. بحيث ما دفع الحالة إلى العمالة حسب قولها: "الحالة تاع الدّار خلاتني نخدم باش نعاون ماما مسكينة في المصروف، و تان لوكان ما

نبيعلهاش مكاش لي يبيع و مكاش دراهم"، فأهل الحالة لم يكونو راضيين بعمل إبنتهم لأنّهم كانوا يريدونها أن تكمل دراستها مثل الأطفال، تقوم الحالة ببيع الخبز و الديول في سوق سيدي معمر، بحيث تعمل طيلة اليوم لمدّة 06 إلى 07 ساعات مقابل 500 دج، فممارسة الحالة للعمالة كانت اختيارها و لم تكن مرغمة عنها، اختارت العمالة رغبة منها في مساعدة والديها و إخوتها، كما تواجه الحالة مخاطر أثناء العمالة كخوفها من أن تضربها السيّارات أثناء العمل و كذلك استهزاء النّاس بها حيث قالت: "كي نحط السلّة تاع الخبز في الطّريق نخاف تضربني طونوبيل و يحقروني النّاس كي يشوفوني طفلة و يطيحوا بيا و كاين لي يتحرشو بيا"، و منه انقطعت الحالة عن الدّراسة بسبب عدم قدرتها على العمل و الدّراسة في آن واحد و كرهها للدّراسة و عدم قدرة الأسرة على توفير مستلزماتها حيث قالت عن سبب اتّجاهها للعمالة و تركها للدّراسة: "ما قدرتش نوفق بين قرايتي و الخدمة، أصلًا كرهت القراية ما عندناش باش نشرو الكتوبة و الأدوات".

الملاحظة:

كانت الحالة رقم 08 ترتدي ثياب قديمة وهي فتاة متحجّبة ولاحظنا أنّ الخالة كانت خجولة جدًا فكانت تتكلّم بصوت منخفض، وكذلك تبدو أنّها هادئة جدًا، فكانت تجيب على الأسئلة بكل صراحة وكذلك بنيتها الجسمية جد ضعيفة، من خلال حديثها على حالتها كانت تبدو أنّها تحب والديها وفي نفس الوقت تكره أخاها لأنّه من يتسبّب في المشاكل، وكذلك تأمل في أن تعيش وأسرتها في بيت واسع، وكذلك عندما صرّحت بأن والدها مريض كانت تبكي لحالته.

التّحليل السوسيولوجي:

تعيش الحالة في أسرة جد فقيرة و تتميّز بالعنف الأسري كذلك الممارس من طرف الأخ، بحيث أنّ مرض الأب كان عاملًا أساسيًا في تدنّي المستوى المعيشي للأسرة، و هذا ما سبّب للحالة مشكلة ضعف الرّغبة في الدّراسة، بحيث أنّ عدم توفّر الحاجات اللّازمة للحالة جعلها تتخلّى عن حقّها في التّعليم و الاتجاه إلى العمالة الشّاقة و تحت ظروف اجتماعية خطيرة بحيث أصبحت لا تشعر بالأمان و الطّمأنينة أثناء العمل حيث تخاف من الظّلم و من النّاس، بحيث كذلك تخاف من تحرّش الشّباب بها، و من هنا فإنّ الحالة تفتقد لأهم حاجة صنّفها ماسلو في هرم الحاجات و هي الحاجة إلى الأمان، و كذلك

العوامل التي ذكرها رواد النظرية البنائية الوظيفية التي هي عوامل بنيوية داخلية بحيث تتمثّل في تدنّي المستوى المعيشي للوالدين و عدم قدرة الأسرة على القيام بوظائفها و تلبية حاجيات أبنائهم الأساسية هذا ما دفع الحالة إلى العمالة من أجل مساعدة الأسرة في تحسين المستوى المعيشي أو بالأحلى من أجل المساهمة في دخل الأسرة، و من هنا نستنتج أنّ الحالة رقم 08 تحقّق الفرضية الأولى القائلة بأنّ الظّروف الأسرية و الاجتماعية المحيطة تلعب دورًا هامًا في إقبال الأطفال على العمالة.

نتائج الدّراسة:

من خلال الدّراسة الميدانية التي قمنا بها في هذا العمل الأكاديمي و بعد دراسة الجانب النّظري بدقّة و إسقاطه على ما تقدّمنا به في الجانب النّظري و ما طرحنا من تساؤلات حوله في الجانب المنهجي لدراستنا استنتجنا أنّ هناك عوامل و دوافع سوسيولوجية تساهم في خروج الأطفال إلى العمالة رغم صغر سنّهم بحيث تتمثّل هذه العوامل في ظروف الأسرة المزرية و كذلك الظّروف الاجتماعية المحيطة بالأطفال و أيضًا التسرّب المدرسي، و هذا ما تمّ طرحه في فرضيّات الدّراسة، و بالتّالي سنقوم بعرض نتائج الدّراسة الميدانية في أسواق خميس مليانة حيث يعمل الأطفال، حسب فرضيات الدّراسة.

الاستنتاج الجزئي الخاص بالمقابلات مع الأطفال العاملين حسب الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى: تلعب الظّروف الأسرية والاجتماعية المحيطة دورًا في إقبال الأطفال على العمالة.

توصّلنا من خلال الدّراسة الميدانية أن من بين 08 حالات من الأطفال العاملين و المتخلّين عن الدّراسة يوجد 06 أطفال كانت الظّروف الأسرية و الاجتماعية المحيطة تلعب دورًا هامًا و تعتبر سببًا مباشرًا في اتّجاه الأطفال إلى العمالة في سنّ مبكّرة و تحت ظروف صعبة و عرضة للمخاطر، دون مراعاة سنّهم و بنيتهم الجسمية، و دون حفظ حقوقهم القانونية كأطفال و مشروع للمستقبل، و كذلك دون الحماية النّفسية و البدنية لهم، بحيث تتمثّل هذه الظّروف الأسرية و الاجتماعية المحيطة بالحالة في ضعف الدّخل المادّي للأسرة أو للأب أو بصفة عامة تدنّي الحالة الاقتصادية للأسرة، كما أنّه لكثرة أفراد الأسرة و في نفس الوقت ضيق البيت و عدم قدرة الأولياء على تحقيق حاجيات الأبناء من أجل ضعف الدّخل المادّي للأب و الأسرة سبب و عامل في اتّجاه

الأطفال للعمالة من أجل تلبية حاجياتهم بنفسهم و التّخلّي عن أهم حق لهم و هو الدّراسة.

و من جهة أخرى وجدنا أنّ التفكّك الأسري و غياب أحد الوالدين بسبب الهجر أو الوفاة أو الطّلاق و كذلك انحلال الأسرة و غياب دور الوالدين أي عدم قيام الوالدين بدورهم في تنشئة و رعاية الأبناء و كذلك إنحراف أحد الوالدين و غياب القدوة مما أدّى إلى سخرية أفراد المجتمع من الأطفال و نبذهم، و هذا ما تسبّب في ظهور مشاكل نفسية لدى الأطفال و تتمثّل هذه المشاكل في فقدان الثّقة بالنّفس و عدم قدرة الطّفل على تحقيق ذاته و كذلك يتسبّب في فقدان الطّفل للرّغبة في الدّراسة و هذا بسبب عدم تقبّل أفراد المجتمع له، و بذلك يتسبّب هذا الإهمال في ظهور العدوانية لدى الأطفال و يدفعهم لممارسة سلوكات إنحرافية في سن مبكّرة.

الأطفال يعتمدون على أوليائهم من أجل تلبية حاجياتهم لأنّه يعتبر من حق الطّفل على أسرته، بحيث أنّ الحاجة للمال في بعض الحالات يدفع الأولياء لممارسة العنف ضد أبنائهم ودفعهم للعمالة، وهذا ناتج عن عدم وعي أفراد المجتمع بخطورة الظّاهرة على الأطفال نفسيًا وبدنيًا، بحيث يدبر العديد من العائلات على دفع أولادهم بترك الدّراسة من أجل العمالة والقيام بيع الخبز والكسكس وغير ذلك....

وبالتّالي نستنتج أنّ الظّروف الأسرية والاجتماعية المحيطة تلعب دورًا في إقبال الأطفال على العمالة، إذن تحقّقت الفرضية القائلة: تلعب الظّروف الأسرية والاجتماعية المحيطة دورًا في إقبال الأطفال على العمالة.

الاستنتاج الجزئي الخاص بالمقابلات مع الأطفال العاملين حسب الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية: للتسرّب المدرسي دور في إقبال الأطفال على العمالة.

من خلال المقابلات مع الأطفال المتّجهين إلى العمالة في سن مبكّرة وجدنا أنّ بعض الحالات كان للتسرّب المدرسي دور في إقبالهم على العمالة و هذا ما توصّلنا إليه عند 03 حالات من أصل 08 حالات بحيث أنّ ما دفع الأطفال لاختيار العمالة هو ضعف تحصيلهم الدّراسي و كذلك الملل من الدّراسة و أيضًا سوء السّلوك داخل المدرسة و الإستدعاءات المتكرّرة للوالدين من طرف المدرسة، بالإضافة إلى ذلك عدم قدرة النّظام التّربوي على توفير الجو الملائم للطّفل من أجل الدّراسة و ذلك بسبب العنف الموجّه

ضد الأطفال في المؤسّسة التربوية، و بالتّالي نستنتج أنّه التسرّب المدرسي لم يكن له دور كبير في اتّجاه الأطفال إلى العمالة و منه فإنّ الفرضية القائلة: للتسرّب المدرسي دور في إقبال الأطفال على العمالة، لم تتحقّق.

الاستنتاج العام:

من خلال دراستنا التي قمنا فيها بالتّحقيق حول موضوع عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري باعتبارها ظاهرة خطيرة تهدّد أمن وسلامة الأطفال، فالأطفال في هذا العمر بحاجة إلى استقرار نفسي وجسدي لنمو سليم وهم بحاجة للحصول على التّعليم الأساسي، وليس العمل في أعمال شاقّة، لذلك قامت منظّمة العمل الدّولية بتحديد الحد الأدنى لسن العمل والاستخدام وهو سن 18 سنة لجميع قطاعات النّشاط الاقتصادي. إلّا أنّه ورغم ذلك فعدم وعي بعض الأولياء وكذلك الفقر يدفعهم إلى الإلقاء بأبنائهم لسوق العمل في سن مبكّرة وهم في عمر الزّهور، لذلك ركّزنا في دراستنا على الأطفال العاملين الذين تخلّو عن الدّراسة وكذلك رأي الوالدين من ذلك، فطرحنا في إشكالية دراستنا التساؤل التّالي: هل للبيئة الاجتماعية والمدرسية دور في إقبال الأطفال على العمالة؟

وللإجابة على هذا التّساؤل قمنا بطرح فرضيتين وهي كالآتي:

1-تلعب الظّروف الأسرية والاجتماعية المحيطة دور في إقبال الأطفال على العمالة.

2-للتسرّب المدرسي دور في إقبال الأطفال على العمالة.

واستنادًا إلى هذه الفرضيات قمنا بجمع المعلومات النّظرية والحقائق والدّراسات المتعلّقة بالأسباب الدّافعة بالطّفل للعمالة وكذلك حقوق الطّفل في التّشريعات وأهم الحاجات للطّفل، وقد تمّ تحديد ذلك في الجانب النّظري للدّراسة. وقد توصّلنا إلى بعض النّتائج التي تتمثّل في تدنّي المستوى المعيشي للأسرة وكذلك انحلال الأسرة بما فيه التفكّك الأسري وغياب الرّقابة الأسرية وإضافةً إلى ذلك نقص في الحاجات الأساسية التي تساعد على البقاء والاستقرار كما أنّه غياب الاهتمام والرّعاية يعتبر دافعًا عند الطّفل في الاتجاه إلى العمالة من أجل الاعتماد على نفسهم.

أمّا في الجانب الميداني قمنا بعرض الدّراسة الميدانية التي أجريت في أسواق خميس مليانة، وقد اشتملت الدّراسة على عيّنة مكوّنة من 08 مبحوثين من الأطفال العاملين في الأسواق، وقد خرجنا بنتائج قمنا بتصنيفها حسب فرضيّات الدّراسة وهي كالتّالي:

حيث توصّلنا من خلال الدّراسة أنّ الظّروف الأسرية و الاجتماعية تلعب دورًا كبيرًا و مباشرًا في اتّجاه الأطفال إلى العمالة و التخلّي عن الدّراسة، بحيث من أصل 08 أطفال عاملين وجدنا 06 أطفال دفعتهم الظّروف الأسرية من فقر و تدنّي في الحالة الاقتصادية للأسرة بالاتجاه للعمالة و كذلك عنف الأولياء على الأبناء من أجل الحاجة للمال كان سببًا في خوف الأطفال و اتّجاههم للعمالة، إضافة إلى ذلك مرض ربّ العائلة و انعدام الدّخل كان سببًا رئيسيًا في ذلك، بحيث أنّ التفكّك الأسري و عدم قيام الأسرة بدورها في التنشئة و تلبية الحاجيات و المتطلّبات الأساسية للطّفل كان دافعًا للطّفل في الاتكال على نفسه و العمل من أجل تلبية حاجياته الأساسية بنفسه. و أيضًا غياب دور القانون في حماية الأطفال من خطر الشّوارع أو بالأحرى عجز النّظام الاجتماعي في حماية الأطفال، و كذلك غياب أحد الوالدين بسبب الهجر أو الوفاة أو الطّلاق هذا ما سبّب للطّفل نقص في الحاجات المادية و عدم الإحساس بالأمان، إضافةً إلى ذلك إنحراف الوالدين أو أحد أفراد الأسرة و غياب القدوة مما يتسبب في رفض المجتمع للطّفل و سخرية أفراد المجتمع منه و هذا ما يسبّب للطّفل فقدان الثّقة بالنّفس و بالتّالي عدم القدرة على تحقيق الذّات و عدم قدرته على تكوين صداقات و علاقات مع أفراد المجتمع المحيطين به، إذ هذا بدوره يساهم في ظهور مشكلة العدوانية عند الطّفل و يفقده الرّغبة في الدّراسة و بالتّالي نستنتج أنّ الظّروف الأسرية و الاجتماعية المحيطة تلعب دورًا كبيرًا في اتّجاه الأطفال إلى العمالة، يعني أنّه تحقّقت الفرضية القائلة: تلعب الظّروف الأسرية و الاجتماعية المحيطة دورًا في اتّجاه الأطفال إلى العمالة.

أمّا العامل الثّاني الذي طرحناه في الفرضية الثانية للدّراسة و المتمثّل في أنّ للتسرّب المدرسي دور في إقبال الأطفال على العمالة فقد وجدنا من خلال الجانب النّظري و من خلال الدّراسات الخاصّة بدور المدرسة التي تساهم في تسرّب الأطفال و هذا يتمثّل في عدم قيام المؤسّسة التّربوية بدورها من أجل رعاية و تنشئة الطّفل و كذلك عجز النّظام التّربوي في التكيّف مع الحياة الاجتماعية بحيث أصبحت المدرسة غير عملية و برستيجًا لا يسمن و لا يغني من جوع، و أصبح الأطفال و اليافعين ينفرون منها لأنّ واقع الفقر و الحاجة الذي تعيشه العائلات و مجتمعات العالم الثالث جعل همّها الوحيد ضمان بقائها من خلال توفير الطّعام أو تحسين معيشتها و العمل وحده من يكفل لهم ذلك،

فأصبح الأطفال يتخلّون عن الدّراسة و يتّجهون إلى العمالة بحيث يرون أنّ المدرسة لا فائدة منها لأنّها تفضي إلى تزويدهم بشهادات ترمي بهم في نهاية المسار إلى زمرة البطّالين، حيث توصّلت الدّراسة الميدانية أنّ هناك 03 أطفال من أصل 08 حالات كان للتسرّب المدرسي دور فعّال في إقبالهم على العمالة، و بالتّالي استنتجنا أنّ التسرّب المدرسي ليس عاملًا مؤثّرًا في اتّجاه الأطفال إلى العمالة و منه فإنّ الفرضية الثانية لم تتحقّق و بالتّالي قمنا بنفي الفرضية القائلة: للتسرّب المدرسي دور في إقبال الأطفال على العمالة.

ونقول: التسرّب المدرسي ليس له دور في إقبال الأطفال على العمالة.

وفي الأخير نستنتج من خلال نتائج المقابلات مع الأطفال العاملين أنّه تحقّقت الفرضية الأولى ولم تتحقّق الفرضية الثانية.

ومنه نقول: تلعب الظّروف الأسرية والاجتماعية المحيطة دورًا في إقبال الأطفال على العمالة، وليس للتسرّب المدرسي دور في إقبال الأطفال على العمالة.

ومن هنا يمكننا الإجابة على السّؤال المطروح في إشكالية دراستنا والقائل:

هل للبيئة الاجتماعية والمدرسية دور في إقبال الأطفال على العمالة؟

نجيب فنقول: تلعب البيئة الاجتماعية وخاصةً الأسرية المتمثّلة في الظّروف المحيطة بالطّفل من فقر وحاجة وحرمان وكذلك تفكّك أسري وغياب الاهتمام الأسري في تخلّي الطّفل عن المدرسة منذ سن مبكّرة والاتجاه إلى العمالة.

خاتمة

الخاتمة:

و في خاتمة دراستنا التي تطرقنا من خلالها إلى دراسة عمالة الأطفال و علاقتها بالظّروف الاجتماعية و المدرسية نظرًا لما تشكّله هذه الظّاهرة من خطر على فئة الأطفال و هم في عمر الزّهور إذ أنّ عمالة الأطفال دفعتهم للتخلّي عن حقوقهم كأطفال، و من هنا توصّلنا إلى أهم الأسباب التي دفعت بالأطفال إلى العمالة و التي تتمثّل في غياب القدوة و الرّقابة الأسرية و الفقر الذي يتمثّل في الحالة المزرية التي يعيش فيها الطّفل و عدم قدرة الأولياء على تلبية أهم الحاجيات لأطفالهم، كما تساهم هذه الظّاهرة في ظل غياب الرّقابة الأسرية على انحراف الأطفال منذ سن مبكّرة.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ المدرسة تلعب دورًا كبيرًا و هامًا في اتّجاه الأطفال إلى العمالة، إذ أنّ عدم قدرتها على التكيّف مع النظام الاجتماعي إذ لم تستطع توفير ما يحتاجه الطّفل و كذلك نظرة المجتمع لها على أنّها ليست وسيلة لضمان المستقبل و إنّما ما هي إلّا وسيلة ترمي بهم في نهاية المطاف إلى البطالة، و كذلك العنف الموجّه للطّفل و هذا ما يدفعه للتسرّب المدرسي و بالتّالي التخلّي عن مقاعد الدّراسة بصفة نهائية و الاتجاه إلى العمالة دون الحماية النّفسية و البدنية و تحت ظروف صعبة، إلّا أنّه و في بعض الأحيان تدنّي المستوى المعيشي هو الذي يلعب دور في تخلّي الطّفل عن مقاعد الدّراسة و العمل من أجل المساهمة في تحسين دخل الأسرة، و بما أنّ الأطفال يعتبرون مشروع مستقبل فإنّ الشّرع و القانون ضمن لهم حقوق من أجل حمايتهم من الفساد و الانحرافات بحيث خصّص القانون عدّة اتّفاقيات خاصّة بحماية الطّفل من المخاطر و كذلك تحديد السنّ القانوني للعمل و الاستخدام مع فرض الرّقابة القانونية على المؤسّسات من أجل منع تشغيل الأحداث.

المراجع

المراجع:

1-زيتوني عائشة، عوامل عمالة الأطفال في الشّارع الجزائري، مجلّة العلوم الإنسانية، العدد الأوّل، 31ديسمبر 2017، عنابة(الجزائر).

2-بن عودة محمد، عمالة الأطفال والتغيّر الاجتماعي في المجتمع الجزائري، الملتقى الدّولي الأوّل لعمالة الأطفال بين الواقع والمأمول، جامعة لونيسي على البليدة.

3-بوفولة بوخميس، الأسرة ودورها في انتشار الجريمة، الطبعة الأولى، جامعة باجي مختار، عنّابة، دار الكتب والوثائق القومية، 2013.

4-بن عيسى رابح، عمالة الأطفال وعلاقتها بالتسرّب المدرسي، أطروحة نهاية الدّراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2016.

5-بكار عبد الكريم، القواعد العشر"أهم القواعد في تربية الأبناء"، الطّبعة الرابعة، المملكة العربية السعودية-الرياض-، دار وجوه للنّشر والتّوزيع، 2011.

6-عبد الحميد أحمد رشوان حسين، الأسرة والمجتمع (دراسة في علم الاجتماع الأسرة)، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مؤسّسة شباب الجامعة للنّشر.

7-أبو مصلح عدنان، معجم علم الاجتماع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن-، دار أسامة المشرف الثّقافي، 2006.

8-عودة محمود، أسس علم الاجتماع، الطبعة الأولى، بيروت، دار النهضة للطباعة والنّشر.

9-محمد حسن حسان، النظريات الاجتماعية المتقدمة، الطبعة الثانية، الأردن-عمان-، دار وائل للنّشر والتوزيع، 2010.

10- عبد الرحمان آل سعود منيرة، إيذاء الأطفال (أنواعه وأسبابه وخصائص المتعرّضين له)، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005.

11- سوالمية فريدة، مساهمة في دراسة العوامل النفسية والاجتماعية لعمل الأطفال، دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم النفس العيادي، قسنطينة، جامعة الإخوة منتوري، 2007.

12- فالح العجرس حاتم، حاجات الطّفل الأساسية، شبكة جامعة بابل، 30-05-2011.

13- بكار عبد الكريم، مشكلات الأطفال "تشخيص وعلاج لأهم عشر مشكلات"، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية-القاهرة-، دار السلام للطباعة والنّشر، 2010.

14- عدام صليحة، عمالة الأطفال وعلاقتها بظروف الأسرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2010.

15- داجي رجاء، الأطفال المهمشون قضاياهم وحقوقهم، إيسيسكو، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثّقافية، 1999.

16- عبد الحسين كاظم سميرة، عمالة الأطفال في العراق "الأسباب والحلول"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد الثلاثون، بغداد.

17- الدرباشي جميل- أبو تركي فداء- أبو رجب أمارات، عمالة الأطفال في القوانين والأنظمة الدولية، مشروع حماية الأطفال من العبودية، فلسطين.

18- أم السعد بن زينب، واقع عمل الأطفال في المجتمع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، جامعة الجزائر، 2008.

19- محمد العسيري عبد الرحمان، تشغيل الأطفال والإنحراف، الطبعة الأولى، الرياض، مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005.

20- بن عودة محمد، الأسرة الجزائرية وهروب الفتيات المراهقات من البيت، مذكرة ماجستير، البليدة، جامعة سعد دحلب، جوان 2011.

21- قنديجلي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، عمان-الأردن-، دار اليازوزي العلمية للنّشر والتوزيع، 2008.

22- عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع، الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2008.

23- الموسوعة ال حرة www.wikipedia.org

الملاحق

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة.
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
قسم العلوم الاجتماعية.
تخصص علم اجتماع جريمة وانحراف.

دليل المقابلة

موضوع الدراسة:

عمالة الأطفال وعلاقتها بالظروف الاجتماعية والمدرسية

دراسة ميدانية بمدينة خميس مليانة.

السنة الجامعية
2019-2018

دليل المقابلة

المحور الأوّل: البيانات الشّخصية.

1-السّن. تاريخ المقابلة:

2-الجنس. مكان المقابلة:

3-الأصل الجغرافي (مكان السّكن). مدة المقابلة:

4-المستوى الدّراسي.

5-حالة الوالدان.

6-عدد الإخوة.

7-طبيعة السّكن.

المحور الثّاني: الأسرة.

1-المستوى التّعليمي للوالدين: - الأب - الأم

2-مهنة الوالدان: - الأب - الأم

3-الحالة الاقتصادية للأسرة: - جيّدة - متوسّطة - ضعيفة

4-من يعيل الأسرة: - الأب - الأم - آخر

5-كيف تقيّم وضعك المادّي؟ - جيّد - عادي - سيّء - سيّء جدًّا

6-هل كانت تلبّى كل حاجاتك المادية مثل: اللّباس، الأكل....

7-هل كنت تأخذ مصروفك اليومي؟ - نعم - لا

8-في حالة نعم، من يعطيك؟

9-في حالة لا، كيف كنت تتحصّل عليه؟

10- هل تعرّضت للعنف؟

المحور الثّالث: عمالة الأطفال.

1-ما هو السّبب الذّي دفعك إلى العمالة؟

2-هل أهلك راضيين بعملك؟ - نعم - لا

3-ما نوع العمل الذي تمتهنه؟

4-ما هو مكان العمل لديك؟

5-كم من الوقت تعمل في اليوم؟

6-كم تجني من المال في اليوم؟

7-هل ممارستك للعمالة كانت اختيارك أم كنت مرغمًا عنها؟

8-في حالة مرغم من دفعك إلى العمالة؟

9-هل هناك مخاطر أثناء العمل؟

10- في حالة نعم ما هي؟

11- هل تمارس سلوكات إنحرافية (تدخين، مخدّرات، عنف.....)

12- في حال انقطاعك عن الدّراسة، هل العمالة هي السّبب؟

شبكة الملاحظة:

تاريخ الملاحظة	مكان الملاحظة	وسيلة الملاحظة	ماذا لاحظت؟
28 أفريل2019م و 06-12 ماي 2019م	السّوق الشّعبية.	العين المجردة.	الوجهة كانت إلى السوق الشعبي الموجود بمدينة خميس مليانة أو ما يسمى، وهو مكان مخصص لبيع الخضر والفواكه، وكل ما يحتاج إليه الفرد في حياته اليومية. ما لاحظناه أن هناك إقبال كبير على هذا السوق يوميا من طرف النّاس، وخاصة الأطفال "البائعون الصغار". -فهناك من يبيع ماتصنعه أمه في المنزل مثل الخبز أو المعروف "بالكوشة" وهناك من يبيع بعض الخضر و الأعشاب". وقد سجلنا ملاحظات عن الأطفال العاملين من حيث الملامح، البنية الجسمية، والملبس، فمنهم يلبسون ملابس عادية، يتراوح منهم مابين 10-14 سنة على الأكثر. الحالات 01-02-04-05-07.
06 ماي2019م	سوق الدّالة.	العين المجرّدة.	الحالة 03-06 فهذا السوق يشمل على عدد معتبر من الأطفال

و 07 مـــاي 2019م			العاملون رغم صغر سنّهم و ضعف بنيـــتهم الجســـمية فـــإنّهم يتحملـــون مسؤولية دخل الأسرة و يبقون لعدّة ســاعات تحــت أشــعة الشــمس وهــم يعملون فـي بيـع التـوت و الكسكسـى إلى غاية انتهائه، فلاحظنا أنّ الحالة 03 كــان كثيــر الحركــة و يمــارس سلوكات انحرافية بينما الحالة 06 جد هادئ و حسن الخلق.
12 مـــــاي 2019م	السـوق الصـغير بسيدي معمر.	العين المجرّدة.	الحالـة 08 طفلـة تعمـل ببيـع الخبـز الـذي تخبـزه والـدتها، فتـاة متحجّبـة و كانـت هادئـة جـدًّا و تـتكلّم بصـوت مـنخفض بحيـث تبـدو أنّهـا ذكيـة، تعمــل الحالــة مــن أجــل مســاعدة عائلتهـا فـي الـدّخل، بحيـث والـدها مريض و مقعد في كرسي متحرّك و حالـة الأسرة المزريـة هـي من دفعتها للعمالة في سن مبكّرة.